وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات.

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص اتصال وعلاقات عامة.

الموسومة ب:

دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة في الجزائر.

دراسة حالة لمديرية التجارة لولاية – تيارت –

إعداد الطلبة:

– علوان ليزا.

– بوريشة خلود.

– عرباوي أحمد.

الأستاذ المشرف:

جناد إبراهيم.

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
سحاري عائشة	رئيسا	ابن خلدون – تيارت–
جناد إبراهيم	مشرفا ومقررا	ابن خلدون – تيارت–
بن عودة موسى	عضوا مناقشا	ابن خلدون – تيارت–

الموسم الجامعي:

2022-2023م

شكر وتقدير

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونشكره هو الحق لا توفيق إلا توفيقه ولا هدي إلا هديه ثم الصلاة على سيدنا "مُحَمَّد" الداعي إلى مكارم الأخلاق وطلب العلم.

الحمد لله وفقنا في إتمام هذه المذكرة وأنار لنا الطريق ودعمنا بالصبر والبصيرة وسهل علينا الصعاب فله الحمد كل الحمد حتى يرضى وبعد الرضا.

ثم الشكر الجزيل وعظيم التقدير والعرفان إلى كل من قدم لنا يد المساعدة أو النصيحة أو دعا لنا بالتوفيق من قريب أو من بعيد.

ونخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ "جناد إبراهيم" الذي له الفضل على البحث والباحث منذ كان الموضوع عنوانا إلى أن صار رسالة وبحثا والذي لم يبخل بتقديم نصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة وخصص لنا من وقته الثمين في سبيل دعمنا حتى نقدم عملا يروق للجميع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل "أساتذتنا" في قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل "موظفي" مديرية التجارة لولاية تيارت على إسنادهم لنا طوال مدة تربصنا.

أخيرا نسأل الله لكما دوام الصحة والهناء ودمتما نورا للأجيال تضيئان لهم الطريق

والحمد لله أولا وأخيرا.

إهداء.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ولا يطيب الحديث إلا بعد الصلاة والسلام على خير الأنام.

إلى من لم يبخل علي بالنفس والنفيس إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ومن أحمل إسمه بكل افتخار

"والدي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من أفنت عمرها في سبيل أن أحقق طموحي وأحلق في أعالي المراتب إلى من سهرت وساندت وكافحت دوما من أجل أن تراني أتوج نبل قلادة شرف التخرج إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

"أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها.

إلى مصدر قوتي والتي أمسكت بيدي حين توقفت الحياة "أختي الحبيبة".

إلى من رزقت بهم سندا وملاذي الأول والأخير "أخواني الأعزاء".

إلى نفسي التواقة التي عانت وحاولت وسهرت حتى تصل هذا اليوم.

كما قيل كان حلما ثم أصبح حقيقة لا خيالا.

والحمد الله على التمام.

ليزا

إهداء.

قال الله تعالى: "يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" . (المجادلة 11).

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات، لكن فعلتها.

إلى من كلله الله بالطيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل إسمه بكل افتخار وأرجوا من الله أن يمده في عمره ليرى ثمارا ان قطافها دون انتظار إلى "والدي العزيز".

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي إلى أغلى الحبيبات "أمي الحبيبة".

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى من بوجودهم أكسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من أشد بهم أزري وأقوي بهم عزيمتي "أخواني الأعزاء".

إلى أعز الناس على قلبي "صديقاتي".

خلود

إهداء.

إلى من قال فيهما تبارك اسمه وجل ثناءه "وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى رمز التضحية والعطاء إلى "والدي العزيز" حفظه الله.

إلى نبع الصفاء ورمز الوفاء إلى ينبوع الرحمة والحنان إلى "أمي الحبيبة الغالية" حفظها الله.

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إلى "أخواتي الأعزاء".

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى من بوجودهم أكسب قوة ومحبة لا حدود لها "جدي وجدتي" حفظهم الله.

إلى أعز الناس على قلبي "أصدقائي وأحبابي".

إليكم جميعا أهدي هذا العمل وأسأل الله التوفيق.

أحمد

أُستهدف هذا البحث لمعرفة دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة في الجزائر، وقد أجرينا هذه الدراسة وفق منهج دراسة الحالة الذي وظفنا في إطاره أداة الملاحظة والمقابلة على عينة قصدية متكونة من خمسة موظفين من مختلف المصالح بمديرية التجارة لولاية تيارت.

وقد تلخصت أبرز نتائج الدراسة التي توصلنا إليها:

– أن القنوات الفضائية الخاصة لعبت دورا مميزا في إعلام وتنوير الرأي العام.

– أن القنوات الفضائية الخاصة تمثل إضافة جيدة للمحافظة على الأمن واستقرار الوطن من خلال ما قدمته من معلومات للمستهلك حتى تجعل منه مواطنا إيجابيا.

– مساهمة القنوات الفضائية الخاصة وبطريقة غير مباشرة في الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال عرضها لعمليات المداهمة التي تقوم بها الفرق المختصة وقسوة العقوبات المفروضة على المضاربين.

الكلمات المفتاحية: القناة – الفضائيات – القنوات الفضائية الخاصة – المضاربة – المضاربة غير المشروعة.

This research aimed to find out the role of private satellite channels in raising awareness of illegal speculation in Algeria. We conducted this study according to the case study approach, in which we employed the observation and interview tool on an intentional sample consisting of five employees from various departments in the Trade Directorate of Tiaret.

The most important results of our study were summarized:

- The private satellite channels played a distinguished role in informing and enlightening public opinion.

- The private satellite channels represent a good addition to maintaining the security and stability of the country through the information it provided to the consumer in order to make him a positive citizen.

- The contribution of private satellite channels, indirectly, to limiting this phenomenon, by showing them the raids carried out by specialized teams and the harsh penalties imposed on speculators.

Keywords: The channel - satellite channels - private satellite channels - speculation - illegal speculation.

شكر وتقدير.	
إهداء.	
ملخص الدراسة.	
فـهرس المحتويـات.	
قائمة الأشكال.	
مقدمة	أ – ب
الجانب المنهجي.	
تعريف بموضوع البحث	**05**
الإشكالية	**06**
أسئلة البحث	**06**
فرضيات البحث	**07**
أهمية البحث	**07**
أهداف البحث	**07**
أسباب اختيار الموضوع	**08**
المنهج المتبع	**09–08**
مجتمع البحث	**09**
المعاينة وعينة الدراسة	**10–09**
أدوات الدراسة	**11–10**
حدود الدراسة	**11**
تحديد المصطلحات	**13–11**
الدراسات السابقة	**24–14**
التعقيب على الدراسات السابقة	**26–25**
الخلفية النظرية للبحث	**29–26**

الجانب النظري.	
الفصل الأول: القنوات الفضائية الخاصة.	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: ماهية القنوات الفضائية الخاصة.	**33**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع السمعي البصري في الجزائر.	**35-33**
المطلب الثاني: تعريف، نشأة، أسباب ودوافع ظهور القنوات الفضائية الخاصة.	**38-36**
المطلب الثالث: واقع وتحديات التي واجهتها القنوات الفضائية الخاصة.	**41-39**
المبحث الثاني: أنواع وأهمية القنوات الفضائية الخاصة.	**42**
المطلب الأول: أنواع ونماذج القنوات الفضائية الخاصة.	**43-42**
المطلب الثاني: أهمية القنوات الفضائية الخاصة.	**44**
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات القنوات الفضائية الخاصة.	**46-44**
خلاصة الفصل	**47**
الفصل الثاني: المضاربة غير المشروعة.	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: ماهية المضاربة غير المشروعة.	**50**
المطلب الأول: تعريف المضاربة غير المشروعة.	**50**
المطلب الثاني: أشكال المضاربة غير المشروعة.	**51-50**
المطلب الثالث: أركان المضاربة غير المشروعة.	**54-51**
المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة والعقوبات المقررة لها.	**54**
المطلب الأول: أضرار المضاربة غير المشروعة.	**54**
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة.	**55**
المطلب الثالث: الآليات والعقوبات الجزائية والإدارية المستجدة لمكافحة المضاربة غير المشروعة.	**58-56**
خلاصة الفصل	**59**

الجانب التطبيقي.	
تمهيد	62
أولا: مدخل إلى مديرية التجارة لولاية تيارت	65-63
ثانيا: بناء دليل المقابلة	67-66
ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة	93-67
رابعا: معالجة ومناقشة الفرضيات	95-94
خامسا: النتائج العامة للدراسة	96
خلاصة الفصل	97
خاتمة	99
التوصيات والإقتراحات	100-99
قائمة المراجع	106-102
الملاحق	/

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1-5)	- يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية تيارت.	65

مقدمة.

عرف المجتمع الحديث خلال القرن العشرين تطورا تكنولوجيا متسارعا في شتى الميادين والمجالات وازدهرت خلاله العلوم وتطورت وسائل الاتصال ونقل المعلومات جراء البث التلفزيوني عبر مختلف الأقمار الصناعية مما أدى إلى تطور قطاع السمعي البصري حيث تزايدت وتعددت محطات البث وتضاعف عدد القنوات الفضائية واختلفت مضامينها الإعلامية من أخبار وبرامج وصناعة محتوى يشمل عدة مجالات لتحقيق التواصل الجيد مع الجماهير باعتبار وسائل الإعلام والاتصال فرضت سيطرتها على غالبية المجتمعات في العالم وفي الوقت الحالي.

اتخذت القنوات الفضائية الخاصة منهجا وأسلوبا جديدا تنقل من خلاله واقع المجتمع الجزائري وما يتكبده من عناء بعد احتكار إعلامي دام لمدة تزيد عن خمسين سنة مجال السمعي البصري حيث عملت على إثراء الأفكار وتوعية وتنوير المواطن وتكوين لديه روح المواطنة محاولة جعل منه عنصرا إيجابيا يساهم في حلحلة القضايا الوطنية خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

اختلفت وتباينت درجة الاهتمام بالقنوات الفضائية الخاصة باختلاف المجتمعات والثقافات والعادات والتقاليد إذ نجدها تتبوء مكانة هامة في مجتمعنا الجزائري لما تقدمه من أخبار ومعلومات متنوعة ولكيفية معالجة أهم القضايا اليومية التي تخص حياة المواطن مباشرة إذ أن من بين القضايا الشائكة والتي طغت على القنوات هي قضية المضاربة غير المشروعة باعتبارها تمس القدرة الشرائية لدى المواطن البسيط بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة ومن خلاله الأمن الوطني لأنها وببساطة تتمثل في إخفاء وتخزين السلع ذات الاستهلاك الواسع بغرض إحداث ندرة في السوق وارتفاع سعرها.

ولتأكيد وبرهنة ما سبق، جاءت هذه الدراسة التحليلية التقييمية لعمل هذه القنوات الفضائية الخاصة وذلك على مستوى مديرية التجارة لولاية تيارت للبحث حول واقعيتها وكيفية معالجتها للقضية والدور الذي تقوم به من خلال موضوع الدراسة المتمثل في: دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة في الجزائر.

حيث قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة جوانب: المنهجي، النظري، التطبيقي.

- الجانب الأول خصصناه للإطار المنهجي وإجراءاتها المنهجية: وأبرزنا فيه الإشكالية ومن ثمة تم طرح تساؤلاتها،كما تم تحديد فرضيات البحث، ليتم بعدها تقديم أسباب اختيار الموضوع، لنصل إلى كل من أهمية الدراسة وأهدافها، إضافة إلى المنهج المتبع، ومجتمع البحث وعينة الدراسة وأدواتها وحدودها الزمانية والمكانية وتحديد المصطلحات، وتم ختم هذا الجانب بالتطرق إلى الدراسات السابقة، ثم التعقيب عليها.

– أما الجانب الثاني فخصصناه للإطار النظري، حيث قسمناه إلى فصلين: تناولنا في الفصل الأول القنوات الفضائية الخاصة وتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية القنوات الفضائية الخاصة من حيث لمحة تاريخية عن قطاع السمعي البصري في الجزائر، تعريف، نشأة،أسباب ودوافع ظهور القنوات الفضائية الخاصة، واقع وتحديات التي واجهتها القنوات الفضائية الخاصة، وفي المبحث الثاني إلى أنواع ونماذج وأهمية القنوات الفضائية الخاصة إضافة إلى إيجابياتها وسلبياتها.

بينما تناولنا في الفصل الثاني المضاربة غير المشروعة وتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المضاربة غير المشروعة من حيث تعريف وأشكال وأركان المضاربة غير المشروعة وفي المبحث الثاني إلى أضرار وهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة والاليات والعقوبات المقررة لها.

– أما الجانب الثالث فخصصناه للإطار التطبيقي الذي تناولنا فيه مدخل إلى مديرية التجارة لولاية تيارت، بناء دليل المقابلة، عرض وتحليل بيانات الدراسة، معالجة ومناقشة الفرضيات، النتائج العامة للدراسة.

وأخيرا: خاتمة ثم عرض قائمة المراجع وقائمة الملاحق.

الجانب المنهجي

– الجانب المنهجي.

- **تعريف بموضوع البحث.**
- **الإشكالية.**
- **أسئلة البحث.**
- **فرضيات البحث.**
- **أهمية البحث.**
- **أهداف البحث.**
- **أسباب اختيار الموضوع.**
- **المنهج المتبع.**
- **مجتمع البحث.**
- **المعاينة وعينة الدراسة.**
- **أدوات الدراسة.**
- **حدود الدراسة.**
- **تحديد المصطلحات.**
- **الدراسات السابقة.**
- **الخلفية النظرية للبحث.**

1)- تعريف بموضوع البحث:

تعتبر القنوات الفضائية الخاصة من أهم وسائل الاتصال الجديدة التي استطاعت حجز مكانة مرموقة تبين أغلب القنوات المختلفة عبر العالم وذلك لما تقدمه من أخبار حينية ومعلومات أكيدة أدت إلى جذب نسبة كبيرة من المشاهدة وكل ذلك في قالب فني إعلامي شكلا ومضمونا.

نظرا للرسالة الإعلامية التي تتميز بها القنوات الفضائية الخاصة ونسبة التأثير الكبيرة على المشاهد من خلال مختلف البرامج التي تقدمها وذلك للمساهمة في بناء مجتمع تسود فيه الروح الوطنية وتعمل على القضاء على مختلف الجرائم التي تمس الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للوطن، ومن بينها المضاربة غير المشروعة التي تتمثل في تخزين السلع والبضائع الواسعة الاستهلاك قصد إحداث ندرة في السوق والتي لها تأثير مباشر على الأسعار مما ينجر عليها حدوث اضطرابات في وسط المجتمع وذلك لعدم قدرة أغلب الشرائح توفير تلك السلع رغم ضروريتها.

تناول موضوع دراستنا دور هذه القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة وذلك من خلال تتبع المنهج المسحي الوصفي والعينة القصدية باستخدام أداة المقابلة.

حيث يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة لما يشكله من أضرار وخيمة تنجر خلاله أثار سلبية على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة والفقيرة مما يؤدي إلى إمكانية حدوث اضطرابات أمنية في وسط المجتمع.

2)- الإشكالية:

يعتبر التلفزيون من أهم وسائل الإعلام في عرض المادة الإعلامية الموجهة للمشاهدين، ويرجع هذا للخصائص التي يمتلكها من صوت وصورة، ومع التطور التكنولوجي الذي حدث من تقنيات تخص الجودة العالية للصور والفيديوهات وإمكانية البث المباشر عبر الأقمار الصناعية، هذه الأخيرة أدت إلى ظهور فضائيات تلفزيونية كثيرة مواكبة للتطورات التكنولوجية التي طرأت على العالم مما أتاح للمشاهدين متابعة كل ما يرغبون فيه ومع كل هاته التطورات عرفت خدمات الإعلام قفزة نوعية وأصبحت من أكثر الوسائل استعمالا في جميع الميادين.

وفي ظل كل هذه الأحداث ظهرت في الجزائر مثل باقي الدول ما يعرف بالقنوات الفضائية الخاصة إثر قانون الإعلام الجديد وقانون السمعي البصري لسنة 2012، إذ أصبحت في الجزائر تعمل قنوات فضائية في القطاع الخاص على غرار القطاع العام وموادها الإعلامية موجهة خصيصا للمشاهد الجزائري، حيث أصبحت هذه القنوات الفضائية تلعب دورا مهما في حياة الفرد الجزائري وساهمت في تغيير أرائه وتوجيهه من خلال برامجها وجمع الحقائق وأوضاع المجتمع الجزائري، إذ أصبح الإعلام الجزائري في الفترة الأخيرة يشهد تطورا في اتباع المضامين المختلفة والاقتصادية منها بعد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمضاربة غير المشروعة من قبل هاته القنوات الفضائية الخاصة التي عرفت انتشارا واسعا ورهيبا في السوق مؤثرا بذلك على الفرد والاقتصاد الوطني مسببا العديد من الأثار السلبية في المجال الاقتصادي.

ونظرا لما تشكله هاته القنوات من أهمية كبيرة في التوعية من المضاربة غير المشروعة وانطلاقا من ما سبق التطرق إليه سنحاول في هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي الإجابة على التساؤل الرئيسي: **ما دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة في الجزائر؟**

3)- أسئلة البحث:

1- كيف تناولت القنوات الفضائية الخاصة القضايا التي تهم المجتمع خاصة المتعلقة بالتجارة؟

2- هل استفحلت ظاهرة المضاربة التجارية غير المشروعة في المجتمع؟ وكيف يتم التصدي لها من قبل مديرية التجارة؟

3- هل وفقت القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من عمليات المضاربة التجارية غير المشروعة؟

4)- فرضيات البحث:

1- تطرقت القنوات الفضائية الخاصة للقضايا التي تهم المجتمع من خلال عرض هاته المشكلات أو القضايا الاجتماعية خاصة التجارية منها، وتسليط الضوء عليها لمعرفة أسبابها ومدى تأثيرها على المجتمع ثم الوقوف على إيجاد حلول لهذه القضايا وكيفية التعامل معها ...

2- شهدت ظاهرة المضاربة غير المشروعة في الفترات الأخيرة تفاقم وانتشار حاد في وسط المجتمع الجزائري حيث عرفت تطورات كبيرة ومتزايدة على مستوى السوق وتكرر التذبذب في توزيع بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتلاعب بالأسعار الأمر الذي يسبب خطورة وهاجس على القدرة الشرائية للمواطن وكذلك ضررها على الاقتصاد الوطني، في حين عملت مديريات التجارة على المستوى الوطني، وبالأخص مديرية التجارة على مستوى ولاية تيارت بالتصدي لها من خلال تكثيف الخرجات الميدانية ومداهمة مستودعات التخزين وتسليط عقوبات على المخالفين لقوانين التجارة المعمول بها.

3- وفقت القنوات الفضائية الخاصة بشكل كبير في قمع الغش والحد من المضاربة غير المشروعة من خلال التغطية والمتابعة المستمرة وتسليط الضوء على السوق ومتغيراتها وسعيها لتحسيس وتوعية التجار والمجتمع المدني والمستهلك ...

5)- أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاتها كونه يتعلق بالاقتصاد الوطني وقوة المواطن وقدرته الشرائية ومدى تأثيره في المجتمع مما دفع بالقنوات الفضائية الخاصة إعطائه الأولوية وجعل منه قضية رأي عام وذلك من خلال بث كل المعلومات الخاصة به.

6)- أهداف البحث:

إن قيمة البحث العلمي بقيمة الأهداف ونتائج التي يسعى لتحقيقها وعليه فإننا نهدف من خلال دراستنا إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1- معرفة دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من إيصال المعلومة الحقيقية.

2- تنبيه المواطن وجعله همزة وصل بين التاجر وعون المراقبة وغرس فيه روح المواطنة والحس المدني.

7)- أسباب اختيار الموضوع:

يعود أسباب اختيارنا لهذه الدراسة إلى ما هو علمي يرتبط بالموضوع بحد ذاته وما هو شخصي نابع عن رغبتنا وقناعتنا ونوجزها في النقاط التالية:

أ)- أسباب موضوعية:

- اعتبار هذا الموضوع حديث الساعة لما تنشره القنوات الخاصة من أخبار حوله.

- كون موضوع المضاربة غير المشروعة يثير الاهتمام ونظرا لنقص الدراسات والأبحاث العلمية حوله جعلت منه يستحق الدراسة.

- المستوى الذي بلغته القنوات الفضائية الخاصة في حياة المتلقي.

ب)- أسباب ذاتية:

- الرغبة في إثراء الجامعة بمثل هكذا مواضيع من المجتمع.

- التأثير الشديد لهذا الموضوع على نفسية المواطن ومدى قدرة القنوات الفضائية الخاصة لاحتوائه إعلاميا من كل الجوانب.

8)- المنهج المتبع:

يعد المنهج العمود الفقري لكل دراسة فهو الضابط الموجه الأساسي حيث يستعين به الباحث في كامل مراحل دراسته لأجل الوصول إلى نتائج موضوعية والكشف عن الحقيقة.

- **يعرف المنهج العلمي لغة**: (Methode) بأنه الطريق الواضح، ونهج الطريق بمعنى أبانه و أوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة.

- فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.[1]

- **اصطلاحا**: فله معاني ومفاهيم عديدة ومتنوعة:

- **يعرفه "موريس أنجر"**: هو مجموع الإجراءات والخطوات الدقيقة من أجل الوصول إلى نتيجة.

[1]- ماثيو جيدير، (تر) ملكة أبيض وأخرون، **منهجية البحث**، دليل الباحث المبتدئ، (د.ب)، (د.ط)، (د.س)، ص 71.

– **كما عرفه "عبد الرحمان بدوي"**: أنه الطريق المؤدي لكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل حتى يصل إلى نتيجة.[1]

– وعليه فالمنهج المناسب لبحثنا هذا هو: **منهج دراسة الحالة:** وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[2]

واعتمدنا عليها لجمع معلومات وبيانات مفصلة والوقوف على دلالتها.

9)– مجتمع البحث:

تعتبر عملية تحديد مجتمع البحث خطوة مهمة في البحث العلمي لذا فلا بد على الباحث أن يتعرف على مجتمع البحث الأصلي قبل شروعه في عمله لأن بتحديد مجتمع البحث أو الدراسة تتحدد طريقة جمع البيانات ويمكن تحديد مفهوم مجتمع البحث بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، أي أنه كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة.[3] وفي دراستنا المجتمع الأصلي الذي أخذنا منه عينة الدراسة هم (موظفي مديرية التجارة لولاية تيارت).

10)– المعاينة وعينة الدراسة:

إن الباحث العلمي يعتمد في إجراء دراسته على اختيار عينات تمثل مجتمع البحث تمثيلا صحيحا.

– **فمفهوم المعاينة (sampling)** يرتبط دلاليا ومنهجيا بمفهوم العينة، فهي مجموعة الإجراءات أو العمليات التي تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة.[4]

---

[1]– د. أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2010م، ص 282-283.

[2]– مبارك الدوسري، **منهج دراسة الحالة، بحث في مرحلة الماجستير خدمة اجتماعية، fr. scribd. com**، تم الإطلاع عليه يوم: 2023/01/05م، الساعة 13:00.

[3]– د. سهيل رزق دياب، **مناهج البحث العلمي**، مركز التطوير التربوي بوكالة الغرب سابقا، فلسطين، (د.ط)، مارس 2003م، ص89.

[4]– عيسى يونسي، سامية شينار واخرون، **العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الجزائر، المجلد (07)، العدد (02)، 2021م، ص 530.

– **تعرف العينة:** مجموعة من وحدات المعاينة تخضع للدراسة التحليلية أو الميدانية، ويجب أن تكون ممثلة تمثيلا صادقا ومتكافئا مع المجتمع الأصلي مع تعميم نتائجها عليه.[1]

– كما تعرف أيضا أنها جزء من المجتمع تتوافر فيه خصائص هذا المجتمع.[2]

لقد اعتمدنا في دراستنا على اختيار "العينة القصدية " التي تدخل ضمن العينات الغير الاحتمالية حيث يكون فيه الباحث حرا في اختياره لأفراد العينة وذلك حسب ما يلائم ويتماشى مع طبيعة البحث.

وحسب "**أحمد بن مرسلي**" فإن العينة القصدية: تشير كلها إلى العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهامة التي تمثله تمثيلا صحيحا وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة.[3]

11)– أدوات الدراسة:

هي الأدوات والوسائل المستخدمة من طرف الباحث في جمعه للمعلومات والبيانات فلكل دراسة أدوات خاصة بها تخدم أهداف البحث.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على أداة "**الملاحظة والمقابلة**" التي تعتبر من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات الضرورية لأي موضوع الدراسة.

1 –الملاحظة: هي توجيه الحواس إلى مراقبة ومشاهدة سلوك معين وتسجيله.[4]

– كما تعرف أيضا: أنها مشاهدة مقصودة دقيقة ومنظمة وموجهة هادفة وعميقة، كما تشير إلى أنها مشاهدة للظواهر في أحوالها المختلفة لجمع البيانات وتسجيلها.[5]

---

[1]– د. سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2019م، ص85.

[2]– بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامي (الأصول النظرية ومهارات التطبيق)**، دار الكتاب الحديث، قاهرة، ط 01، ص 125.

[3]– أحمد بن مرسلي، **منهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2014م، ص 197.

[4]– د. بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام الاتصال، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة مستغانم، 2018/2017م، ص 20.

[5]– د. مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 01، 2000م، ص 175.

واعتمدنا عليها من أجل تكوين صورة أولية حول طبيعة المعلومات التي سوف نجمعها، وقد اعتمدنا على الملاحظة البسيطة التي تعرف بأنها ملاحظة استطلاعية استكشافية لا يكون لها مستبق ولا تخضع للضبط العلمي والهدف منها الحصول على المعلومات وتكوين فكرة عن الظاهرة. وذلك من خلال الزيارات التي قمنا بها إلى ميدان الدراسة حيث كان من الضروري ملاحظة بعض السمات التي يتميز به مجتمع البحث وأفراد العينة.

2- المقابلة: عرفها "**انجلش**": بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع فرد اخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها على المعلومات التي تزيد من فهمنا لطبيعة الموضوع الذي نعالجه مباشرة من مصادر مبحوثين دون واسطة. ويكون هدفها واضح ومحدد وموجه نحو غرض معين.[1] وأجرينا المقابلة مع موظفي مديرية التجارة لولاية تيارت.

12)- حدود الدراسة: من أهم خطوات المنهجية التي لا يمكن اغفالها في أي دراسة.

1- الحدود الزمانية: هي الفترة التي استغرقتها الدراسة وانطلقت من (**07 ماي 2023م**) **إلى** (**17 ماي 2023م**).

2- الحدود المكانية: هو المكان الذي يتم إجراء فيه البحث، وقد تم إجراء دراستنا في (**مديرية التجارة لولاية تيارت**).

13)- تحديد المصطلحات:

1)- تعريف القنوات الفضائية الخاصة.

1.1. تعريف القناة:

- لغة: هي الرمح الأجوف وهي بمعنى مجرى الماء، يقال فلان صلب القناة أي صلب القامة.[2]

- اصطلاحا: هي ممر الكتروني مغناطيسي لنقل برامج التلفزيون عادة ما يشار إليها برقم معين على جهاز الاستقبال أو حتى تسمية القناة بحد ذاتها حتى يتسنى للمشاهد معرفة قناته والبرامج التي يفضل مشاهدتها عليها.[3]

---

[1]- د. عمار بوحوش، محمد محمود الذنبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2007، ص 76.

[2]- علي بن هادية، بن لحسن البليش، جيلالي بن الحاج، **القاموس الجديد للطالب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999م، ص 86.

[3]- مي العبد الله، عبد الكريم شن، **المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال المشروع العربي لتوحيد المصطلحات**، دار النهضة العربية، ط1، 2014م، ص 229 .

– **إجرائيا:** هي وسيلة اتصال يتم بواسطتها نقل الرسائل من المرسل إلى المستقبل.

2.1. تعريف الفضائيات:

– **لغة:** من كلمة "فضاء" والفضاء هو المكان الواسع من الأرض والفعل فض، يفضوا، الفضاء الخالي والفارغ، الواسع من الأرض.[1]

– **اصطلاحا:** المقصود بها هي محطات تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية لكي يتجاوز هذا الإرسال نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإرسال حيث يمكن استقباله في دول ومناطق أخرى عبر أجهزة خاصة لاستقبال والتقاط الإشارات الوافدة من القمر الصناعي.[2]

– **إجرائيا:** هي محطات تبث إرسالها لجميع دول العالم عبر الأقمار الصناعية.

3.1. تعريف القنوات الفضائية الخاصة:

– **اصطلاحا:** هي تلك القنوات التي تديرها رؤوس أموال خاصة ولها أهدافها، فقد ذكر "نصر الدين العياضي" أن للقنوات الخاصة نزعتان: نزعة تجارية، كما هو الأمر بالنسبة للقنوات المتخصصة في بعض المجالات: الموسيقى والأغنية والسينما. ونزعة سياسية تتجلى أكثر في القنوات التلفزيونية المتخصصة في الأخبار.[3]

– **إجرائيا:** هي قنوات ذات رؤوس أموال خاصة أنشأت لتعزيز وترقية الإعلام وكسر احتكار الدولة لها ومنح فرص طرح الآراء المختلفة ووجهات النظر للقضايا منها على سبيل المثال لا الحصر المضامين حول ندرة السلع التي تسبب ندرة في السوق.

2)– تعريف المضاربة غير المشروعة.

1.2. تعريف المضاربة:

– **لغة:** يقال ضرب في الأرض يضرب ضربا ومضربا بالفتح أي سار ابتغاء الرزق وضاربه في المال من المضاربة وهي القراض. ويقال ضرب في الأرض خرج منها غازيا أو تاجرا وقيل أسرع وقيل ذهب في ابتغاء الرزق، وضربت

---

[1]– فادي سعود الجبور، **علوم الشريعة والقانون، المشاركة الدعوية في القنوات الفضائية غير الدينية**، مجلد 41، العدد 01، 2014م، ص181.

[2]– خديجة بريك، **جمهور البرامج الوثائقية في القنوات الفضائية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2009م، ص 24.

[3]– د. جناد إبراهيم، **تأثير الرقابة وأخلاقيات المهنة الصحفية على الممارسة الإعلامية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة مستغانم، 2016/2015م، ص 29.

في الأرض أبتغي الخير والرزق. ويقال ضرب في الأرض إذا سار فيها مضاربا فهو مضارب. والضرب يقع على جميع الأعمال إلا قليلا منها ضرب في التجارة وضرب في سبيل الله.

– وتعرف المضاربة بأنها السير في الأرض وابتغاء الرزق وعلى النحو الذي ذهب إليه ابن منظور والبستاني إلى أن كل من خرج غازيا أو تاجرا كان ضاربا، وقال ابن منظور أن الضرب في الأرض المقصود منه السفر للتجارة. وفي ذلك قوله تعالى: (وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله).

وتبعا لذلك فتسمية المضاربة على النحو الذي ذهبت إليه التعريفات اللغوية لفظ يشتمل على البيع والشراء وهو طبيعة عقد المضاربة، وهو من قبيل الألفاظ العامة التي يوصف بها كافة العقود.

– اصطلاحا: والمضاربة في المعنى الاصطلاحي تعرف بأنها: المخاطرات بالبيع والشراء بناء على التنبؤ بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلا عن قبضها. كما تعرف المضاربة أيضا من مظور اقتصادي بأنها: تحقيق الربح عن طريق استثمار المال وحده، والمضاربة هي الفرق بين أسعار البيع والشراء مع الترقب والترصد لانتهاز كل فرصة مواتية للشراء بأبخس الأثمان أو البيع بأعلاه.

2.2. تعريف المضاربة غير المشروعة اصطلاحا.

يذهب الفقه في تعريفه للمضاربة غير المشروعة بصفة عامة بأنها: عمليات تدليسية تهدف إلى إحداث تقلبات غير طبيعية في السوق بغية الاستفادة من هذه الأوضاع المستحدثة أو المستجدة وتحقيق أرباح ذاتية.

كما عرفها أيضا بأنها: المخاطرات بالبيع والشراء بناء على التبؤ بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلا عن قبضتها.

وعرفت أيضا بأنها: أعمال التلاعب في خفض ورفع الأسعار مما يؤدي إلى حدوث تقلبات غير طبيعية في السوق بغية الاستفادة من الأوضاع المستجدة وتحقيق أرباح ومصالح ذاتية.[1]

– إجرائيا: هي تلك العمليات التجارية المتلاعب بها في أسعارها والتي تنجم عنها ندرة وغلاء فاحش.

[1]– ثابت دنيازاد، **جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري، دراسة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة العربي تبسي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022م، ص 696-698.

14)- الدراسات السابقة:

1.14. دراسات متعلقة بالقنوات الفضائية الخاصة.

- الدراسة الأولى: دراسة مُحَمَّد سلطان سالم الفضلي، بعنوان: دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في الإعلام، جامعة "الشرق الأوسط للدراسات العليا (2010).

- تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: ما دور الذي تقوم به القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي؟

وتتمثل تساؤلات هذه الدراسة في:

1- ما هي القناة الفضائية الكويتية الخاصة التي يفضلها المواطنون الكويتيون وهل توجد علاقة بين هذه القناة والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؟

2- ما مدى اعتماد المواطن الكويتي على المحطات الفضائية الكويتية الخاصة لإشباع رغباته السياسية التي يشهدها؟

3- ما هي درجة العلاقة بين أجندة القنوات الفضائية الكويتية الخاصة وأجندة المواطن الكويتي؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة: في كونها الدراسة الأولى التي تهدف إلى التعرف على دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة.[1]

وسعت هذه الدراسة لمجموعة من أهداف تتمثل فيما يلي:

- الهدف الرئيسي: هو معرفة دور هذه القنوات.

- الأهداف الفرعية:

1- التعرف على القناة الفضائية الكويتية الخاصة الأكثر مشاهدة.

2- التعرف على مدى اعتماد المواطن الكويتي على هذه القنوات في الحصول على المعلومات التي تهمه.

[1]- مُحَمَّد سلطان سالم الفضلي، **القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010م.

3– معرفة العلاقة بين أجندة الجمهور وأجندة القنوات الخاصة في الكويت.

ونظرا لطبيعة الموضوع استخدم الباحث في دراسته **المنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر وذلك بجمع البيانات والمعلومات.كما اعتمد الباحث على مجموعة **من الأدوات المتمثلة في:** الاستبيان لجمعه للبيانات والمعلومات.

وقد تمثل **مجتمع بحثه** في تجميع المواطنين الكويتيين الذين يبلغون من العمر عشرين سنة فأكثر. حيث أن الباحث طبق عينة حصصية بلغت (1124) مفردة موزعة على جميع محافظات الكويت.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

1– يعتمد أغلب المواطنين الكويتيين على قنواتهم الفضائية المفضلة لإشباع رغباتهم والوصول إلى أهدافهم.

2– الاعتماد على قناة فضائية بعينها يزيد الاشباعات المتدفقة للمواطن الكويتي.

3– لعبت القنوات الفضائية الكويتية الخاصة دورا مهما وكبيرا في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي حول القضايا المحلية.[1]

– الدراسة الثانية: دراسة عبد الرحيم حراوي، بعنوان: الخدمة العمومية في القنوات الفضائية الخاصة بالجزائر (دراسة مسحية لعينة من الصحافيين الجزائريين (الشروق نيوز والبلاد نموذجيا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم الإعلام والاتصال، دراسات قانونية وإعلامية، حيث قدم الباحث مذكرته في 2017م بجامعة "الجزائر 03" كلية علوم الإعلام والاتصال.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: ما مدى وعي الصحافيين العاملين بالقنوات الفضائية الخاصة (الشروق نيوز والبلاد) بمفهوم الخدمة العمومية وأهمية تطبيقها في الممارسة الإعلامية؟

وتتمثل تساؤلات هذه الدراسة في:

1– ما هي المراحل التي عرفها المشهد السمعي البصري الجزائري والتشريعات المنظمة له؟

2– كيف تساهم القنوات الخاصة في تفعيل الخدمة العمومية للإعلام السمعي البصري؟

3– ما هي العوامل التي تواجه الخدمة العمومية في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر؟

[1]– نفس المرجع.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

1- الكشف عن واقع الخدمة العمومية في قطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر.

2- محاولة تقييم ما يقدمة الإعلام المرئي الخاص وهل يستجيب لتطلعات المشاهد البسيط.

وسعت هذه الدراسة لمجموعة من أهداف تتمثل فيما يلي:

1- الإلمام بموضوع البحث من مختلف جوانبه النظرية والميدانية، والوصول إلى نتائج عملية عن واقع الخدمة العمومية في القنوات الخاصة.

2- تسليط الضوء حول ما تقدمه القنوات التلفزيونية الخاصة في الساحة الإعلامية الجزائرية.

3- الكشف عن ما مدى وعي الصحافيين بمفهوم الخدمة العمومية من عدمه.

ونظرا لطبيعة الموضوع استخدم الباحث في دراسته **المنهج المسحي** الذي يعد من أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحثون في حصولهم على بيانات ومعلومات وافية، فهو المنهج الأكثر ملائمة لهذا النوع من البحوث لكونها أساليب تعتمد على المسح الدقيق للمعطيات والتعبير عن النتائج.

كما اعتمد الباحث على **مجموعة من الأدوات المتمثلة في:** الاستبيان، المقابلة وذلك من أجل الحصول على المعلومات والحقائق والكشف عن اتجاهاته الفكرية.

وقد تمثل **مجتمع بحثه** في (80) مفردة من الصحافيين الجزائريين العاملين بالقنوات الفضائية الخاصة، حيث أن الباحث طبق في دراسته العينة القصدية وذلك ما يلائم مع مجتمع بحثه.[1]

- توصلت نتائج الدراسة إلى:

1- إطلاع نسبة معتبرة من المستجوبين على النصوص القانونية المنظمة للنشاط السمعي البصري والمواد القانونية التي تنص على مبدأ الخدمة العمومية.

2- يظهر أن القنوات الخاصة نقلت النصوص المنظمة للخدمة العمومية ولكن لم تنقل روحها. وهو لا يعكس بأي حال من الأحوال فلسفتها المتمثلة في أن "يعكس الثقافة بجميع مقوماتها وخاصة اللغة والقيم الحضارية، يعكس إجماعا

[1]- عبد الرحيم حراوي ، **الخدمة العمومية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2017/2016م.

وطنيا ليس على كل شيء وإنما على المسائل الأساسية والجوهرية، يتجه إلى جميع أفراد المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي، يقوم بوظيفة الإعلام والتربية والترفيه، الروح المهنية لدى المبلغين".

3– عدم استقلالية القنوات الخاصة بسبب تبعيتها للمعلنين وانحازها (نسبيا) لجهات سياسية هذا ما يعكسه التغطية الإعلامية في البرامج الإخبارية والجرائد المصورة.

4– وجود عجز وحتى انسداد تعاني منه القنوات الخاصة والذي برز أكثر مع اشتداد المنافسة بين مختلف القنوات التلفزيونية العربية والأجنبية وحتى الخاصة الوطنية والذي كثيرا ما أرجعه القائمين بالاتصال إلى نقص الإمكانيات المادية وضعف التأطير البشري.

5– افتقار البرامج إلى النوعية التي وجب أن تتوفر في منتوج السمعي البصري لذا تظهر وكأنه سياسة ملئ الفراغ.

6– عدم احترام أوقات بث البرامج فكثيرا ما تعلن مديرية البرمجة حصة وينتظر المشاهد الوقت المعلن عنه إلا أنه كثيرا ما يتم تأخيرها الأمر الذي لا يمت للاحترافية بصلة فهو وجه من أوجه التهاون واللامبالاة ما ينتهي به الأمر إلى التحول لالتقاط برامج قنوات أخرى.

7– غياب بحوث ودراسات تكثف من رغبات المشاهد الجزائري حيث أصبحت الحاجة في الوقت الحالي ملحة لمعرفة أراء وميولات الجمهور لكي تتعرف المؤسسات التلفزيونية على مدى استيعاب هذا الأخير لما تقدمه من برامج لإرضائهم وتزويدهم بالمعلومات الثقافية والإخبارية والترفيهية. ومن أجلها تبقى القنوات الخاصة في أولى خطواتها كل البعد عن الاحترافية وهكذا يكون قد شكل منفذا للمشاهد لاختيار قنوات أخرى تكون برامجها أقرب إلى ما يرغب فيه.

8– وجود حلول عملية يمكن من خلالها تعزيز القنوات الخاصة لمبدأ الخدمة العمومية بتعزيز وتنظيم المشهد السمعي البصري بشكل يضمن نشاط هذه القنوات بشكل قانوني يضمن حقوقها وتلتزم بواجباتها.[1]

[1]– نفس المرجع.

– الدراسة الثالثة: دراسة موسى بن عودة، بعنوان: القيم الإخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة في المضمون والقائم في الاتصال بالقنوات الجزائرية الثالثة، دزاير تي في وقناة الخبر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، تخصص استراتجيات الإعلام ورهانات الاتصال في الفضاء العمومي، حيث قام الباحث بتقديم هذه المذكرة عام 2017م بجامعة مستغانم.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: ما هي أهم القيم الإخبارية التي يرتكز عليها بناء النشرات الرئيسية في القنوات الجزائرية الثالثة، دزاير تي في، والخبر؟ وما هي العوامل المؤثرة في صياغتها وتشكيلها وهل للقائم بالاتصال دور في ذلك؟

وتتمثل تساؤلات هذه الدراسة في:

1– ما هي المواضيع الأكثر تناولا في نشرات الجزائرية الثالثة، دزاير تي في، وقناة الخبر؟

2– هل وجد اختلاف في شكل ومضمون النشرات الإخبارية في القنوات الثلاث؟

3– ما دور القائم في الاتصال في اختيار قيم اخبارية والمفاضلة بينهما؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1– دراسة المشهد السمعي البصري في الجزائر.

2– معرفة ظروف الممارسة الإعلامية للقائم بالاتصال في القنوات العمومية والخاصة وتأثره بالضغوط الداخلية والخارجية.

3– الوصول إلى وضع مصفوفة قيم اخبارية ومعرفة الفوارق بين النشرات في القنوات العمومية والخاصة.[1]

وسعت هذه الدراسة لمجموعة من أهداف تتمثل فيما يلي:

1– تقديم مقاربة علمية حول الجدل القائم عن مصداقية ومهنية القنوات الفضائية الجزائرية فيما يتعلق بتعليمة الأحداث في الجزائر.

2– تزويد الساحة الإعلامية الجزائرية بدراسة أكاديمية وعلمية خاصة أن تجربة القنوات الفضائية الجزائرية انطلقت منذ مدة قصيرة وهي في بداياتها الأولى وتنقصها التجربة.

[1]– د. بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة مستغانم، 2018/2017م.

3– معرفة الفروق المهنية التي تضع الفارق في الاحترافية المهنية بين القنوات التلفزيونية.

4– التعرف على طرق تشكيل المضامين الإعلامية في القنوات الفضائية العمومية والخاصة.

5– التعرف على ظروف عمل القائم بالاتصال والعوامل التي تؤثر عليه وتتحكم فيه وعلاقته بالمصدر، المتلقي، السلطة.

ونظرا لطبيعة الموضوع استخدم الباحث في دراسته **المنهج المسحي** الذي يعد من أهم المناهج المستخدمة في ميدان علوم الإعلام والاتصال فهو يهدف إلى تحليل وتفسير وتسجيل مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية

المدروسة كما أنه اعتمد على **المنهج الوصفي التحليلي**، ذلك لأن بحثه يهتم بوصف وتحليل الظاهرة للوصول إلى وصف كامل ودقيق لموضوع البحث وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها.

كما اعتمد الباحث على **مجموعة من الأدوات تتمثل في:** الملاحظة، تحليل المضمون، الإستمارة والمقابلة وذلك من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تحقق أهداف بحثه.

وقد تمثل **مجتمع بحثه** في 276 نشرة اخبارية، حيث أن الباحث اعتمد في دراسته على العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الدورة لتلاؤمه مع الدراسة.[1]

– توصلت نتائج الدراسة إلى: نتائج تتعلق بالشكل والمضمون.

من حيث الشكل وجد أن النشرة الجزائرية الثالثة أطول من حيث المدة الزمنية من نشرتي دزاير تي في وقناة الخبر كما أنه وجد اختلاف كبير في عدد الأخبار التي بثت في قنوات الدراسة الثلاث إذ وجد أيضا أن أخبار القنوات الخاصة أقل من أخبار القناة العمومية والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الأخبار تليها قناة الخبر وجاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة قناة دزاير تي في وهذا راجع إلى محدودية الإمكانات المادية والبشرية للقنوات الخاصة مقارنة بالجزائرية الثالثة، وفيما يخص الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة الأخبار تفضل قنوات الدراسة معالجة أخبارها في شكل خبر قصير بالدرجة الأولى لملائمته للنشرات من حيث قصر مدته الزمنية، إضافة إلى تقرير أنواع أخرى كالروبورتاج والبورترية بنسب قليلة جدا، كما كشفت هذه الدراسة عن وجود تقارب بين قنوات الدراسة في نوع المواضيع الاخبارية المعالجة على رأسها أخبار سياسية، المجتع، الاقتصاد، والأمن العسكري على حساب مواضيع أخرى ومن ثمة توجيه اهتمام المشاهد وإجباره على مشاهدة المواضيع التي ركزت عليها وبالتالي غياب التوازن في تناول الأخبار في نشرات الأخبار والتي تعتمد في تحضيرها على طاقمها الصحفي والإمكانات البشرية والمادية (الخاصة) في الحصول على

[1]– نفس المرجع.

الأخبار وتغطيتها، وثانيا أيضا: إلى الاعتماد على المراسلين المتوزعين عبر كامل التراب الوطني،كما تعتمد قنوات الدراسة على وكالات الأنباء الخاصة، وكالة الأنباء الجزائرية في حين تعتمد قناتي الخبر ودزاير تي في على مصادر آخرى أو الاعتماد على مواقع الانترنيت، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وضع مصفوفة قيم لكل قناة إذ يوجد بعض التشابه في مصفوفة القيم الخبرية وترتيبها في القنوات الثلاث وهذا التقارب السياسات التحريرية لها رغم اختلاف طابع الملكية وقد جاءت على النحو التالي: **الجزائرية الثالثة:** التوقيت، الضخامة، القرب، الشهرة، الإهتمامات الإنسانية، الصراع، التنمية، الأهمية، **قناة دزاير TV**: التوقيت، الضخامة، القرب، الشهرة، الإهتمامات الإنسانية، الصراع، التنمية.

– **قناة الخبر**: التوقيت، الشهرة، الضخامة، القرب، الإهتمامات الإنسانية، الصراع، الأهمية، التنمية.[1]

– الدراسة الرابعة: دراسة بوحزام نوال، نعيمي مليكة، بعنوان: القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي (دراسة ميدانية على تمثلات شباب معسكر)، (2014م)، جامعة الوادي.

– **حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية** الأساسية المتعلقة بهدف الدراسة التي كانت منصبة حول المجال العام وعلاقته بالقنوات الخاصة.

وتتمثل تساؤلات هذه الدراسة في:

1– ما مدى اعتماد الشباب الجزائريين على الفضائيات الخاصة في جلب الأخبار والمعلومات السياسية وتعزيز اليات التغيير المدني والاجتماعي؟

2– ما دور الخطاب الإعلامي لقناتي الشروق والجزائرية في تشكيل المجال العمومي؟

3– فيما تتمثل أهم البرامج التي تنتهج هذا الهدف؟

4– أي من هذه القنوات لها علاقة بتشكيل المجال العمومي لدى الشباب الجزائري مع تغيير المعادلة السياسية؟

– **اعتمدت الباحثتان في دراستهما على أداتي** المقابلة والاستمارة لتدعيم الدراسة البحثية وجمع المعلومات.

وقد تمثل **مجتمع بحثهما** في الشباب الجزائريين الذين يبلغون من العمر 20 إلى 35 سنة، كما طبقتا العينة العشوائية في اختيار أفرادها وقد بلغت (60) شابا، أما المقابلات فقد اعتمدتا على 12 شابا من مدينة معسكر.

[1]– نفس المرجع.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

1– اعتبرت أن للإعلام الخاص دور فريد في تغطية الأحداث السياسية البارزة وفترة الانتقالات التاريخية ونقل المفارقات والأزمات السياسية المجتمعية، وبهذا وقفت القناتين موقف الوسيط بين السلطة والمجتمع المدني، هذا الدور الذي يعتبر فرصة واختيار موضعي لكشف مصداقية الإعلام الجزائري وخصوصا بعدما كان التدخل السياسي المستمر في توجيه الرسالة الإعلامية والقرار العلمي هو السمة الغالبة على هذه المهنة.

2– اعتبرت إلى أن الفضاء العام تحول إلى فضاء للتلاعب السياسي و الإيديولوجي الذي يسيطر على عقول الجماهير، وبالتالي تفسر أن مستلزمات الفضاء العام مازالت تعاني من قصور وهذا يفسر غياب المجتمع المدني وضعف المشاركة السياسية للمواطن في الحياة السياسية.[1]

2.14. دراسات متعلقة بالمضاربة غير المشروعة.

– الدراسة الأولى: دراسة عرشوش سفيان، بعنوان: جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 21–15 جامعة لغرور عباس، خنشلة، 2022م.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: إلى أي مدى تعتبر القوانين المنظمة للمنافسة عموما وقانون مكافحة المضاربة غير المشروعة خاصة ضامنا لمبدأ حرية التجارة والاستثمار ورادعا للممارسات المخلة باستقرار السوق والأسعار؟

ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمد الباحث في دراسته **المنهج الوصفي** المستند على رصد وفهم ماهية جريمة المضاربة غير المشروعة وكيف تم تقدير مختلف مجالات التهديد لاحتياجات المستهلك وقدرته الشرائية.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

حرية العمل التجاري والاستثمار لا تعني اطلاقا إجازة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة التي تخل بالتوازنات المرغوبة وتؤدي إلى التقلبات الغير طبيعية وغير المبررة في السوق نتيجة استعمال أساليب الاحتيال والتدليس والتلاعب المصطنع بالأسعار لتحقيق أرباح سريعة غير مستحقة على حساب مصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني الأمر الذي استدعى المشرع الجزائي إلى أن يخصص قانون 21–15 لمكافحة المضاربة غير المشروعة، الجزائري أحسن صنعا بأن يشدد العقوبات على مختلف الممارسات المنافية للمنافسة النظيفة والنزيهة.

[1]– بوحزام نوال، نعيمي مليكة، **القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي**، مجلة الدراسات والبحوث الجامعية، جامعة الوادي، العدد06، أفريل 2014م.

– المضاربة غير المشروعة هي مسؤولية جزائية يتقاسمها المنتج والموزع والمسؤول عن التموين، كما يساهم فيها أيضا المستهلك بجهله للثقافة الاستهلاكية الراشدة لذا ينبغي على المشرع إبراز جوانب المسؤولية الجزائية في قانون 21-15 [1].

– الدراسة الثانية: دراسة عبد الكريم سعادة، بعنوان: مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون 21-15، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022م.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: ما هي الإستراتيجية التي اعتمدها المشرع الجزائي الجزائري من أجل مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 21-15؟

وسعت هذه الدراسة لهدف يتمثل في: تسليط الضوء على بيان اليات مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة وبيان أركانها والوقوف على دور القضاء الجزائي في مكافحتها.

ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمد الباحث في دراسته **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بجريمة المضاربة غير المشروعة وتحليل النصوص القانونية التي تعالج الموضوع.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

1– حرص المشرع الجزائري على تكريس الحماية القانونية للمستهلك والمحافظة على قدرته الشرائية، الأمر الذي تجسد أكثر بصدور القانون رقم: 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

2– التنصيص على آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي وكذلك بيانه لدور كل من المجتمع المدني والإعلام الوطني في مكافحة المضاربة غير المشروعة.

3– عدم حصر المشرع الجزائري لصور السلوك المادي لجريمة المضاربة غير المشروعة ومنحه سلطة تقديرية واسعة للقاضي الجزائي في هذا الشأن بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية القانونية للمستهلك الوطني وتوازن السوق الوطنية.

4– الاعتراف للأعوان المؤهلين التابعين للأسلاك الخاصة بمراقبة التابعين للإدارة المكلفة بالتجارة والأعوان المؤهلين التابعين لمصالح الإدارة الجبائية بالضبطية القضائية لمكافحة المضاربة غير المشروعة وهذا إلى جانب ضباط وأعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية.

[1]– عرشوش سفيان، **جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 21-15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة لغرور عباس، خنشلة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م.

5– مراجعة المشرع الجزائري لسلم العقوبات الأصلية في مادة الجنايات، حيث تم رفع الحد الأقصى لعقوبة السجن المؤقت من عشرين (20) سنة إلى ثلاثين (30) سنة، بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الردع ولاسيما الردع العام لمواجهة بعض الجرائم التي تشكل خطرا على الأشخاص والمجتمع على غرار جريمة المضاربة غير المشروعة.[1]

– الدراسة الثالثة: دراسة ثابت دنيازاد، بعنوان: جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري (دراسة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة)، جامعة العربي التبسي،تبسة (الجزائر)، 2022م.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: يطرح الإشكال المتعلق بتحديد مفهوم جرائم المضاربة غير المشروعة واليات مكافحتها على ضوء النصوص القانونية الجديدة؟ وإلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في هذه السياسة العقابية المستحدثة؟

وسعت هذه الدراسة لأهداف تتمثل فيما يلي:

1– تحقيق جملة من الأهداف ترتبط على وجه الخصوص بتحديد مفهوم المضاربة غير المشروعة والوقوف على الجرائم المرتبطة بها.

2– التعرف على الجزاءات المقررة لهذه الجرائم وإجراءات مكافحتها على ضوء القانون المستحدث وما تضمنه من نصوص قانونية لمكافحة الظاهرة للوصول إلى تقييم سياسة المشرع الجزائري المستحدثة في هذا الصدد.

ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمد الباحث في دراسته **المنهج الوصفي والتحليلي** الذي تم من خلالهم التعريف بجرائم المضاربة غير المشروعة، وتحليل المواد المتعلقة بقانون المضاربة غير المشروعة والعقوبات المقررة.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

1– وفق المشرع الجزائري في ضبط تعريف مصطلح المضاربة غير المشروعة من خلال نص المادة 2 فقرة 1 من القانون المستحدث.

2– اكتفاء المشرع الجزائري من خلال المادة 2 فقرة 2 تقريبا بنفس صور جريمة المضاربة غير المشروعة المنصوص عليها في قانون العقوبات قبل الإلغاء وإن كان قد ذكرها على سبيل المثال.

---

[1]– د. عبد الكريم سعادة، **مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون رقم 21–15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م.

3– تشديد العقوبات المقررة لجرائم المضاربة غير المشروعة لتصل إلى 30 سنة سجنا أو السجن المؤبد في أحوال معينة، لكن ما يؤاخذ على المشرع الجزائري عدم نصه على الأعذار المخففة للعقاب لا سيما إذا ارتبط الأمر بالتبليغ عن هذه الجرائم.

4– حسن فعل المشرع بإقراره عقوبات تكميلية على التاجر المضارب تتعلق بالشطب من السجل التجاري وغلق المحل التجاري وكذا مسؤولية الشخص المعنوي عن هذه الجرائم.

5– تمكين جمعيات حماية المستهلك وكل مستهلك متضرر من التأسيس كطرف مدني للمطالبة بالتعويض عن جرائم المضاربة غير المشروعة.

6– تفتيش المحلات السكنية من أجل ضبط جرائم المضاربة غير المشروعة في كل وقت من الليل والنهار خروجا عن شرط الميعاد.[1]

– الدراسة الرابعة: دراسة حسان طهراوي، بعنوان: خصوصية التجريم في جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون رقم: 21–15، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022م.

– تتلخص إشكالية هذه الدراسة في: فيما تتمثل خصوصية جريمة المضاربة غير المشروعة من حيث التجريم التي نص عليها القانون الخاص رقم: 21-15؟

ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمد الباحث في دراسته **المنهج الوصفي والتحليلي**، لتحليل نصوص قانونية ذات صلة بتقدير خصوصية الجريمة في ظل قانون 21- 15.

– توصلت نتائج الدراسة إلى:

1– المضاربة المشروعة تختلف عن المضاربة غير المشروعة سواء من حيث تحقيق الأبعاد سواء من حيث تشجيع الاستثمار أو من حيث المساس بمصالح المستهلك أو من حيث المساهمة في الاستقرار.

2– توسيع المشرع لنطاق التجريم في جريمة المضاربة غير المشروعة مقارنة بما كان معمول به في السابق في قانون العقوبات.

[1]– ثابت دنيازاد، **جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري، دراسة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة العربي تبسي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022م.

3– إلغاء جريمة المضاربة غير المشروعة في قانون العقوبات واستبدالها في قانون خاص أمر حتمي نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر وسائر العالم جراء جائحة كورونا.

4– تفاعل المشرع مع التطور الحاصل في وسائل ارتكاب الجريمة حينما أدرج الوسائل الإلكترونية في هذا القانون.

5– عدم إدراج القطاع الخدماتي في صور جريمة المضاربة غير المشروعة.[1]

– التعقيب:

من خلال الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في إنجاز دراستنا جعلنا نستفيد من حيث الإجراءات المنهجية والنظرية كونها تناولت المتغيرين الخاصين بموضوعنا وهما: القنوات الفضائية الخاصة والمضاربة غير المشروعة.

– التعقيب على الدراسات المتعلقة بالقنوات الفضائية الخاصة.

– دراسة مُحَمَّد سلطان سالم الفضلي: دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير القنوات الفضائية الخاصة واختلفت من حيث المنهج والأداة والعينة.

– دراسة عبد الرحيم حراوي: الخدمة العمومية في القنوات الفضائية الخاصة بالجزائر، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير القنوات الفضائية الخاصة والأداة (المقابلة) والعينة القصدية واختلفت من حيث المنهج.

– دراسة موسى بن عودة: القيم الإخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير القنوات الفضائية الخاصة والأداة (المقابلة، الملاحظة) واختلفت من حيث المنهج والعينة.

– دراسة بوحزام نوال، نعيمي مليكة: القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير القنوات الفضائية الخاصة والأداة (المقابلة) واختلفت من حيث العينة.

[1]– حسان طهراوي، **خصوصية التجريم في جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون رقم 21–15**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 06، العدد 02، 2022م.

– التعقيب على الدراسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة.

– دراسة عرشوش سفيان: جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 21-15، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير المضاربة غير المشروعة واختلفت من حيث المنهج ولم تذكر فيها الأداة.

– دراسة عبد الكريم سعادة: مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون 21-15، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير **المضاربة** غير المشروعة واختلفت من حيث المنهج ولم تذكر فيها أيضا الأداة.

– دراسة ثابت دنيازاد: جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري (دراسة على ضوء القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة)، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير المضاربة غير المشروعة واختلفت من حيث المنهج ولم تذكر فيها الأداة.

– دراسة حسان طهراوي: خصوصية التجريم في جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون رقم: 21-15، اتفقت مع دراستنا من حيث متغير المضاربة غير المشروعة واختلفت من حيث المنهج ولم تذكر فيها الأداة.

15)– الخلفية النظرية للبحث:

إن استخدام النظرية في البحوث العلمية من أهم متطلبات التي يجب على الباحث الالتزام بها. والنظرية المناسبة لفهم موضوعنا هي: **نظرية الاستخدامات والإشباعات.**

1– تعريف النظرية: هي مجموعة من البيانات والمعلومات المترابطة على مستوى عال من التجديد والتي يمكن أن تولد الافتراضات التي يتم اختبارها بالمقاييس العلمية وعلى أساسها يمكن أن توضع التنبؤات عن السلوك.[1]

2– الاستخدام: يعرف الاستخدام على أنه نشاط اجتماعي يتحول إلى نشاط عادي في المجتمع ذلك بفضل التكرار والقدم.

3– الإشباعات: يعتبر الإشباع نوع من الرضى الذي يحقق عند بلوغ هدف ما أو خفض دافع ما، وفي نظرية التحليل النفسي يعني الإشباع: خفض التنبيه والتخلص من التوتر بعد الوصول وتحقيق المبتغى، كما أن مفهوم

[1]– بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظرية الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة مزيدة ومنقحة، 2015م، ص 144.

الاشباع يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الدافع والحاجة.[1]

4- مفهوم نظرية الاستخدامات والإشباعات: تعتبر نظرية الاستخدامات والإشباعات من النظريات التي تعني بدراسة دور الجمهور في وسائل الإعلام وتلبية احتياجاته.[2]

- نشأة وتطور النظرية:

بعدما كانت النظرية تبحث في مدى تأثير وسائل الإعلام في الجمهور أصبحت تهتم بالرد على التساؤل التالي: ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام؟

لم يقتنع "Elihu Katz" برؤية "Bernard Berlson" الذي قال أن أبحاث حقل الإعلام قد مات بل صرح بأن حقل الأبحاث المرتبطة بالاقناع هو الذي مات وذلك سنة (1959م).

بعد الدراسات الميدانية التي قام بها "Katz " و "Bernard" أثناء الحملة الانتخابية في بريطانيا (1964م) ومدى المتابعة الشعبية لها توصلا إلى أن مدخل الاستخدامات والإشباعات يقوم على دراسة الجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد لمعرفة الاحتياجات والتوقعات من وسائل الإعلام وذلك سنة (1984م). كما أوضح "Katz" أن الجمهور هو الذي يقرر مدى تأثره بوسائل الإعلام.

لم ترق هذه الدراسات إلى القبول التام ولكن تعرضت لبعض الانتقادات كونها تكونت عن طريق المقابلات الغير مؤسسة (أراء) وعدم تحديد طبيعة بعض الإشباعات من وسائل الإعلام.[3]

- الفروض الأساسية لنظرية الاستخدامات والإشباعات: تعتمد نظرية الاستخدامات والإشباعات على ستة فروض وهي:

1- إن أعضاء الجمهور مشاركون فعالون في عملية الاتصال الجماهيري ويستخدمون وسائل الاتصال لتحقيق أهداف مقصودة تلبي توقعاتهم.

---

[1]- رايس علي إبتسام، **نظرية الاستخدامات والإشباعات وتطبيقاتها على الإعلام الجديد**، مجلة الدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران 01، الجزائر، العدد 25، 2016م، ص 03.

[2]- عرفه عامر، فهد العسكر واخرون، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، الجزء اللأول، العدد 57، 2021م، ص 149.

[3]- رايس علي إبتسام، **نظرية الاستخدامات والإشباعات وتطبيقاتها على الإعلام الجديد**، مجلة الدراسات، جامعة وهران 01، الجزائر، 2016م، ص 205-207.

2– يعبر استخدام وسائل الاتصال عن الحاجات التي يدركها أعضاء الجمهور، ويتحكم في ذلك عوامل الفروق الفردية، وعوامل التفاعل الاجتماعي، وتتنوع الحاجات باختلاف الأفراد.

3– التأكيد على أن الجمهور هو الذي يختار الرسائل والمضمون الذي يشبع حاجاته، فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتصال، وليست وسائل الاتصال هي التي تستخدم الأفراد.

4– يستطيع أفراد الجمهور دائما تحديد حاجاتهم ودوافعهم، وبالتالي يختارون الوسائل التي تشبع تلك الحاجات.

5– يمكن الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال، وليس من خلال محتوى الوسائل فقط.

6– تتنافس وسائل الإعلام مع وسائل أخرى لإشباع حاجات الأفراد، مثل قنوات الاتصال الشخصي كالأندية أو السينما أو غيرها، فالجمهور يكمل احتياجاته التي لا تشبعها وسائل الإعلام من خلال قنوات ووسائل أخرى.[1]

– أهداف نظرية الاستخدامات والإشباعات: يحقق منظور الاستخدامات والإشباعات ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1– السعي إلى اكتشاف كيف يستخدم الأفراد وسائل الاتصال وذلك بالنظر إلى الجمهور النشط الذي يستطيع أن يختار ويستخدم الوسائل التي تشبع حاجاته وتوقعاته.

2– شرح دوافع التعرض لوسيلة معينة من وسائل الاتصال والتفاعل الذي يحدث نتيجة هذا التعرض.

3– التأكيد على نتائج استخدام وسائل الاتصال بهدف فهم عملية الاتصال الجماهيري.[2]

– انتقادات النظرية:

1– صعوبة تفسير العلاقة بين الجمهور ووسائل الاتصال الجماهيري بسبب اختلاف القدرات العقلية لدى الأفراد.

2– يرى "دينيس ماكويل" بأن بعض الحاجات قد تكون ذريعة لتقديم المحتوى الهابط أخلاقيا.

3– لا تشكل نظرية مستقلة.[3]

---

[1]– بوزيان عبد الغني، **استخدامات الشباب الجزائري للبرامج الثقافية التلفزيونية للقناة الأرضية والإشباعات المتحققة منها دراسة ميدانية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال،جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009م، ص 41.

[2]– د. عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام**، (د.ط)، 2007م، ص 374.

[3]– من الموقع: **Https: //sotor. com**، تم الإطلاع عليه يوم: 09 أفريل 2023م، على الساعة: 21:30.

– الإسقاط:

تعتبر **هذه** النظرية مقيدة لفهم موضوع الدراسة ولبناء فروضها حيث ترى أن مجموع استخدام المشاهد الميدانية للتدخلات لمختلف الأعوان من (أعوان مراقبة والأسلاك الأمنية) في القنوات الفضائية الخاصة إضافة إلى نشر الأحكام الصادرة من طرف القضاء في حق المضاربين الغير شرعيين يعد مهم لتأكد العديد من الدراسات أن تأثير وسائل الإعلام تتحدد بكيفية استخدام الجمهور المتلقي لها وتلك الاستخدامات هي التي تحدد من يتعرضون له من المضامين والمحتويات.

– تأتي الاستفادة من هذه النظرية في موضوع هذه الدراسة أن التلفزيون هو الوسيلة الأولى لدى المشاهد من ناحية المصداقية والإقناع والاستخدام ويوفر الإشباع من الناحية المعلوماتية للمتلقي.

الجانب النظري.

– الفصل الأول: القنوات الفضائية الخاصة.

- تمهيد.
- المبحث الأول: ماهية القنوات الفضائية الخاصة.

- المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع السمعي البصري في الجزائر.

– المطلب الثاني: تعريف، نشأة، أسباب ودوافع ظهور القنوات الفضائية الخاصة.

– المطلب الثالث: واقع وتحديات التي واجهتها القنوات الفضائية الخاصة.

- المبحث الثاني: أنواع وأهمية القنوات الفضائية الخاصة.

– المطلب الأول: أنواع ونماذج القنوات الفضائية الخاصة.

– المطلب الثاني: أهمية القنوات الفضائية الخاصة.

– المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات القنوات الفضائية الخاصة.

- خلاصة الفصل.

- تمهيد:

أدت التطورات التكنولوجية التي شهدها المجال الإعلامي وبالأخص البث الفضائي الذي خلق ظاهرة إعلامية ارتبطت بانتشار واسع ومتزايد للقنوات الفضائية، حيث عرفت الأخيرة منافسة كبيرة فيما بينها وأصبحت المؤسسات الإعلامية تعمل على فتح وتأسيس العديد من الفضائيات لإنتاج مختلف البرامج وتغطية الأحداث والتظاهرات المختلفة في كل المجالات والميادين محاولة من خلالها كسب العديد من الجماهير وجلب المتلقين والتأثير عليها، الأمر الذي جعل هذا الجمهور عرضة لعدد كبير من القنوات الفضائية الخاصة الموجودة عبر البث التلفزيوني حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية القنوات الفضائية الخاصة سيما في الجزائر.

– المبحث الأول: الفضائيات الجزائرية الخاصة.

– المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع السمعي البصري في الجزائر.

لا يمكن الحديث عن نشأة القنوات الخاصة في ظل التعددية العالمية دون الإشارة إلى تاريخ قطاع السمعي البصري في الجزائر.

تعتبر الجزائر من بين دول المغرب العربي التي ورثت الإذاعة والتلفزيون غداة الاستقلال من الإذاعة والتلفزيون الفرنسي LA RTF ففي عام 1944 تأسست خدمات البث الإذاعي بفرنسا وبعد مرور سنة صدر مرسوما يمنح الدولة حق احتكار الخدمات الإذاعية متمثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسيLA RTF ، وفي عام 1959 أصبحت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

لكن اتفاقية "إيفيان" جاءت بتكريس تبعية الإذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطات الفرنسية نصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة استكملت الجزائر مظاهر الاستقلال في شقه الثقافي والإعلامي باسترجاع محطتي الإذاعة والتلفزيون فمن غير المعقول حسبها الإبقاء على العمل ببنود اتفاقية "إيفيان" سارية في ظل التمتع بالسيادة الوطنية وانتزاع الاستقلال من المستعمر الفرنسي حيث حددت السلطات الجزائرية دوافعها لهذا الاسترجاع مؤكدة أنه إجراء طالما ترقب الشعب وقوعه بفارغ الصبر مبررة أن العملية تندرج ضمن الإرادة الساعية إلى تصفية كل ما من شأنه أن يذكر من قريب أو من بعيد بالوجود الاستعماري في البلد مضيفة أنه ليس من قبيل المنطق وقد استرجعت البلاد سيادتها الوطنية أن تسمح بوجود أجهزة إعلامية تعرف المواقف التي تبنتها إبان الاحتلال.[1]

– المرحلة الأولى: (1962 – 1965): تعتبر هذه المرحلة بمثابة الإرهاصات الأولى رغم قصر هذه الفترة وذلك من خلال إنشاء إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن ويساهم غيره من القطاعات الأخرى في مسيرة التنمية وأهم ما يميز هذه المرحلة هو العمل على تحرير الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإرادة والإشراف.[2]

– المرحلة الثانية: (1965– 1976): في هذه المرحلة تم إصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام إذ ألغيت القوانين الفرنسية التي كانت تنظم النشاط الإعلامي المعمول به بعد الاستقلال لأسباب ظرفية. وتتميز هذه المرحلة بالكثير من الغموض سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني. إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك

[1]– ليندة يوسيف، **رهانات قطاع السمعي البصري في ظل التعددية الاعلامية**، دراسة في التشريع الإعلامي الجزائري، ص 150.

[2]– سلامي اسعيداني، فقيري ليلى، **التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الاعلام السمعي البصري التلفزيون الجزائري ENTV نموذجا**، المركز الجامعي أحمد زبانة، معهد العلوم الإنسانية، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية، غليزان، 2016م، ص 02.

قانونا للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري وهذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية هذا ما جعل أحد المختصين يصف هذه المرحلة بمرحلة البيات الشتوي "La période d'hibernation".[1]

– المرحلة الثالثة: (1976– 1990): ميزت هذه المرحلة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها وسائل الإعلام السمعية البصرية خصوصا في ظل استكمال بناء مختلف المؤسسات وهياكل السياسة والاقتصاد وبدأت معالم السياسة الاعلامية في القطاع تتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976 حيث أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية كما دعا إلى ضرورة إصدار قوانين وتشريعات تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في مختلف المشاريع الوطنية والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام وتوفير الكوادر الإعلامية اللازمة لمواكبة خطط التنمية.

وفي بداية الثمانينات عرفت الجزائر مناقشة أول مشروع لملف السياسة الإعلامية وتم تحديد في ضوء ذلك بأن مفهوم الجزائر للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من السلطة السياسية وتم تحديد وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو الأتي: التربية والتكوين والتوجيه – التوعية والتجنيد – التعبئة – الرقابة الشعبية.
وفي هذه المرحلة تم صدور أول قانون للإعلام في الجزائر عام 1982 في ظل الحزب الواحد.[2]

– المرحلة الرابعة: (1990– 2012): تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية من مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية والإعلامية التي أقرها الدستور عام 1989 حيث أجاز حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وذلك بعد الأحداث التي عاشتها البلاد سنة 1988 هذا ما دفع بالسلطة إلى مراجعة قانون الإعلام لسنة 1982 وصدر قانون 1990 الذي فتح مجال التعددية للصحافة المكتوبة أما قطاع السمعي البصري فبقي تحت وصاية الدولة.

كان قانون 1990 مكسبا كبير للإعلام الجزائري بشكل عام ولكن يعاب على هذا القانون أنه مس الصحافة المكتوبة فقط دون الوسائل الأخرى وتعتبر فترة التسعينيات من بين المراحل الأكثر حرجة التي عصفت بالبلاد والعباد ولكنها تميزت أيضا ببعض الإنجازات في قطاع السمعي البصري وهو إنشاء المؤسسة العمومية للتلفزيون

---

[1]– محمد شطاح، **السمعي البصري في التشريع الإعلامي الجزائري قراءة في القوانين والمشاريع، HTTPS: //WWW.asjp.cerist.dz**، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/12/07م، الساعة 17:00، ص 3-4.

[2]– مريم زعتر، **الإعلان في التلفزيون الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008م، ص 46.

لقناة فضائية جديدة كانت أداة تواصل مع الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فكانت كنال ألجيري" Canal Algerie" القناة الأولى التي شهدتها الجزائر سنة 1994 وبعدها القناة الثالثة سنة 1998 كمشروع وتم تنفيذه الفعلي في 05 جويلية 2001. كما تميزت هذه المرحلة بغياب فتح قطاع السمعي البصري في الجزائر ولكنه لم يمنع بظهور قنوات تلفزيونية خاصة من خلال العديد من المحاولات، ففي سنة 2002 قام "**عبد المومن خليفة**" بتأسيس قناة تلفزيونية كان مقرها العاصمة الفرنسية باريس، أما في سنة 2004 وتزامنا مع الانتخابات الرئاسية حاولت القناة الاستقرار في سوق السمعي البصري الجزائري.[1]

– وما يمكن قوله أن الصحافة المكتوبة الخاصة ظهرت في 1989م وفي 1998م و2002م تم عرض مشروعين لتنظيم العمل الإعلامي خاص بالإعلام المرئي.

– المرحلة الخامسة: (2012– 2015): شهدت هذه الفترة قفزة نوعية في الساحة الإعلامية في الجزائر بشكل عام وفي القطاع السمعي البصري بشكل خاص ونظرا للظروف التي عرفتها البلاد الداخلية والخارجية خاصة بعد أحداث الربيع العربي التي شهدتها البلدان العربية سارعت السلطات آنذاك إلى احتواء الوضع وإنشاء قانونا عضويا للإعلام سنة 2012 كما تحدث عن فتح قطاع السمعي البصري بصورة ضعيفة في الملكية الخاصة كما يعتبر أيضا الخطوة الفاصلة بين المكتوب والبصري.[2]

ولكن المجهودات لم تقف عند القانون العضوي فحسب بل في سنة 2014 تم إنشاء قانون يعني بقطاع السمعي البصري وجاء هذا القانون للفاعلين في القطاعين سواء كان عاما أو خاصا.

– ومن هنا نستنتج أن القانون الخاص بالقطاع السمعي البصري الصادر في 2014م عمل على القضاء على فترة الاحتكار وفتح مجال لإنشاء قنوات خاصة مرئية.

[1]– المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية، **حزب جبهة التحرير الوطني**، لجنة الاعلام والثقافة مطبوعات الحزب، الجزائر، 1982م، ص 34 .

[2]– صبيحة بخوش، **تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990– 2015م**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016م، ص 65.

– المطلب الثاني: تعريف، نشأة، أسباب ودوافع ظهور القنوات الفضائية الخاصة.

1)– تعريف القنوات الفضائية الخاصة.

– هي قنوات ذات ملكية خاصة تتبع لأشخاص **أو** لمؤسسات أو لأحزاب سياسية معينة يتم استئجارها على قمر اصطناعي يستخدم نظام البث المباشر الذي يعتمد على أن تقوم محطة الإرسال الرئيسية بإرسال البرامج المتفق عليها عن طريق مرسلة تستخدم حزم ضوئية إلى هذه القنوات في القمر الصناعي وتقوم بدورها بتحويل الإشارة إلى صوت وصورة.[1]

– يعمل هذا النوع من القنوات على تكوين ثقافة الجمهور ذلك إنها غير متحكم فيها من قبل هيئة معينة كما أنها تساهم في معرفة الفرد لمختلف حقوقه وقد أضحت هذه القنوات تتنافس فيما بينها من أجل جلب أكثر للمشاهد والمساهمة في عملية الإدراك المعرفي للفرد والمجتمع بالقضايا الانية.[2]

– هي قنوات مملوكة من طرف أشخاص أو أحزاب أو مؤسسات تعمل على بث برامج خاصة ينتجها أصحابها بمواردهم المادية الخاصة.

2)– نشأة القنوات الفضائية الخاصة.

ظهرت في الجزائر مع الثورة التكنولوجية الكبيرة التي يعرفها العالم عموما والانفتاح السمعي البصري في الجزائر خصوصا، إذ عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات عدة تغيرات اقتصادية وسياسية خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي أسفرت عن إقرار التعددية السياسية ومعها التعددية الإعلامية ما ساهم في ظهور الصحافة الخاصة وتسمى أيضا الصحافة المستقلة وذلك بعد لائحة مولود حمروش وقانون الإعلام الجديد (90-07)، ويوجد نوعا ما تقارب بين مفهومي الصحافة المستقلة والصحافة الخاصة و كثيرا ما أضيفت صفة الخوصصة لصفة الاستقلالية لكون هذه الأخيرة غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع لعدة اعتبارات، كما اعتبرت كتابات أخرى أن تسمية صحافة مستقلة مبالغ فيها و الأصح هو تسميتها بالصحافة الخاصة التي تخضع لتوجيه السلطة أو تحديد اتجاهها لكن هذا لا يمنع من الجزم بتبعية هذه الصحافة لقوة المال والسياسة. فالاستقلالية في مفهومها المطلق لا تتحقق ميدانيا بحكم أن جل المؤسسات كانت ولازالت خاضعة لقوى مالية أو سياسية، وقد عرفت الجزائر ثورة حقيقية في

[1]– مسعد مشطر عبد الصاحب، **المضامين والأشكال الفنية لبرامج التلفزيون في تلفزيون العراق**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2005م، ص 38.

[2]– طبيب شريفة، قلاعة كريمة، **اتجاهات الشباب الجزائري نحو القنوات الفضائية الخاصة في ظل الإعلام الالكتروني**، جامعة قسنطينة 03، المجلد 05، العدد 17، ص 03.

ميدان السمعي البصري خاصة بعد أحداث الربيع العربي نهاية 2011 حيث ظهرت أولى المحاولات لإطلاق قنوات تلفزيونية خاصة رغم العراقيل القانونية وغياب مواقف و رؤية واضحة من السلطة حيث جاء هذا الانفتاح في وقت جد حساس وبسبب عدة ظروف أهمها الحراك السياسي في المنطقة وظهور الانقلابات ضد الأنظمة العربية كما حدث في تونس، مصر، ليبيا، وبعض الدول العربية الأخرى كاليمن وأحداث سوريا، والتي جعلت دول العالم العربي تتعرض لحملة إعلامية شرسة يقودها الإعلام الغربي الهادف إلى زعزعة استقرار الدول وهو ما تفطنت له الجزائر خاصة بعض المؤسسات الصحفية التي اغتنمت الفرصة وقامت بإطلاق قنوات خاصة بإطارات فكانت جزائرية التأطير والمحتوى اهتمت بنقل الصورة الحقيقية للجزائر للجمهور داخل وخارج الوطن.[1]

3)- أسباب ودوافع ظهور القنوات الفضائية الخاصة.

سمحت الدولة بتجربة التعددية السياسية أي عدة أحزاب تتنافس من أجل الوصول إلى الحكم من خلال تعديل الدستور عام 1991م، خاصة بعد تراجع حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طبيعي فشل في تحقيق التعبئة الشاملة كذلك ما شهدته الجزائر من أزمات قوية عام 1988، مما ولد الوعي السياسي والوطني وهكذا أصبح التوجه نحو التعددية الحزبية أمر فرضه الواقع المعاش أنذاك وهناك من المفكرين من يرى أن هذا التحول أمر لا بد منه فهو عبارة عن ديناميكية مرت بها جميع المجتمعات البشرية وهكذا فإن خنق الحريات الفردية والعامة مع التضييق إلى درجة الغاء حرية التعبير وفرض قوالب جاهزة وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء يضاف إلى ذلك التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كأداة اتصال، وهذا ما أدى إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها.[2]

إن المتتبع للمشهد الإعلامي في الجزائر يدرك جيدا أن تطورات التي تحدث في هذا القطاع مرتبطة كل الارتباط بتطور الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية في البلاد، حيث عرفت الجزائر تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمثلت في توجه البلاد نحو التعددية السياسية والانفتاح الإعلامي الذي مس فقط الصحافة المكتوبة من خلال المادة 14 في قانون الإعلام 1990 وبقي كل من التلفزيون والإذاعة تحت إدارة الدولة لتعرف الدولة بعدها تدهور الوضع الأمني والاقتصادي أمام انحصار والمشاهدة التلفزيونية في الجزائر أنذاك على القناة التلفزيونية الوطنية الواحدة وعلى القنوات الفرنسية بفضل الهوائيات المقعرة لتنافسها فيما بعد القنوات العربية التي

[1]- د. بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة مستغانم، 2018/2017م، ص 186-187.

[2]- نعيمي مليكة، بوحزام نوال، **القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي**، مجلة الدراسات والبحوث الجامعية، جامعة الوادي، العدد06، أفريل 2014، ص 79.

كانت أولها القناة التلفزيونية الخاصة المغاربية 2M، التي اطلقت بتاريخ 04 مارس 1989 لتليها مجموعة من القنوات التلفزيونية العربية مثل MBC، والتي تبعها ظهور العديد من الفضائيات العربية الخاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001.

لتأتي أحداث حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية والتي يطلق عليها الاسم الإعلامي "الربيع العربي" حيث لعبت هذه القنوات العربية دورا مهما في نقل الأحداث والمجريات فيما ضلت الجزائر غائبة في البث التلفزيوني الفضائي في منطقة المغرب العربي منذ التعددية الإعلامية ووجدت نفسها مستهلكة للقنوات الأجنبية خاصة أمام التنافس الإعلامي "القطري- السعودي" على الوطن العربي وبقيت الصحف الخاصة في الجزائر إلى غاية سنة 2011 من أهم قنوات تدفق المعلومات بكل حرية لمختلف التوجهات السياسية والحزبية، ليعرف المشهد الإعلامي في أواخر سنة 2011 لأول مرة في تاريخ الجزائر قنوات تلفزيونية خاصة ليثري قنوات تدفق المعلومات في المجتمع الجزائري وظهور ثاني منافس للصحف الخاصة مما سمح بدوره بتوسع دائرة النقاش السياسي.[1]

- مما سبق عرضه يتضح جليا أن ظهور هذه القنوات الخاصة جاء نتيجة حتمية لمواكبة التطورات الداخلية والخارجية والتي لها أثار مباشرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وخاصة الأمني للبلاد.

فإنه يمكن حصر بعض الأسباب المؤدية إلى ظهور القنوات الجزائرية الخاصة فيما يلي:

1- القضاء على احتكار القطاع العام للمجال السمعي البصري.

2- العمل على تجسيد الديموقراطية الحقيقية ومبدأ حرية الرأي.

3- إثراء البرامج الوطنية والأفكار المختلفة وهذا مقارنة بالثقافات الموجودة حسب المناطق.

4- الرغبة الكبيرة لبعض أصحاب المال والأحزاب والمؤسسات في الاستثمار في المجال السمعي البصري مما يساعد على امتصاص البطالة خاصة في هذا الاختصاص.

5- إنشاء قنوات خاصة مهمتها الدفاع على السياسة الداخلية والهوية الوطنية وحمايتها من الغزو الثقافي الخارجي.

[1]- د. بلحاجي وهيبة، **تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014، بين الحق في الإعلام وضبط نشاط السمعي البصري**، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، المجلد التاسع، العدد 01، 2017م، متاحة على الموقع: ASJP.

– المطلب الثالث: واقع وتحديات التي واجهتها القنوات الفضائية الخاصة.

1)– واقع القنوات الفضائية الخاصة.

لقد جاء في حديث الإعلامية "**نايلة**" من الإذاعة الوطنية الناطقة بالفرنسية و"**العربي الجديد**" من واقع الفضائيات الخاصة بالجزائر حيث قالت أنه بعد مرور بضع سنوات على انطلاق هذه الفضائيات الخاصة ظهر اختلاف في نقل الخبر وكيفية عرضه للمشاهد من خلال نوعية الصورة المقدمة من الناحية الجمالية وتختلف هذه القنوات من حيث المضمون والهدف الذي تسعى إليه فهناك فضائيات هدفها نشر أفكار معينة موجهة إلى فئة محددة من المجتمع تستخدم لغة عامية ومواضيع مبسطة وأخرى على العكس تبحث عن النخبة وتتميز بتنوع القضايا ولغة السلطة والحرفية والقنوات التي مدراءها من الإعلام يظهر في محتواها العمل الإعلامي الجيد، أما القنوات التي يملكها أصحاب المال فتبدو تجارية أكثر.[1]

أما الإعلامي "**مُحَمَّد يزيد**" يرى أن تجربة الإعلام الخاص ـ السمعي البصري ـ لا تزال فتية وبحاجة إلى التطوير سواء تعلق الأمر بالجانب التقني أو من ناحية الكفاءات والطاقات المعتمدة حيث قال يمكن الاستفادة من خبرات الإذاعة والتلفزيون العمومي وللأسف فإن بعض هذه القنوات الخاصة تعمل على إثارة قضايا دون المستوى مع غياب اعتمادها على مصادر ومراجع ثابتة مما يثير التساؤلات حول جدية هذه القنوات.

استخدمت هذه القنوات أجهزة بسيطة في بثها للمضامين واعتمادها على ميزانية محدودة في شراء الأجهزة وإنتاج البرامج هذا ما أدى إلى ضعف مستوى ما تقدمه هذه القنوات من حيث الشكل والمضمون وعلى هذه القنوات أن تعمل بالحد الأدنى من المطلوب بحيث توازن ما تنفقه من صرف رخيص على برامج الترفيه والأغاني وما تنفقه على برامج الفكر والثقافة والإبداع ما جعل هذه القنوات تتميز بالرداءة تعكس الإعداد الضعيف لهذه البرامج.

وتتميز معظم الفضائيات الخاصة بالرداءة في اللغة الإعلامية وكذا افتقارها للكفاءات المهنية كما تملك بعض القنوات ميزانية ضخمة إلا أنها لا تنفق إلا القليل على الإنتاج هذا ما أدى إلى تدني في مستوى برامجها ولم ترتقي إلى الفضائيات العربية الأخرى.

[1]– جازية سليماني، **الفضائيات الخاصة بالجزائر اعتماد على الدولة وتقليد الصحافة المكتوبة**، مقال علمي متاح على الموقع: **./www.alaraby.co.ukL/**

ساهم الاستثمار في مجال انتاج المواد الإعلامية تخفيض التكلفة والانتشار الواسع للبرامج والمناظرات الكلامية وتتسم هذه البرامج بالإثارة والجرأة في طرح موضوعاتها مما تسمح مشاركة الجمهور في البرامج إذ أتاحت الحرية لبعض المواطنين في مخاطبة وسائل الإعلام والتفاعل معها.[1]

– يتضح مما سبق اختلاف في وجهات النظر حيث أن هناك من يؤيد عمل هذه القنوات ويرى أن البرامج المقدمة تتميز باحترافية ولها مصداقية وهناك من يصفها بالرداءة وضعف المستوى والمحتوى.

2)– التحديات التي تواجهها القنوات الفضائية الخاصة.

إن الإعلام اليوم أصبح يواجه العديد من التحديات التي تعرقل عمله وتعكس سلبا على الشكل والمضمون خاصة القنوات الخاصة في الجزائر التي تواجه العديد من التحديات المهنية والتكنولوجية:

1.2. التحديات المهنية: وتتمثل في:

أ– تدني الأداء المهني الإعلامي العربي بصفة عامة والجزائري خاصة حيث يركز على الأخبار الرسمية والمعالجة الجزئية للأحداث من خلال خطاب إعلامي تقليدي إيديولوجي لا يصلح في عصر التدفق السريع للمعلومات.

ب– أزمة الإعلاميين الذين يتعرضون لشتى أنواع الضغوطات والرقابة فضلا عن قصور التدريب والتأهيل في مواكبة التطورات الإعلامية السريعة واضطراب علاقتهم بمصادر المعلومات بسبب عدم توفر ضمانات ممارسة المهنية.

ج– أزمة المصداقية بسبب سيطرة الحكومة على الإعلام وهو الأمر الذي أكد إغلاق قناة الأطلس مؤخرا لمجرد قيامها بتغطية الاحتجاجات المعارضة وكذا غلق قناة الوطن.

د– سيطرة قيم إعلامية لا تواكب معطيات العصر ولا تلبي الاحتياجات الإعلامية للجماهير.

هـ– سيطرة النظرة الرسمية على الإعلام مما أفقده الكثير من حيويته وجاذبيته وبالتالي حد من مقدرته على الوصول والتأثير وجعله موضوعا للمسائلة عن الوعي الذي ينشره.[2]

---

[1]– سعيد مراح، محمد قارش، **الفضائيات الجزائرية بين الواقع والتحديات**، مجلة الحقيقة، جامعة باتنة 01، العدد 19، 2017/02/16م، ص 356-357.

[2]– سعيد مراح، **أثر متابعة البرامج السياسية وتشكيلها للوعي السياسي بالقنوات الجزائرية *الخاصة***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2017م، ص 115.

– ومنه يمكن القول أن القنوات الخاصة واجهت تحديات كبيرة خاصة مع انتشار القنوات العربية والتي عرفت رواجا كبيرا في هذا المجال وتمثلت في عدم قدرتها على مواكبة القنوات الخاصة الأخرى وتدني المستوى ومحدودية التكنولوجية وقلة المصداقية.

2.2. التحديات التكنولوجية:

يتمثل أبرزها في ظهور شبكة الانترنت كمصدر عالمي للمعلومات مما طرح العديد من التحديات التكنولوجية والمهنية والثقافية من أهمها: تكريس الخلل الإعلامي والمعلوماتي بين من يملكون هذه التكنولوجية والمحرومين منها وكذا نقص الإمكانيات المادية (الأجهزة) فضلا عن الخلل التقني المتكرر سواء انقطاع الصوت أو الصورة وغيرها من المشاكل التقنية التي تواجهها إضافة إلى مشاكل البث والتمويل وتكاليف الصناعة الإعلامية وعدم وجود الاستوديوهات خاصة وأن الكثير من القنوات تبث انطلاقا من شقق متواضعة.[1]

3.2. مشاكل إدارية وقضائية: حيث عرف المشهد الإعلامي العديد من المشاكل الإدارية والقضائية ضد مسيري بعض القنوات الخاصة أو ضد بعض هذه القنوات كقضية حبس مدير قناة كاي بي سي "الخبر" في 2016م عقب سلسلة الاعذارات التي وجهت له من قبل سلطة الضبط السمعي البصري والذي اعتبر أول اعذار في تاريخ السلطة في 29 جوان 2015م وذلك جراء ما لاحظته السلطة من انحرافات مهنية في محتوى بعض الحصص التي تقدمها القناة والتي تعتبر مساسا برموز الدولة والمسؤولين حسب تقدير المسؤول الأول عن سلطة الضبط.
ناهيك عن غلق بعض القنوات حيث غلقت قناة الأطلس بتاريخ 12 مارس 2015م وقناة الوطن في شهر أكتوبر 2015 لعدم امتلاكها لرخصة العمل في الجزائر.

4.2. الدور المحتشم لسلطة الضبط السمعي البصري: حيث وبالنظر لما هو منصوص عليه في قانون السمعي البصري لعام 2014م من مهام لهذه السلطة في مادة 54 منه والقاضية بسهر سلطة الضبط على الحماية فإن الملاحظ تأخرها في التعامل مع القنوات التي أظهرت تجاوزات في التعامل مع القضايا وغياب وضوح في صلاحيات سلطة الضبط من ناحية توجيه الاعذارات للقنوات وفرض العقوبات المترتبة على هذه الاعذارات.[2]

---

[1]– هالة اسماعيل، بغدادي، **الإخباريات الفضائية العربية الواقع والطموح**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، (د.س)، ص 12– 13.

[2]– د. بلحاجي وهيبة، **تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014، بين الحق في الإعلام وضبط نشاط السمعي البصري**، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، المجلد التاسع، العدد 01، 2017م، متاحة على الموقع: ASJP.

– المبحث الثاني: أنواع وأهمية القنوات الفضائية الخاصة.

– المطلب الأول: أنواع ونماذج القنوات الفضائية الخاصة.

1)– أنواع القنوات الفضائية الخاصة.

1.1. قنوات متخصصة في المضمون: هي قنوات موجهة إلى جمهور عام وواسع إلا أنها ذات مضامين إعلامية سمعية بصرية متخصصة وتتميز بمواد معينة غير متنوعة مثل قنوات الدراما، قنوات الموسيقى والقنوات الدينية.[1]

2.1. قنوات متخصصة في الجمهور الذي تخاطبه: وهي تلك التي تخاطب جمهور محدد يشترك في صفات معينة وتتميز برامجها وموادها بما يلائم هذه النوعية من الجمهور.[2]

3.1. القنوات التثقيفية: وهي القنوات التي تبث برامج ثقافية أو وثائقية.

4.1. القنوات الإخبارية: وهي القنوات المتخصصة في مجال الأخبار والحوارات.

5.1. القنوات الخدماتية: تقدم إعلانات وتقوم بدور وسيط بين المشاهد والمعلن في المجالات العقارية مثلا أو في مجال التسويق التلفزيوني بالإضافة إلى القنوات الرياضية والاقتصادية، الصيد... إلخ.[3]

2)– نماذج القنوات الفضائية الخاصة.

أول القنوات الخاصة في الجزائر كانت "قناة خليفة" في باريس عام 2002 من دون رخصة مسبقة من المصالح الفرنسية المختصة وقد أسسها **"عبد المؤمن رفيق خليفة"** صاحب "مجموع الخليفة" التي تضم الخطوط الجوية "الخليفة" و"الخليفة بنك" وقد أغلقت بعد ثمانية أشهر فقط من افتتاحها بسبب الإفلاس وحل المجموعة ومتابعة مالكها من قبل القضاء الجزائري وبعد تلك التجربة بعشر سنوات ظهرت في الجزائر القنوات الخاصة وهي على النحو الآتي:

---

[1]– عاطف العبد عدلي، نهى عاطف العبد، **وسائل الإعلام، نشأة وتطورها وافاقها المستقبلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص 98.

[2]– عاطف العبد عدلي، **القنوات المتخصصة، أنواعها وجمهورها وبحوثها وأخلاقياتها**، دار الإيمان للطباعة، 2006م، ص 98.

[3]– المنصف العياري، محمد عبد الكافي، **القنوات العربية المتخصصة**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (56)، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس 2006م، ص 11.

1.2. النهار تي في: قناة تابعة لصحيفة "النهار الجديد"، انطلقت القناة ببثها التجريبي في السادس من مارس 2012م واتخذت مقرها الرئيسي في العاصمة الأردنية عمان وتم بالشأن الإخباري والسياسي في الجزائر وهي صورة مصغرة لمضامين ومحتوى الجريدة التي تتبنى خطاب السلطة بشكل كامل في برامجها.[1]

2.2. الشروق تي في: وهي أيضا امتداد للجريدة الورقية "الشروق" وتبث من الأردن في حين أن مقرها الرئيسي موجود في الجزائر. كانت انطلاقتها في الذكرى السابعة والخمسين لاندلاع الثورة التحريرية والذكرى الحادية عشر لتأسيس يومية الشروق فيما بدأ بثها الرسمي في 15 مارس 2012.

3.2. نوميديا نيوز: هي قناة إخبارية اتخذت هذا الاسم تيمنا بمملكة نوميديا الأمازيغية التي قامت في عصور ما قبل الميلاد، انطلق بثها في 11 ديسمبر 2012 في الذكرى الأولى لانطلاق وكالة (نوميديا نيوز) وتهتم ببث آخر المستجدات السياسية والرياضية على الساحة الجزائرية العربية والدولية.

4.2. دزاير تي في: هي قناة خاصة، انطلق بثها في 8 ماي 2013 مملوكة لرجل الأعمال الجزائري **"علي حداد"**.

5.2. الجزائرية: تم إطلاقها على القمر الصناعي أتلانتيك بيرد 7، انطلق بثها الرسمي ابتداء من يوم 05 جويلية 2012 بشبكة برامجية متنوعة، شعارها (قناة كل الجزائريين)، مقرها الجزائر.

6.2. قناة الهقار: تم افتتاحها في شهر ماي 2012، يوجد مقر بثها في لندن.

7.2. قناة جرجرة: خاصة ببرامج الأطفال، انطلق بثها التجريبي على (الساتل) في أفريل 2013.

8.2. قناة سميرة: موجهة للمرأة، انطلق بثها في شهر أوت 2013.

9.2. قناة كاي بي سي: هي قناة تلفزيونية جزائرية تابعة لمؤسسة **"الخبر"**، انطلق بثها التجريبي أواخر شهر ديسمبر 2013 .[2]

---

[1]– من الموقع: **http://www.alaraby.co.uk/miscellaneous/e2e720b2-dcb0-4418-b763-78b8924a6df** ، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/12/14م، على الساعة 15:30.

[2]– سعيد مراح، مُحَمَّد قارش، **الفضائيات الجزائرية بين الواقع والتحديات**، مجلة الحقيقة، جامعة باتنة 01، العدد 19، 2017/02/16م، ص 349-350.

– المطلب الثاني: أهمية القنوات الفضائية الخاصة.

تبدو استقلالية هذه القنوات من خلال عدم قدرة الدولة على مراقبة النشاط الفضائي الخاص بهذه القنوات فظهرت أهمية هذه القنوات الخاصة في أنها مؤشر فعال ومستقل نسبيا اتجاه الكثير من القضايا والمواقف كما أنها قادرة على تشكيل رأي عام مستقل وداعم لما تطرحه من أفكار ومواقف.

تجذب القنوات الخاصة قطاعات معينة من جمهور المشاهدين على نفس النحو الذي تجذب به المحطات الإذاعية للمستمعين وكذلك بتوجيه الجهود نحو سوق من المستهلكين.

إن كل من القنوات التلفزيونية الخاصة والمذياع يشتركان في الكثير من أوجه الشبه ويتمثل ذلك في أنهما أيضا يوجهان نحو نوعية محددة من الجمهور.[1]

– ومنه فإن قدرة القنوات على حشد عدد كبير من المتتبعين لبرامجها والتأثير عليهم في تشكيل رأي عام مستقل داعم لأفكار هذه القنوات دون قدرة الدولة على مراقبة النشاط الفضائي. تتميز كل قناة على الأخرى بالبرامج التي تقدمها في المجال الخاص بها (سياسية، ثقافية، فن الطبخ، رياضة..)

– المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات القنوات الفضائية الخاصة.

1)– إيجابيات القنوات الفضائية الخاصة.

1.1. تغطية الأحداث المحلية: ساهمت القنوات الخاصة في تعويض النقص الفادح في تغطية أخبار الوطن خاصة في المناطق العميقة ونقل معاناة أهاليها وإسماع صوت المهمشين وإلقاء الضوء على انشغالات الفئات الدنيا والشرائح الاجتماعية الهشة.[2]

2.1. الحضور في الساحة الإعلامية: أصبحت القنوات الخاصة تمتلك قاعدة جماهيرية لبأس بها وذلك بفضل حضورها الدائم في الساحة الإعلامية على الصعيدين الداخلي والخارجي فلم تكتفي بتغطية الأخبار المحلية فقط بل حتى الأخبار الإقليمية والدولية التي تثير اهتمام الجمهور ما جعلها تحظى باهتمام المشاهد.

---

[1]– وايت سارة، **أساسيات التسويق**، دار الفاروق للنشر، مصر، ط1، 2001م، ص 336-337.

[2]– سعيد مراح، مُحَّد قارش، **الفضائيات الجزائرية بين الواقع والتحديات**، مجلة الحقيقة، جامعة باتنة 01، العدد 19، 2017/02/16م، ص358.

3.1. تمثيل القيم: يرتبط الجمهور بالمواضيع القريبة إلى حياته اليومية لذا يفضل مشاهدة قناة محلية أكثر من قناة أجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مضامين القنوات الجزائرية الخاصة ومن خلال شبكتها البرامجية تسعى إلى احترام القيم والمشاهد ولتركيبة المجتمع.

4.1. المنافسة: بعد ظهورها في الساحة الإعلامية الجزائرية شكلت القنوات الخاصة منافسا حقيقيا للقنوات العمومية وحتى القنوات الأجنبية هذا التنافس الإعلامي خلق ثراء وتنوعا إخباريا كبيرا حيث أصبح الجمهور يشاهد عدد كبير من الأخبار على شاشته عبر قنوات مختلفة ومن زوايا متعددة.

5.1. إشباع حاجيات الجمهور: بعد ظهور القنوات الخاصة أصبح الجمهور الجزائري يفاضل بين القنوات ونوعية الأخبار التي يهتم بها.[1]

2)- سلبيات القنوات الفضائية الخاصة.

1.2. غياب استيراتيجية إعلامية: متخصصة ذات تجارب سابقة فإن أولى المحاولات في السمعي البصري قامت بها صحف مطبوعة تحولت إلى قنوات تبث برامجها دون إعداد كافي للانتقال من المطبوع إلى المرئي مما شاب على تجاربها الكثير من القصور.

2.2. الفراغ القانوني: في مجال القطاع السمعي البصري في الجزائر مما أدى إلى الفوضى وعدم التنظيم وانعدام الهيكلة رغم صدور قانون الإعلام الجديد (12-05) وقانون السمعي البصري (14- 04) إلا أنهما يحملان جملة من الفجوات القانونية والعديد من العراقيل التي تعمل على تضييق الحرية على العمل الإعلامي.[2]

3.2. أزمة التمويل: كما أشرنا سابقا فإن القنوات التلفزيونية الخاصة تنشط بشكل فوضوي وهو ما انعكس على سوق الإشهار الذي يتم توزيعه عليها بصفة غير عادلة ما جعل القليل منها فقط يستفيد بينما أغلب القنوات تعاني من شح الإشهارات إضافة إلى غياب المنافسة الإشهارية الشريفة وكذا غياب الضوابط القانونية في هذا الشأن لا من حيث الحيز الزمني للإشهار ولا من حيث توحيد أسعاره.

4.2. الرقابة: تعاني القنوات الخاصة من تضييق الخناق عليها من طرف السلطة التي تتماطل في منحها لتراخيص قانونية لممارسة أنشطتها الإعلامية إضافة إلى الضغط عليها بمنح الإشهار ومنع بعض القنوات من تغطية الأنشطة

---

[1]- د. بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام الاتصال، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة مستغانم، 2018/2017م، ص 191- 192- 193.

[2]- سعيد مراح، مُحَّد قارش، **الفضائيات الجزائرية بين الواقع والتحديات**، مجلة الحقيقة، جامعة باتنة 01، العدد 19، 2017/02/16م، ص359.

الحكومية الرسمية. كما أن مضامين هذه القنوات مراقبة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري التي قامت بتوجيه ملاحظات سلبية للقنوات الخاصة وتهديدها بالغلق في الكثير من الأحيان هذه الرقابة تحد من حرية الرأي والتعبير وتجعل مناخ العمل الإعلامي غير مهيأ لاحتضان الإعلام الخاص.[1]

[1]– د. بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، ص 195- 196- 197.

- خلاصة:

من خلال ما تطرقنا بذكره نستنتج أن للقنوات الفضائية الخاصة أهمية بالغة باعتبارها من أهم الوسائط الحديثة التي أحدثت قفزة نوعية في مجال السمعي البصري، حيث استطاعت هذه التموقع ضمن أفضل القنوات وأبرزها كل حسب تخصصها وذلك حسب صبر الآراء الذي تجريه بعض القنوات.

كما أصبح للمشاهد أكثر الخيارات الممكنة وإمكانية حصوله على المعلومة حين وقوعها وذلك عبر الشريط العاجل الذي تستخدمه أغلب القنوات كما أصبح له الحق في المشاركة في بعض البرامج وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

– الفصل الثاني: المضاربة غير المشروعة.

- تمهيد.
- المبحث الأول: ماهية المضاربة غير المشروعة.

– المطلب الأول: تعريف المضاربة غير المشروعة.

– المطلب الثاني: أشكال المضاربة غير المشروعة.

– المطلب الثالث: أركان المضاربة غير المشروعة.

- المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة والعقوبات المقررة لها.

– المطلب الأول: أضرار المضاربة غير المشروعة.

– المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

– المطلب الثالث: الآليات والعقوبات الجزائية والإدارية المستجدة لمكافحة المضاربة غير المشروعة.

- خلاصة الفصل.

– تمهيد:

لا تزال الدولة الجزائرية تعمل على مراقبة الجودة والأسعار بالرغم من انتهاجها لنظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ حرية المنافسة والتجارة مما دفع بالمشرع الجزائري لسن قوانين واتخاذ بعض الإجراءات القانونية لضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج وحماية المستهلك.

بالرغم من هذه القوانين وسياسة الردع التي تتبناها الدولة إلا أن المواطن الجزائري يتفاجئ باختفاء بعض السلع وخاصة المدعمة من رفوف المتاجر ويؤدي إلى ظهور ندرة حادة وارتفاع الأسعار في السوق مما يؤثر على نفسية المواطن ويزيد في تدهور القدرة الشرائية لدى الطبقة المتوسطة والفقيرة ويطلق على مثل هكذا تصرفات المصطلح القانوني وهو المضاربة غير المشروعة.

-المبحث الأول: ماهية المضاربة غير المشروعة.

- المطلب الأول: تعريف المضاربة غير المشروعة.

- تعريف المضاربة غير المشروعة قانونا:

نص المشرع الجزائري على مفهوم المضاربة غير المشروعة قانونا بموجب أحكام المادة الثانية من القانون 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة والتي عرف من خلالها المضاربة غير المشروعة بأنها: كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الالكترونية أو أي طرق أو وسائل احتيالية أخرى.

ويهدف القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة الذي استحدثه المشرع الجزائري بوصفه من القوانين المكملة لقانون العقوبات إلى حماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وإلى تدعيم نظام مراقبة السوق الوطنية بعد أن تفشت هذه الجريمة في الآونة الأخيرة في الجزائر وأصبحت تمس بأمن واستقرار المجتمع ولعدم كفاية نصوص قانون العقوبات التي تجرم المضاربة غير المشروعة في مكافحة هذه الجريمة وردع مرتكبيها ومن ثم أصبحت الضرورة ملحة لصدور هذا القانون.[1]

- المطلب الثاني: أشكال المضاربة غير المشروعة.

تتعدد أشكال المضاربة غير المشروعة وتشمل كل:

1)- الممارسات المقيدة للمنافسة: كالأعمال المدبرة والاتفاقيات الصريحة والضمنية والتي يكون الهدف منها عرقلة حرية المنافسة والإخلال بسير السوق أوردها المشرع في المادة 6 و7،10،11،12 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة والذي تم تعديله بقانون 08-12 وبالقانون 10-05.

2)- ممارسة أسعار غير شرعية: كبيع السلع أو تأدية خدمات لا تخضع لنظام حرية الأسعار والقيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة لتأثير على أسعار السلع والقيام بمناورة ترمي إلى اخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار (المادة 22 والمادة 23 من القانون 04-02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية والذي تم تعديله بالقانون رقم 10-06).

[1]- ثابت دنيازاد، **جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري، دراسة على ضوء القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة العربي تبسي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022م، ص 698.

3)– الممارسات التجارية التدليسية: كتحرير فواتير وهمية أو فواتير مزيفة (المادة 24 من القانون 04-02) وحيازة مخزون من المنتجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار (المادة 25 من القانون 04-02).

4)– الممارسات التجارية غير النزيهة: المخالفة للأعراف التجارية النظيفة والنزيهة الواردة في المادة 26 إلى المادة 28 من الفصل الرابع من القانون 04-02.

– هذه الممارسات دفعت المشرع الجزائي إلى تجريم المضاربة غير المشروعة بحكم قانون 21-15. [1]

– المطلب الثالث: أركان المضاربة غير المشروعة.

للمضاربة غير المشروعة ثلاثة أركان لابد من توافرها لقيام هذه الأخيرة:

1)– الركن الشرعي: يعتبر الركن الشرعي الركن الأول الذي يقوم عليه السلوك الإجرامي بحيث يجب وجود نص قانوني يجرم الفعل المرتكب طبقا لمبدأ الشرعية الجزائية " لا جريمة ولا توبة أو تدابير أمن بغير قانون كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية إدانته في إطار محاكمة عادلة"، إذ يعتبر من الضمانات الأساسية التي تضمن مبدأ المحاكمة العادلة والمنصفة وهو ما تم تكريسه في مختلف قوانين دول العالم.[2]

2)– الركن المادي: يتحقق الركن المادي للمضاربة غير المشروعة بإتيان الجاني لفعل من الأفعال الواردة بنص المادة الثانية (2) من القانون رقم: 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الالكترونية أو حتى مجرد الشروع في إتيانه.

ويرتكز الركن المادي للمضاربة غير المشروعة على ثلاث عناصر أساسية مرتبطة ببعضها البعض تتناولها من خلال ما يلي:

1.2. السلوك الإجرامي: يأخذ السلوك الإجرامي للمضاربة غير المشروعة طبقا لنص المادة الثانية (2) من القانون رقم: 21-15 عدة صور نعرضها كالآتي:

1.1.2. كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع: تعتبر هذه الصورة التي يأخذها السلوك الإجرامي في المضاربة غير المشروعة هي الصورة الأكثر انتشارا في السوق حيث عادة ما يلجأ التجار إلى ارتكاب جريمة المضاربة غير

[1]– عرشوش سفيان، **جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 21–15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة لغرور عباس، خنشلة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م، ص 807- 808.

[2]– بن هلال نذير، **القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة أي فعلية للقاعدة القانونية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية (الجزائر)، المجلد 13، العدد 01، 2022م، ص 229.

المشروعة وذلك بشراء سلع وبضائع كثيرة بغية احتكارها في السوق وتخزينها في مخازن سرية لا تطالها أيدي الرقابة حتى إذا ما انقطعت هذه السلع والبضائع الاستهلاكية عن السوق أخرج هؤلاء التجار سلعتهم وقاموا ببيعها بسعر مرتفع مستغلين في ذلك ندرتها في السوق والتي تسببوا فيها باحتكارهم لهذه السلع.

2.1.2. إحداث رفع أو خفض مصطنع للأسعار: إن كل تدخل إرادي على مستوى الأسعار والذي من شأنه التأثير على الاليات الطبيعية لأسعار السلع والخدمات أو حتى الأوراق المالية وفقا لقانون العرض والطلب، سواء كان ذلك بالرفع أو الخفض المصطنع لهذه الأسعار وبأي وسيلة كانت يعتبر أهم صور المضاربة غير المشروعة التي جرمها وعاقب عليها هذا القانون، ومن قبله قانون العقوبات الجزائري.

يقتصر مفهوم المضاربة غير المشروعة على أعمال تتمثل في تخزين السلع بهدف الزيادة في الأسعار وتحديث ندرة بل حتى خفض الأسعار بطريقة مصطنعة وذلك بهدف الإضرار بالمنافسين الآخرين ولاستحواذ على السوق والاستفراد بالبيع ثم إعادة رفع الأسعار.

3.1.2. ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور: وتتحقق هذه الصورة للسلوك الإجرامي بإخفاء الحقيقة واستبدالها بإشاعات كاذبة وذلك بترويج أخبار وأنباء لا أساس لها من الصحة حول ندرة المواد الاستهلاكية وانقطاعها عن السوق.

يستغل بعض شبه التجار لأزمات والمناسبات في نشر أخبار مغلوطة حول إمكانية نقص بعض المواد الواسعة الاستهلاك في السوق مما ينجر عليه تهافت السكان لاقتناع تلك المواد بطريقة واسعة ورفع سعرها بعد إحداث الندرة.

4.1.2. طرح عروض في السوق بغرض إحداث اضطراب في الأسعار أو هوامش الربح المحددة قانونا: يحضر القانون ممارسة أسعار منخفضة لبيع المواد الاستهلاكية على نحو قد يهدد مصلحة المستهلك وذلك لاحتمالية استغلال التجار لهذه الأسعار المنخفضة لإغراء المستهلكين من أجل بيع المواد الاستهلاكية الفاسدة أو منتهية الصلاحية ولاسيما أمام انعدام الرقابة في الأسواق الوطنية وندرة بعض المواد الاستهلاكية.[1]

5.1.2. تقديم عروض بأسعار مرتفعة عن تلك التي يطبقها البائعون عادة: وتتحقق هذه الصورة في عرض التاجر لشراء مواد استهلاكية بثمن أعلى من سعرها الحقيقي في السوق وذلك للاستيلاء على أكبر كمية ممكنة منها بغية احتكارها في السوق وبيعها بالسعر الذي يريده.

[1]– د. عبد الكريم سعادة، **مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون رقم 21–15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م، ص 135- 136.

يعمل بعض التجار على رفع السعر في اقتناع بعض المواد الواسعة الاستهلاك وذلك بغرض احتكار السوق.

6.1.2. الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب: وتتحقق هذه الصورة في حصول التجار أو حتى محاولة حصولهم على أرباح غير مستحقة لا تخضع لمبدأ المنافسة ولقواعد العرض والطلب التي تحكم السوق سواء كان ذلك بصفة فردية أو جماعية أو بناء على اتفاقات.

تتمثل هذه الصورة في اتفاق مؤسستين أو أكثر العاملة في نفس المجال على توحيد السعر سواء برفعه أو خفضه وهذا حتى تتمكن من القضاء على المنافسين وإقصائهم من السوق ليستحوذون عليها لوحدهم.

7.1.2. جميع الطرق الاحتيالية الماسة بمبدأ المنافسة: إن الصياغة التي وردت مها الفقرة الأولى من المادة الثانية (2) من القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة تؤكد على أن صور السلوك المادي في جريمة المضاربة غير المشروعة قد وردت على سبيل المثال لا الحصر، وهو الأمر الذي يتيح لقاضي الموضوع مجالا واسعا للاجتهاد وتفعيل سلطته التقديرية في اعتبار السلوك إجراميا من عدمه مستنيرا في ذلك بقواعد ومبادئ المنافسة ونظام السوق.[1]

2.2. النتيجة الإجرامية: من المقرر قانونا أن السلوك الإجرامي لا يكفي وحده لقيام الركن المادي للجريمة كقاعدة عامة – باستثناء الجرائم الشكلية، بل لابد من اقترانه بالنتيجة الإجرامية، ولهذه الأخيرة مدلولان: مدلول قانوني يتمثل في الاعتداء على المصلحة المحمية قانونا، ومدلول مادي يتمثل في الضرر المادي الذي يمس الضحية، والذي يتحقق في جريمة المضاربة غير المشروعة في المساس بقواعد النظام العام للسوق، وتهديد مصلحة المستهلك والتجار المنافسين.

3.2. العلاقة السببية: لا يكفي كذلك لقيام الركن المادي للجريمة صدور السلوك الإجرامي عن الجاني وحصول النتيجة الضارة بل يجب وجود رابطة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة من خلال توافر العلاقة السببية بين جريمة المضاربة غير المشروعة والضرر الناجم عنها، ويخضع الفصل في مسألة توافر العلاقة السببية من عدمه إلى السلطة التقديرية لقاضي الموضوع.

3)– الركن المعنوي: لا يكفي لقيام جريمة ما ارتكاب عمل مادي بل لابد أن يصدر هذا العمل عن إرادة الجائي وهذا ما يطلق عليه بالركن المعنوي للجريمة وهو الجانب النفسي لها، وجريمة المضاربة غير المشروعة بصفتها جريمة

[1]– **نفس المرجع**، ص 137- 138.

عمدية فإنه يشترط لقيامها توافر الركن المعنوي الذي يأخذ صورة القصد الجنائي العام المتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب جريمة المضاربة غير المشروعة مع علمه بوقائع هذه الجريمة.

بالإضافة إلى ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص المتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى إحداث اضطرابات في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى غلاء غير مبرر في أسعار المواد الاستهلاكية وذلك بغية تحقيق ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي والصحيح لقوانين العرض والطلب أو مجرد الشروع في ذلك.[1]

– المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة والعقوبات المقررة لها.

– المطلب الأول: أضرار المضاربة غير المشروعة.

لقد جرم المشرع الجزائري على غرار كل التشريعات في العالم المضاربة غير المشروعة بمختلف صورها و أشكالها نظرا للأخطار و المضار التي تنتج عنها حيث تمس هذه الأضرار من المواطن البسيط إلى المساس بكيان الدولة في حد ذاته و تفويض أركان المجتمع وأمنه وسكينته ومن أوجه الضرر والخطر الناتج عنها نذكر ما يلي:

1– ينتج عن جشع المتلاعبين بالأسعار ومناورات المقامرين اهتزاز السوق واستفحال أمرها كما يؤدي ذلك إلى تضخم الثروة دون جد أو جهد فيؤدي ذلك بالناس إلى التكاسل وعدم الجد والمثابرة. كما أن قيام المتعاملين بأساليب احتيالية لتحقيق مصلحة خاصة قد يؤثر على كفاءة السوق.

2– الأعمال الاحتيالية تؤدي إلى إفساد السوق وعدم استقرار المعاملات التجارية وخلق ندرة مصطنعة تؤثر على حياة الفرد والمجتمع.

3– تضليل وخداع المتعاملين عن الأسعار الحقيقية بغرض رفع أو خفض مصطنع في الأسعار قصد تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العليا للوطن.

4– المضاربة غير المشروعة هي عملية تدليسية تهدف إلى إحداث تقلبات غير طبيعية في السوق بغية تحقيق أرباح ومصالح ذاتية.

5– الجشع والطمع واستغلال ظروف المجتمع الاستثنائية لتحقيق غنى فاحش على حساب مصلحة المجتمع.

6– المضاربة غير المشروعة خطر على الاقتصاد وإضرار بالنشاط الاقتصادي العام والخاص على السواء.

[1]– **نفس المرجع**، ص 138- 139.

7– الندرة المصطنعة وغلاء المعيشة والمساس بالمواد الإستراتيجية والضرورية قد يؤدي إلى ثورات واضطرابات داخل الدولة و يمكن استغلال ذلك عمدا وبتوجيه من أطراف أجنبية لإسقاط أنظمة سياسية معينة ... [1]

– المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

1)– الأشخاص المؤهلون قانونا لمعاينة جرائم المضاربة غير المشروعة: نصت المادة 07 من القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة على أن الأشخاص المعنيون بمعاينة جرائم المضاربة غير المشروعة هم:

– ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

– الأعوان المؤهلون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة.

– الأعوان المؤهلون التابعون لمصالح الإدارة الجنائية.

وفي هذا الإطار سنركز على مسألة هامة تتمثل في التنسيق الذي أصبح معمول به لمعاينة مثل هذه الجرائم خاصة في إطار الفرق المختلطة (أمن وطني– تجارة) فإذا كانت الفقرة الثانية من المادة 08 من القانون رقم 09-415 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتجارة تنص على أنه: " يمكن للأعوان الخاضعين لهذا القانون الأساسي الخاص عند الحاجة طلب تدخل أعوان القوة العمومية الذين يلزمون بمد يد المساعدة لهم عند أول طلب في إطار ممارسة مهامهم"، فإن الأمر هنا ومن أجل معاينة الجرائم المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة أصبح يستدعي التنسيق أكثر في إطار فرق مشتركة (أمن وطني– تجارة) من أجل ضبط الجريمة وإعطائها الوصف الحقيقي والتكييف القانوني وفي نفس الوقت مساعدة الجهات القضائية في مسألة إثباتها وذلك بغرض الوصول إلى أحكام وجزاءات عادلة في هذا الصدد.

2)– دور النيابة العامة في تحريك الدعوى في جرائم المضاربة: نصت المادة 08 من القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة على أنها "تحرك النيابة العامة الدعوى تلقائيا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون" للعلم فإن الدعوى هي المطالبة بالحق عن طريق القضاء حيث يلجأ المواطن إلى السلطة القضائية للحصول على الحماية، أما الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات يحركها ويباشرها رجال القضاء أو الموظفون المعهود إليهم ذلك بمقتضى القانون كما أنه يجوز للطرف المضرور الحق في تحركها طبقا للشروط المنصوص عليه قانونا ونظرا

[1]– أحمد حسين، **المواجهة الجنائية لجريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01، 2022م، ص 875- 876.

لخطورة المضاربة غير المشروعة فإن المشرع أعطى للنيابة العامة حق تحريك الدعوى العمومية بشأن الجرائم المتعلقة بها.[1]

– المطلب الثالث: الآليات والعقوبات الجزائية والإدارية المستجدة لمكافحة المضاربة غير المشروعة.

1)– الآليات المستجدة لمكافحة المضاربة غير المشروعة.

دفعت خطورة جريمة المضاربة غير المشروعة بالمشرع الجزائري إلى منح صلاحية مكافحة هذه الجريمة لعدة جهات تتمثل في كل من الدولة والجماعات المحلية بالإضافة إلى المجتمع المدني وقطاع الإعلام.

بالنسبة للدولة فقد خول لها المشرع الجزائري اتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل مكافحة المضاربة غير المشروعة كالعمل على ضمان توفير السلع الأساسية في الأسواق، تشجيع الاستهلاك العقلاني، اتخاذ الاجراءات المتعلقة باليقظة للتحرك سريعا في حالة وجود ندرة في أحد السلع...إلخ.

أما الجماعات المحلية فتساهم في مكافحة المضاربة غير المشروعة من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي نص عليها المشرع الجزائري بموجب المادة 05 من القانون رقم 21– 15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة كالرصد المبكر لندرة السلع، فتح نقاط بيع خاصة في أوقات الأعياد وشهر رمضان وفي الحالات الاستثنائية أين يتم عرض سلع بأسعار تتماشى مع أصحاب الدخل الضعيف، كما تقوم الهيئات المحلية بهدف مكافحة المضاربة غير المشروعة بمراقبة وتحليل الأسعار في السوق المحلية...إلخ.

في الأخير لم ينسى المشرع الجزائري الطرف الأهم في مكافحة المضاربة غير المشروعة والمتمثل في المجتمع المدني وقطاع الإعلام إذ تنص المادة 06 على أنه: "يساهم المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ترقية الثقافة الاستهلاكية وتنشيط عملية ترشيد التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الاخلال بقاعدة العرض والطلب لا سيما في الأعياد والمواسم والحالات الاستثنائية وتلك الناجمة عن أزمة صحية أو تفشي وباء أو وقوع كارثة".

لكن الواقع العملي أثبت العكس، بحث أن الدولة لم تقم بواجبها ولم تقم بإعداد إستراتيجية وطنية تضمن استمرار التموين واستقرار الأسعار وأحسن مثال على ذلك السلع الاستهلاكية البطاطا، السميد، العجائن،

[1]– د. مسعود بو عبد الله، نعيم خيضاوي، **مكافحة المضاربة غير المشروعة بين النصوص القانونية والعمل الميداني (دراسة على ضوء القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة)**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، المجلد 04، العدد 02، 2022م، ص 164– 165.

الحليب...إلخ كما أن الهيئات المحلية لم تقم بدورها لا من خلال مراقبة الأسواق ولا من خلال توفير سلع في أسواق خاصة تتماشى مع قدرات المواطن، فهي أفكار تبقى حبرا على ورق.

دون أن ننسى المجتمع المدني والإعلام الذي لم يقم بدوره كما يجب في سبيل تشجيع الاستهلاك العقلاني ومكافحة المضاربة غير المشروعة.[1]

2)- العقوبات الجزائية والإدارية المستجدة لمكافحة المضاربة غير المشروعة.

سنتطرق إلى أهم الأحكام الجزائية التي جاء بها قانون المضاربة غير المشروعة رقم 21-15 مركزين في ذلك على الظروف المشددة لهذه الجريمة وبيان أهم العقوبات الإدارية التي تأتي كتدابير احترازية في هذا الإطار.

1.2. الأحكام الجزائية والظروف المشددة لجريمة المضاربة غير المشروعة: لقد رفع المشرع من سقف عقوبة جريمة المضاربة غير المشروعة لتصبح من (03) ثلاث سنوات إلى (10) عشرة سنوات سجنا نافذا بدل (06) أشهر في السابق ومن غرامة مالية تقدر من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج.كما أشار إلى ظروف مشددة لعقوبة المضاربة غير المشروعة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.1.2. وقوع الأفعال على المواد الواسعة الاستهلاك (الحبوب ومشتقاتها، البقول الجافة، الحليب، الخضر والفواكه، الزيت، السكر، البن، مواد الوقود، المواد الصيدلانية، حيث تصبح العقوبة من عشرة (10) سنوات سجنا إلى عشرين (20) سنة والغرامة من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج.

2.1.2. ارتكاب الأفعال خلال الحالات الاستثنائية (ظهور أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة طبيعية) في هذه الحالات تصل العقوبة من عشرين (20) سنة إلى ثلاثين (30) سنة وغرامة من 10.000.000 دج إلى 20.000.000 دج.

3.1.2. وقوع الأفعال من طرف جماعة إجرامية منظمة حيث أن العقوبة في هذه الحالة قد تصل إلى السجن المؤبد.

- نرى أن المشرع قد أحسن في تحديد مثل هكذا عقوبات.

[1]- بن هلال ندير، **القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة: أي فعلية للقاعدة القانونية؟**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية (الجزائر)، المجلد 13، العدد 01، 2022م، ص 232- 233.

2.2. العقوبات الإدارية والتدابير الاحترازية لمكافحة المضاربة غير المشروعة: عمل المشرع على إيجاد تدابير احترازية وهي عبارة على وسائل قانونية للحيلولة دون وقوع الجريمة وتمثل في ضمان تموين السوق ومحاربة المضاربة ومن بين أهم العقوبات:

1.2.2. الغلق المؤقت للمحل: يصدر بموجب قرار ولائي بناء على محضر معاينة لأعوان المراقبة التابعون لإدارة المكلفة بالتجارة.

2.2.2. الترخيص بالبيع الفوري من طرف محافظ البيع للمواد الغذائية المحجوزة: وضع المواد المحجوزة تحت تصرف الوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح المدير الولائي المكلف بالتجارة والأمر ببيع الفوري للمواد المحجوزة.

3.2.2. الإذن بالتحويل المجاني للمواد المحجوزة والسريعة التلف لفائدة هيئة ذات طابع اجتماعي وإنساني: بأمر من الوالي وتحت إشراف المدير الولائي للتجارة يتم تحويل السلع المحجوزة والسريعة التلف مجانا لفائدة الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني (كالهلال الأحمر الجزائري).

ويمكن الإشارة إلى أن الهدف من هذه التدابير الاحترازية هو:

أ)– محاربة المضاربة والمضاربين الإشهاريين وذلك حماية للاقتصاد الوطني والفرد والمجتمع.

ب)– تمويل السوق بالمواد الواسعة الاستهلاك وتوفير كل السلع التي يحتاجها المواطن والقضاء على الندرة التي هي سبب مباشر للمضاربة.

ج)– كثرة العرض يؤدي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، المحدود الدخل والمعوز.[1]

[1]– د. مسعود بو عبد الله، نعيم خيضاوي، **مكافحة المضاربة غير المشروعة بين النصوص القانونية والعمل الميداني (دراسة على ضوء القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة)**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، المجلد 04، العدد 02، 2022م، ص 165- 169.

– خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلق بالمضاربة غير المشروعة يتبين لنا حرص المشرع الجزائري على ضمان الحماية القانونية للاقتصاد الوطني والمستهلك في ان واحد.

فالمضاربة غير المشروعة والاحتكار تخل بالتوازنات وتزيد في تقلبات غير مرغوبة في السوق من خلال الزيادة في الأسعار وندرة السلع وذلك لتحقيق أرباح سريعة غير مستحقة على حساب المستهلك والاقتصاد الوطني مما دفع المشرع لسن قانون 21-15 شدد من خلاله على العقوبات في حق المضارب تصل أحيانا إلى 30 سنة حبسا نافذا.

الجانب التطبيقي.

الجانب التطبيقي.

- تمهيد.
  - أولا: مدخل إلى مديرية التجارة لولاية تيارت.
  - ثانيا: بناء دليل المقابلة.
  - ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة.
  - رابعا: معالجة ومناقشة الفرضيات.
  - خامسا: النتائج العامة للدراسة.
- خلاصة الفصل.

– تمهيد:

بعد تطرقنا إلى الإطار النظري، سنعرض الإطار التطبيقي من الدراسة وهنا سنقوم بعرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الجانب الميداني والتعليق عليها، ثم نقوم بمعالجة ومناقشة الفرضيات. وفي الأخير نختم الفصل بالنتائج العامة للدراسة وخاتمة وتعد هذه المرحلة من أساسيات البحث العلمي ومقتضياته، وهذا لأهمية البيانات المتحصل عليها وعلاقتها بمشكلة البحث وأهدافه وفروضه.

– أولا: مدخل إلى مديرية التجارة لولاية تيارت.

1)– تعريف مديرية التجارة لولاية تيارت.

مديرية التجارة هي إدارة عمومية ذات طابع محلي تابعة وطنيا ووظيفيا لوزارة التجارة وتسمى بالمصالح الخارجية، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 409- 03 المؤرخ في: 2003/11/05 والتي من مهامها تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش أصبحت تسمى بالمديرية الولائية للتجارة.[1]

2)– مهام مديرية التجارة لولاية تيارت.

تتمثل مهام المديرية الولائية للتجارة في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

– السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك وقمع الغش.

– المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.

– اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي.

– اقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء وإقامة وممارسة النشاطات التجارية والمهنية.

– المساهمة في تطوير وتنشيط كل منظمة أو جمعية التي يكون موضوعها ذا صلة بصلاحياتها.

– وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير وترقية الصادرات.

– اقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير الصادرات.

– تنسيق وتنشيط نشاطات الهياكل والفضاءات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية التبادلات التجارية الخارجية.

– المساهمة في إعداد نظام معلوماتي متعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.

– وضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة.

[1]– وثائق متحصل عليها من طرف مديرية التجارة لولاية تيارت، يوم 07 ماي 2023م، على الساعة 10:00.

– ضمان تنفيذ برامج النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية.

– التكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطاتها.[1]

3)– أهمية مديرية التجارة لولاية تيارت.

وتتمثل أهميتها فيما يلي:

– حرصها على ضبط المخالفات التجارية واتخاذ الإجراءات ضد مرتكبيها.

– تنظيم التجارة على المستوى المحلي.

– حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير القانونية.

– حماية مصالح الأعوان الاقتصاديين والمستهلك.

4)– أهداف مديرية التجارة لولاية تيارت.

وتتمثل أهدافها فيما يلي:

– متابعة تموين السوق بالمواد الإستراتيجية لتفادي أي تذبذب ومعالجتها في الوقت المناسب.

– تنظيم الأنشطة التجارية بالتنسيق مع الجمعيات المحلية في إطار التدعيم التجاري.

– تأطير سوق الجملة للخضر والفواكه.

– تطبيق برامج مراقبة الممارسات التجارية ومراقبة النوعية والنظافة مع المصالح المساعدة.

– مراقبة نوعية المواد المستوردة ومدى مطابقتها للمعايير الدولية.

– تحقيق رفاهية المستهلك من خلال حماية أمنة وصحته.

– ترقية الجودة وإعلام المستهلك وترقية الاقتصاد الوطني.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيدي رقم 09-11 المؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق ل 20 يناير سنة 2011، **الذي يتضمن تنظيم للمصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحيتها وعملها**، العدد 04، 2011م، ص 7- 8.

5)- الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية تيارت.[1]

- شكل رقم (5-1) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية تيارت.

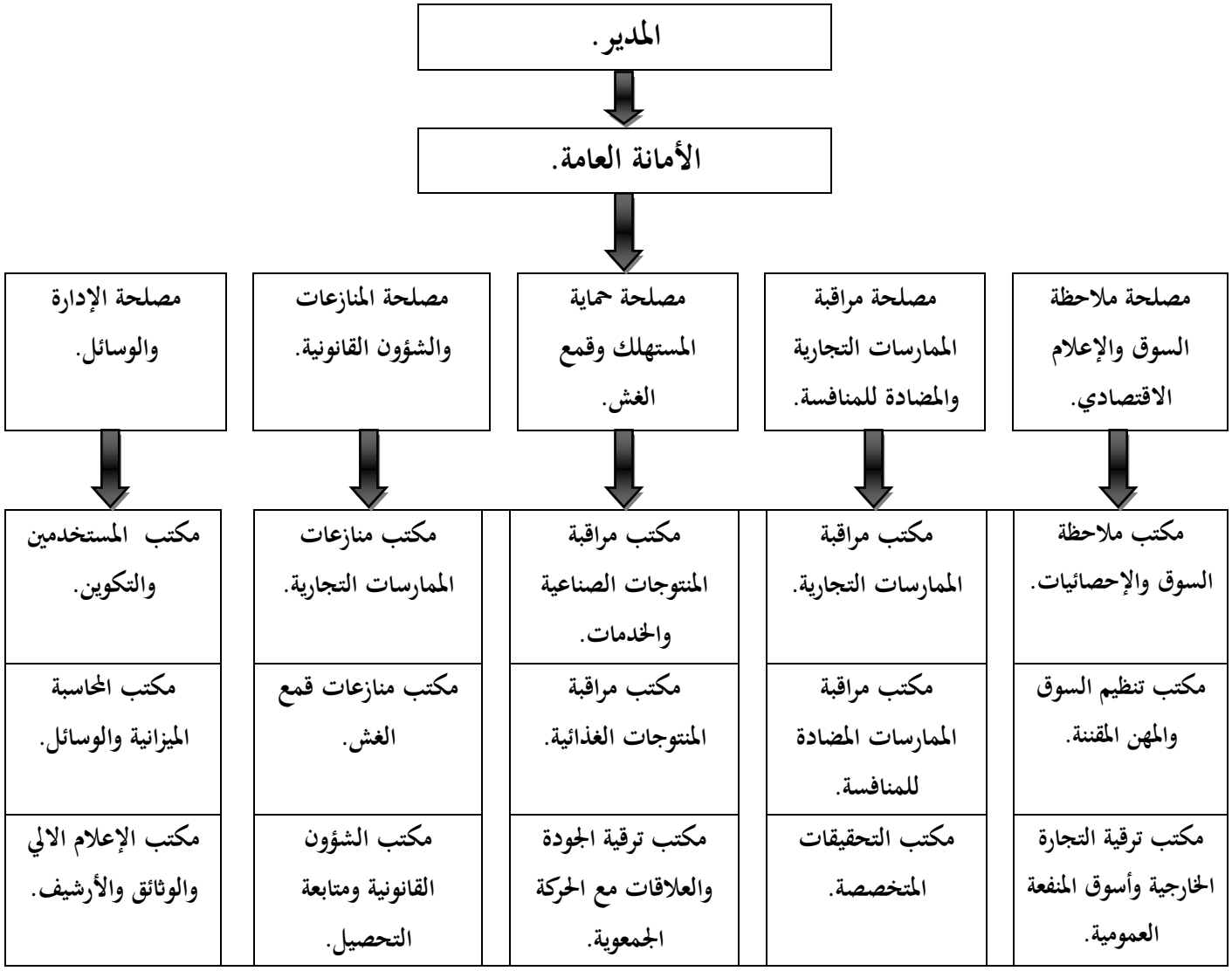

[1]- وثائق متحصل عليها من طرف مديرية التجارة لولاية تيارت، يوم 08 ماي 2023م، على الساعة 11:00.

– ثانيا: بناء دليل المقابلة.

باعتبار المقابلة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحثون في دراستهم فقد اعتمدنا عليها في بحثنا هذا وذلك قصد جمع المعلومات والبيانات من الميدان من خلال الإجابات التي يعطيها لنا المبحوثين المتمثلين في موظفي مديرية التجارة لولاية تيارت بغرض معرفة بعض الأبعاد التي تزيد تناولها في الموضوع.

وقد تم تصميم دليل المقابلة وفق ما يلي:

1)– التصميم الأولي:

في البداية اعتمدنا في تصميم المقابلة على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة القنوات الفضائية الخاصة والمضاربة غير المشروعة حيث تم تقسيم هذه المقابلة إلى ثلاثة (03) محاور رئيسية بالإضافة إلى محور البيانات الشخصية، فهذه الأخيرة اعتمدنا فيها على خمسة (05) متغيرات رئيسية التي تخدم هذا البحث وهي على التوالي (الجنس، السن، المستوى الدراسي، سنوات الخبرة، الوظيفة) أما المحاور الثلاثة فهي على النحو التالي:

– المحور الأول: تحت عنوان قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

– المحور الثاني: تحت مسمى المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

– أما المحور الثالث: تحت مسمى القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

2)– التصميم في المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تم طرح أسئلة المقابلة على المؤطر الذي أبدى توجيهاته فيها، كما أنه قدم لنا مجموعة من الملاحظات والتي على أساسها قمنا ببعض التعديلات وإعادة تصميم دليل المقابلة. وبعدها تم إرساله على بعض الأساتذة المختصين لتحكيمها والإبداء فيها.

3)– تصميم المقابلة في صيغته النهائية:

بعد دراسة ملاحظات الأساتذة المحكمين، عملن بتوجيهاتهم من خلال إعادة صياغة بعض الأسئلة ومن ثم إخراجه في صيغته النهائية.

– صدق دليل المقابلة:

في خضم هذه الدراسة حرصنا على ثبات المقابلة وصدقها وذلك من خلال: عرضها على مجموعة من الأساتذة منهم الأستاذ " مهدي بلحميتي" والأستاذ " أمين حلوز" وقد أخذنا بأرائهم وتوجيهاتهم وهذا قصد معرفة مدى توافق دليل المقابلة مع موضوع الدراسة. فالأستاذ "أمين حلوز" قدم لنا بعض الملاحظات والتي تمثلت في تغيير صياغة بعض الكلمات وطرحهم بطريقة مفهومة مع جعل جمل قصيرة واقترح علينا بتعديل وتغيير صياغة السؤالين الخامس (05) والسادس (06) في المحور الثالث بعنوان المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع، أما الأستاذ "مهدي بلحميتي" فقد وافقنا في بناء المقابلة وقدم لنا ملاحظة مقصدها هو أن المقابلة جيدة من حيث البناء وأن الأسئلة ملمة وجيدة.

– ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة.

– المقابلة الأولى:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

– الجنس: أنثى.

– السن: 49 سنة.

– المستوى الدراسي: جامعي.

– الوظيفة: رئيسة مكتب منازعات وقمع الغش.

– سنوات الخبرة: 22 سنة.

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1: طبيعة نشاطنا في مديرية التجارة لولاية تيارت: دراسة المحاضر وفحصها، دراسة الملفات الإدارية المعدة لقمع الغش من حيث الشكل والمضمون، إعداد تقارير وإرسالها للمحاكم المختصة إقليميا، الرقابة على المنتوجات والخدمات.

– تتمثل طبيعة نشاط هذه المصلحة في دراسة المحاضر التي أنجزها فرق التدخل والمراقبة على مستوى المحلات والأسواق إضافة إلى إعداد التقارير وتحرير المحاضر التي يتم إرسالها إلى المحاكم المختصة كما يتم إعداد دوريات لمراقبة الخدمات والمنتوجات من حيث الجودة والنظافة.

2: الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها: حماية المستهلك والمنتوج من حيث الخدمات والمواد، تحقيق رفاهية المستهلك من خلال حماية أمنه وصحته، تأطير سوق الجملة للخضر والفواكه.

– إن حماية المستهلك والسهر على راحته من حيث ضمان جودة ونظافة وعدم انتهاء صلاحية المنتوج المسوق إضافة إلى الحفاظ على قدرته الشرائية من حيث تقنين الأسعار خاصة المواد المدعمة وتأمين توفير المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك كلها أهداف تسعى مديرية التجارة لتحقيقها بصفة ثابتة وصحيحة.

3: نلاحظ أن القنوات الفضائية الخاصة تعرض مختلف القضايا التي تهم المجتمع كل حسب إمكانياتها وتخصصاتها أعده مراسلوها المتواجدون في مختلف أنحاء الوطن.

– عملت القنوات الفضائية الخاصة على إيصال المعلومة الصحيحة إلى المستهلك وبطريقة احترافية ومسؤولة حيث كانت همزة وصل بين مديرية التجارة والمستهلك والتاجر وكل ذلك حسب الإمكانات المتواجدة المادية منها والبشرية.

4: تتناول القنوات الفضائية الخاصة جميع المجلات كل حسب تخصصاتها.

– تختلف القنوات من حيث مضمونها ومجال تخصصها حيث نلاحظ أن كل القنوات الفضائية الخاصة جعلت من هذه الظاهرة مادة دسمة استغلتها لتوضيح الرؤى وإعطاء كل ذي حق حقه (التاجر، المستهلك، وعون المراقبة).

5: يتم التواصل معنا عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة وتزويد المستهلكين بالمعلومات والأخبار التي تعود بالمنفعة عليهم.

– إن معظم القنوات الفضائية المهتمة بهذه الجريمة والتي تقوم بإنتاج برامج خاصة من إجراء لقاءات صحفية وندوات وموائد مستديرة نقوم بدعوة عناصر تابعين لمصالحنا بما أننا العنصر الفعال والمخول له محاربة هذه الجريمة.

6: تلبي القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة حاجيات المستهلكين لأنها تساعده على معرفة الأسعار في المواد المقننة.

– تختلف البرامج المقدمة عبر القنوات الفضائية حيث يبقى هدفها الأساسي هو إيصال المعلومة كاملة بكل شفافية حول السوق الوطنية وما يجري فيها من معاملات وما استجد فيها من إيجابيات وسلبيات.

7: تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة للتخلص من البلبلة.

– تقوم مديريتنا على غرار كل المديريات المتواجدة عبر التراب الوطني بنشر أخبار عبر الإذاعة وبعض القنوات الفضائية بخصوص توفير أو ندرة بعض المواد الأساسية وهذا بغرض سد الطريق أمام من يريد زرع البلبلة بين عقول المستهلكين ويكون هذا عبر إرسال بيانات أو إعداد ريبورتاج حول الموضوع.

8: تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة حتى تزرع في نفسيتهم الخوف من مثل هاته الأعمال وعدم الوقوع فيها.

– إن عملية الحجز والقبض على المضاربين والأحكام التي تصدرها في حقهم المحاكم والتي تبثها القنوات الفضائية بإعاز من الوزارة الوصية (التجارة) وتحت رعاية المديريات تعتبر وبطريقة غير مباشرة دعوة لإشراك المستهلك في عملية محاربة وقمع هذه الآفة الدخيلة على مجتمعنا المسلم.

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1: تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحنا بأنها تخزين المواد من أجل إحداث ندرة تساعد التجار على الثراء الفاحش ولكن لها عقوبات وقوانين للحد منها.

– إن المضاربة غير المشروعة أمر يعاقب عليه القانون وهو عملية تخزين السلع ذات الاستهلاك الواسع قصد إحداث ندرة في السوق والحصول على فائدة أكبر مع عدم الاهتمام بالحالة النفسية للمستهلك وذلك بمس قدرته الشرائية.

2: تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتنا يوميا يتم التحدث فيها عن المضاربة غير المشروعة خاصة في الفترة التي كانت فيها المضاربة بشكل كبير وإحداث الندرة في المواد المستهلكة.

– تقوم المديرية ببرمجة اجتماعات دورية يومية يتم فيها دراسة تقارير اللجان المنتقلة (لجان التفتيش والمراقبة) واجتماعات أسبوعية أين تعرض فيها الحوصلة الأسبوعية وما تم إنجازه كما يتم إعداد دراسة ميدانية للسوق الوطنية.

3: لدى المديرية خطة واضحة وأهداف محددة للتصدي للمضاربة غير المشروعة مثل: وضع برنامج في إطار فرق مختلفة وتكون حسب شكاوي المواطنين والرقابة ومراقبة وخرجات ميدانية.

– إن الخبراء المختصين في هذا المجال يعملون على إيجاد حلول وقائية لمحاربة هذه الجريمة وذلك بمحاولة تموين السوق بصفة منتظمة وبأسعار ملائمة حيث وجود السلع وتوفرها يقلص من المضاربة غير المشروعة إضافة إلى القوانين العقابية الردعية الموجودة.

4: تقوم المديرية بأعمال توعوية للحد من هذه الظاهرة سواء للتجار أو المستهلكين وتكون بكثرة في الإذاعة وعبر عملية تحسيسية في الأماكن العامة وتحذيريهم من العقوبات المقررة، وفي صفحات الفايسبوك، وإقامة يوم دراسي.

– منذ تفشي هذه الظاهرة السلبية أخذت على عاتقها المديرية ضرورة الحد منها وذلك بقيام أعوانها بخرجات ميدانية وإجراء لقاءات مع المستهلكين والتجار أين يتم تقديم إرشادات وتوصيات وتحذيرات من مثل هكذا سلوك إضافة إلى اللقاءات الدورية مع الصحافيين في الإذاعة وعبر التواصل الاجتماعي.

5: يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة ويكون من خلال أعوان الرقابة والمفتشين.

– ينقسم العمال في المديرية إلى عدة تخصصات منها فرق التدخل التي تقوم بخرجات ميدانية بمعية الفرق الأمنية (الشرطة والدرك) والتي لها دراية تامة بالسوق إضافة إلى الإداريين الذين يعدون التقارير وإرسالها إلى المحاكم المختصة. إذن إنها عملية جماعية يقوم بها جميع عمال المديرية.

6: تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع يوميا صباحا ومساءا 24 ساعة وتكون مبرمجة من خلال شكاوي.

– حسب التقارير الواردة والمعلومات المتحصل عليها يتم برمجة خرجات ومداهمات ميدانية مدعمة من طرف الفرق الأمنية التي تعتبر الشريك الأساسي في محاربة هذه الظاهرة.

7: تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع من خلال الغلق والمتابعة القضائية إضافة إلى عملية الحجز.

– منذ انتشار هذه الجريمة عملت المديرية على البحث وكشف المضاربين وجرهم إلى قاعات المحاكم بعد حجز سلعهم المهربة أو المخزنة ثم فضحهم أمام المستهلك حتى يكونوا عبرة للآخرين.

8: تعمل المديرية ومن ورائها الوزارة الوصية على تقنين السلع خاصة التي تعرف مضاربة في أسعارها (المواد المقننة وكثيرة الاستهلاك).

– إن مديرية التجارة وتحت وصية الوزارة أعدت قائمة بالمواد المقننة والتي يعد تخزينها أو رفع من أسعارها أو خفض سعرها جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن ما بين (10 سنوات والمؤبد) وخاصة إذا كنا في وضع استثنائي (وباء، حرب، زلزال، ... إلخ).

9: تأثيرات المضاربة غير المشروعة على المجتمع والاقتصاد الوطني هي: العجز في القدرة الشرائية، عدم استقرار السوق وانتظامه، تؤثر على ثقة المتعاملين فضلا على مساسها بمصلحة المستهلك.

– تعمل الدولة ومن خلالها وزارة التجارة ومديرياتها الولائية على الحد من انتشار هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات خطيرة على المجتمع والاقتصاد الوطني حيث ندرة السلع ورفع من أسعارها وعدم وجودها تثير سخط المواطن وتؤدي بغليان الجبهة الاجتماعية وقد تؤدي إلى نشوب اضطرابات أمنية إضافة إلى المساس بالقدرة الشرائية لدى الطبقة الهشة ويؤدي إلى اضطرار الدولة لاستيراد كمية أكثر مما يدفع باستنزاف حاد في العملة الصعبة والمساس بالأمن الغذائي الوطني.

10: تتأثر سمعة المديرية جراء عمليات المضاربة في السلع خاصة واسعة الاستهلاك منها وخاصة عندما يشككون في خدمتنا وينتقدونها بعدم القيام بوظيفتنا على أكمل وجه.

– إن المستهلك لا يؤمن إلا بما تراه عيناه، فكلما كانت نتائج الحملة التي تقوم بها المديرية في مكافحة هذه الظاهرة إيجابية كانت ثقته بنا أكبر والعكس صحيح أي تتأثر سمعة المديرية ونتلقى انتقادات واتهامات خطيرة.

11: العقوبات المسلطة لا تتناسب مع الفعل المجرم لأننا لو قمنا بتطبيقها فهي صعبة جدا ولكن في بعض الأحيان تتناسب حتى يأخذ المجرم حقه.

– لقد عمل المشرع على سن عقوبات وقوانين جرم خلالها المضاربة غير المشروعة حيث ضاعف في مدة السجن والغرامة حتى جعلها قد تصل إلى المؤبد ولكن تبقى التوعية والتوجيه والوازع الديني أمرا ضروريا يساعد على الحد منها.

– المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1: تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك وهذا لمعرفة حقوقهم وواجباتهم.

– يعتبر العمل الذي تقوم به هذه القنوات عمل إيجابي تقدم من خلاله إضافات وتساهم في محاربة هذه الجريمة.

2: تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع جيدة جدا خاصة في ما تقدمه من أخبار حول المضاربة.

– حسب ما يخوله لها القانون، فهي تعمل بجد ومصداقية على معالجة مثل هكذا قضايا وذلك من خلال استضافة الخبراء الاقتصاديين والمحللين القانونيين.

3: ساهمت القنوات الفضائية في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع من خلال بثهم لقوانين العقوبات وهذا ما يؤدي بالتاجر للخوف.

– عملت القنوات الفضائية على إيصال كل ما يتعلق بهذه الجريمة قصد التوعية والتحذير من عدم الوقوع فيها وذلك من خلال سرد العقوبات المقررة في حق المضاربين.

4: القنوات الفضائية الخاصة ليس لها دور في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع فهي تتجه مباشرة إلى النتائج ولكنها تقوم بالتوعية.

– إن القنوات الفضائية لها دورا إعلاميا، تثقيفيا، تحسيسيا تعمل على محاولة دفع المستهلك إلى نبذ هذه التصرفات الدخيلة على مجتمعنا ثم تجعل منه عنصرا فعالا في محاربتها.

5: لم يسجل أي تدخل ميدانيا في قضية المضاربة التجارية لأنه لم يتم نشر أي فيديو خاص عبر القنوات الفضائية الخاصة على مستوى ولايتنا.

– لم يتم أي تدخل لأنه لم يصل إلى مصالحنا أي فيديو (حسب علم مصالحنا).

6: الأخبار والبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية لأنها تقوم بالتوعية والترهيب للتجار المضاربين.

– لا بد أن مثل هذه البرامج والأخبار على القنوات الفضائية تلقى استحسان لدى المسؤولين لأنها وبكل بساطة فهي تساعد على حشد الرأي العام للوقوف مع الأعوان المراقبين ومساعدتهم في أداء واجباتهم على أكمل وجه.

7: حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا في التعرض لقضية المضاربة في السلع، خاصة الواسعة الاستهلاك من خلال عرض الحقائق.

– لحد بعيد حيث ساعدت البرامج المقدمة في إثراء ثقافة الاستهلاك عند المواطن وغرست فيه الروح الوطنية وجعلت منه قوة لمحاربة المضاربين بعدما عرفتهم بأضرار هذه الآفة وأثارها على المجتمع والاقتصاد الوطني.

8: وفقت القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع بجدارة عن طريق التوجيه والتحذير والتوعية.

– إنه مسؤولية الجميع، فالقنوات الفضائية عملت وأسهمت في نشر المعلومة وواكبت كل تطورات هذه القضية وبينت حقائق بكل شفافية مما استطاعت نيل رضا المشاهد والمستهلك.

– المقابلة الثانية:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

– الجنس: أنثى.

– السن: 50 سنة.

– المستوى الدراسي: جامعي.

– الوظيفة: رئيسة مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي.

– سنوات الخبرة: 23 سنة.

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1: طبيعة نشاطنا في مديرية التجارة لولاية تيارت: حصر جميع المعلومات والإحصائيات الخاصة بقطاع التجارة والأسواق وكذا المبادلات التجارية إلى الخارج والأنشطة الخاصة بالمواد المقننة.

– تتمثل نشاطات المديرية في كل ما له علاقة بالمبادلات التجارية والمعاملات حيث تنظم الأسواق وتضبط الأسعار وتقنن بعض المواد وتسهر على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وذلك بمراقبة الجودة والأسعار والنظافة ...إلخ.

2: الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها: تنظيم الأنشطة التجارية بالتنسيق مع الجمعيات المحلية، ترقية الجودة وإعلام المستهلك، تطبيق برامج المراقبة للممارسات التجارية، مراقبة النظافة والتوعية مع مختلف المصالح، استقرار وضبط السوق وتوفير المواد ذات الاستهلاك الواسع.

– تعمل المديرية لتحقيق بعض الأهداف المسطرة والمتمثلة في خلق جو تنافسي بين التجار على أسس الثقة والتفاهم إضافة إلى زرع سياسة الاستهلاك الراشد للمواطن مع المحافظة على القدرة الشرائية وتموين الأسواق بالمواد الضرورية.

3: نرى أن القنوات الفضائية الخاصة تعرض مختلف القضايا التي تهم المجتمع وتعمل بكل جدية واحترافية وذلك من خلال إجراء لقاءات خاصة مع المختصين وجلب المعلومة من مصادرها دون زيادة أو نقصان وبكل احترافية.

– معظم القنوات الفضائية الخاصة تهتم بما يجري على أرض الوطن وتسعى لاستكشافه وإيصاله للمواطن بكل حرية وديمقراطية ونزاهة وشفافية ...، إنها همزة وصل بين السلطة والمواطن، بين المستورد أو المنتج والتاجر والمستهلك.

4: تتناول القنوات الفضائية الخاصة جميع المجلات وتعمل كل قناة حسب تخصصها في تناول القضايا التي تخص الرأي العام ومن الملاحظ أن القضايا الاجتماعية قد أخذت حصة الأسد.

– تقريبا كل القنوات الفضائية الخاصة تبذل الجهد الكبير وتستغل كل وسائلها المادية والبشرية في سبيل تحقيق نسبة مشاهدة أكبر وذلك بإنتاج حصص تليق بالمشاهد لهذا نلاحظ أن أغلبها تهتم بالجانب الاجتماعي لما له من تأثير على الرأي العام.

5: يتم التواصل معنا عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة أو إفادتهم بمعلومات عن القطاع لأننا نمثل العنصر المعني والمباشر بقضايا الخاصة بميدان عملنا.

– لا يكاد يخلو بلاطو من بلاطوهات على مختلف القنوات الفضائية إلا وتواجد عليها عنصر من عناصر المديريات المتواجدة عبر الوطن وهذا لكونهم يتميزون باحترافية وخبرة في ميدان محاربة هذه الجريمة إضافة إلى كونهم في الصف الأول للتصدي للمضاربين.

6: إلى حد ما تلبي القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة حاجيات المستهلكين لأن هناك بعض القضايا لا يسمح بتناولها إعلاميا إضافة إلى كون المستهلك يطالب بمزيد من المعلومات خاصة بالجانب المتعلق بالأحكام.

– تسعى القنوات الفضائية الخاصة جاهدة في إيصال المعلومة كما هي وهي تعمل على إعلام الرأي العام بما يجري في السوق حيث يقوم عمال هذه القنوات بجلب الحقائق من أفواه المسؤولين ثم يقدمونها للمواطن ويدعمونها بآراء بعض الخبراء الاقتصاديين ... إنهم يقومون بعمل رائع.

7: أحيانا تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة لكن تبقى محاولات مديرية التجارة في هذا المجال ناقصة لا تصل إلى كل فئات المجتمع لأن معظم التواصلات تتم عبر الإذاعة التي لا تشهد متابعة كبيرة.

– تنوير المواطن وإعلامه حق يضمنه الدستور حيث نلاحظ أن للمواطن حق في المعلومة لذا فالمديرية وبواسطة خلية الإعلام والاتصال المتواجدة فيها يعقدون جلسات ويقومون بحملات ميدانية وعبر الإذاعات والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لإعلامهم بندرة أو توفير مادة معينة.

8: تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة وذلك بفتح العناصر الأمنية أرقاما خاصة لتلقي كل الشكاوي ثم يتم التنسيق بين هذه الأجهزة وعناصر التجارة للتدخل المباشر ثم يتم عرض نتائج هذه التدخلات عبر مختلف القنوات.

– يعتبر المواطن العنصر المدعم والفعال في توفير المعلومة وكشف المضاربين كونهم على اتصال دائم ومتواصل مع التجار ويعرفون من هو النزيه ومن هو المضارب فلذا تقوم المديرية بمحاولات حث وإقناع المواطن على المشاركة في الحد من هذه الجريمة الاقتصادية.

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1: تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحنا بأنها فعل تجاري عادي بقصد الربح ولكن تصبح غير مشروعة بعدما يتم تخزين السلع بقصد إحداث الندرة في السوق وتذبذبها حيث أصبحت تسمى اليوم بالجريمة بعدما خصص لها قانون خاص بعد الظروف الاقتصادية العالمية كما يعتبر رفع أو خفض السعر يهدف لنشر البلبلة والاضطراب.

– تُعرف المضاربة بأنها جريمة اقتصادية في حق المواطن والوطن ويعاقب عليها القانون بأقصى عقوبات قد تصل إلى المؤبد. وهي إخفاء أو تخزين سلع ذات الاستهلاك الواسع والتي عليها الطلب بغرض خلق ندرة لرفع سعرها مما ينجر عليها اضطرابات في أوساط الشعب.

2: تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتنا مع مختلف رؤساء اللجان والأقسام وذلك لدراسة حالة السوق ومحاولة إيجاد حلولا دون اللجوء إلى العدالة إضافة إلى اجتماعات يوميا مع الأعوان المكلفون بالمراقبة اليومية للسوق.

– لقد سطرت المديرية اجتماعات دورية مع مختلف العناصر المكافحة لهذه الجريمة رفقة العناصر الأمنية (الشرطة والدرك) يتم خلالها درس السوق وضبط قوائم السلع التي تعرف ندرة ثم نعمل على توفيرها وتغطية السوق إضافة إلى اجتماعات يومية في سبيل إعداد برنامج العمل للأيام المقبلة.

3: لدى المديرية خطة واضحة ومتفق عليها مع كل المديريات المتواجدة عبر مختلف أنحاء الوطن لأن الهدف واحد وهو تحقيق الاستقرار والقضاء على المضاربة غير المشروعة وذلك بمحاولة المحافظة على التاجر والمستهلك.

– معظم المديريات قد سطرت وأعدت خطة للحد من المضاربة والتي تتمثل على سبيل المثال لا الحصر بالتوعية والتوجيه ثم الردع بكل الوسائل (السجن، الغرامات، حجز السلع أو إتلافها) وإضافة إلى محاولة ضبط السوق بالمواد المطلوبة قصد تحقيق الإشباع ثم لا يضطر المستهلك للجري وراء السلع.

4: تقوم مختلف عناصر الإعلام المكلفون بالتوعية التابعين لمديرية التجارة بإجراء لقاءات ميدانية مع التجار والمستهلكين حيث تقوم بتوعيتهم وذلك عبر إعلامهم بمدى خطورة هذه الأفعال وانعكاساتها على القدرة الشرائية مما تصدر عنه البلبلة وتمس بالأمن الوطني وترهيبهم وذلك بالمتابعات القضائية حيث تصل مدة السجن إلى المؤبد أحيانا.

– إن المديريات على مستوى الوطن تسطر برنامج توعوي وذلك من خلال نشر ثقافة الاستهلاك لدى المواطن عبر القنوات المختلفة والإذاعة كما تقوم بتنظيم حملات عبر المساجد بواسطة الأئمة.

5: يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة لأنها تعتبر قضية رأي عام وكل واحد مسؤول حسب وضعيته الاجتماعية في المساهمة في القضاء عليها ونحن على مستوى مديريتنا فكل واحد مجند حسب ما يخول له القانون ولكن هناك فرق متخصصة ميدانيا.

– تقوم المديرية بحشد أكبر عدد من العمال المختصين في عملية المحاربة لهذه الجريمة وذلك برفقة ومساعدة المصالح والأسلاك الأمنية المختلفة (الشرطة والدرك). يشارك في عملية المحاربة فرق خاصة مدربة وذات خبرة ميدانية وهذا حتى تحافظ على سلامة التاجر والمستهلك معا.

6: تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية فجائية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع والأسواق مع عناصر الأمن أو الدرك الوطني كما نقوم بتدخلات عندما نتلقى اتصالات من بعض المواطنين الغيورين على وطنهم.

– هناك خرجات ميدانية مبرمجة تكون حسب الضرورة وهي خرجات روتينية تقوم خلالها بمراقبة سير المبادلات التجارية وحركة السوق، كما هناك خرجات فجائية تقوم بها مع الدرك أو الشرطة وذلك عند حصولنا على معلومات تؤكد وجود مضاربين أو سلع مخزنة في مقرات أو مخازن.

7: بدون شك تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع لأنه من صميم مهامنا حيث يعتبر عمل نبيل وكل عمل أو خرجة نقوم بها يعلمها المواطن حيث يعتبر عنصرا فعالا في المساعدة على تحقيق النتائج المرجوة.

– بكل تأكيد يبقى هذا عملها وهذه رسالتها التي يجب أن تسهر على القيام بها على أتم وجه لأن المستهلك يثق فيها وهو متطلع للمعلومة حتى تزيد ثقته بهذه المؤسسة التي هي وصية على المستهلك وتعمل لحمايته.

8: وضعت المديرية ومن ورائها الوزارة الوصية أسعارا مقننة للسلع ذات الاستهلاك الواسع وخاصة المدعمة وذلك للمحافظة على القدرة الشرائية لدى الفئة الهشة كما تعمل على توفيرها في السوق وهذا لتجنب قدرتها والرفع من أسعارها.

– تقوم مديرية التجارة على تقنين السلع وتضع قوائم لها حيث تحاول ضبطها من ناحية الجودة والسعر وتسهر على توفيرها في الأسواق وتعتبر هذه السلع موضوع المضاربة لأنها ذات استهلاك واسع.

9: للمضاربة غير المشروعة أثارا سلبية على المجتمع حيث تؤثر على القدرة الشرائية وترفع من نسبة التوتر لدى الشعب الذي بدوره ينفعل على المسؤولين مما قد يؤدي إلى انزلاقات أمنية كما يؤثر على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تهريب السلع عبر الحدود وخاصة المدعمة مما يجبر الدولة على استيراد سلع إضافية لتلبية حاجيات المواطن وهذا بأسعار خيالية وبالعملة الصعبة.

– للمضاربة أثار سلبية خطيرة على المستهلك حيث يتأثر بندرة المواد وارتفاع أسعارها مما يؤثر على قدرته الشرائية كما تسبب المضاربة نزيفا للاقتصاد الوطني.

10: كثرة عمليات المضاربة قد تمس بسمعة المديرية والوزارة الوصية بصفة عامة وهذا يؤثر على مصداقيتها ومصداقية ونزاهة العاملين فيها حيث يصبح المستهلك لا يثق في قدرة هذه المؤسسة على حمايته.

– إذا لم تتحقق أي نتيجة ولم يتم حجز أو إيقاف متورطين مع ملاحظة عمليات مضاربة قد تفشت بطريقة تصاعدية فهذا يؤثر على مصداقية مديرية التجارة ويمس بشرف عمالها ومسؤوليها.

11: العقوبات المسلطة تتناسب مع الفعل المجرم خاصة بعد تعديل النص القانوني حيث أصبحت تكيف أنها جريمة قد تصل عقوبتها للمؤبد.

– إن المشرع قد عدل في العقوبات وتكييف المضاربة فأصبحت تصنف كجريمة قد تصل عقوباتها إلى المؤبد في حالة استثنائية كانتشار الوباء أو الحرب أو الكوارث الطبيعية ويعاقب عليها القانون بأزيد من (10 عشر سنوات سجن وعشر ملايين دج) في الحالة العادية وكل هذا يعتبر ردع لمثل هكذا تصرفات.

– المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1: تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك وذلك من خلال تنويره وإثرائه بمعلومات مختلفة حول هذه الجريمة، من عقوباتها وأثارها على المجتمع كما تدعوه للمشاركة في عملية محاربتها.

– تعتبر لسان المديريات حيث ببرامجها المتنوعة حول الموضوع والتي تُبث في سهرات ونظرا للنسبة الكبيرة للمشاهدة التي تتابعها فهي تصل إلى كل الفئات العمرية فبهذا فهي تسهم في تنوير الرأي العام وتُعلمه بكل المستجدات على الساحة الوطنية وخاصة ما تعلق بالمضاربة.

2: تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع جيد لحد ما وهذا حسب إمكانية كل قناة وما يخوله لها القانون.

– نستطيع القول أن القنوات الفضائية تؤدي دورا لا يستهان به في سبيل مساعدة ومعالجة هذه القضية وهي تبذل حسب امكانياتها كل المجهودات في سبيل تحقيق هدف الوزارة الوصية والسلطة وهو الحد من تفشي هذه الظاهرة التي تشكل نزيفا للاقتصاد الوطني.

3: ساهمت القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع وعلى تحسيس المواطن وذلك من خلال الندوات والبرامج الخاصة التي تقدمها بمشاركة أخصائيين في الميدان.

– الندوات واللقاءات التي تجريها يوميا مع الخبراء الاقتصاديين والقانونيين ومسؤولي أجهزة الأمن والدرك تساعد في التأثير على المواطن لتجعل منه عنصرا يدعم عمل المديريات وذلك بالإبلاغ أو نشر الوعي في صفوف التجار والمضاربين.

4: القنوات الفضائية الخاصة لها دور كبير في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع وذلك من خلال الأرقام التي وضعتها خاصة بنشر فيديوهات للتبليغ على مثل هكذا عمليات.

– لقد وضعت أرقاما خاصة لنشر فيديوهات أو التبليغ على مثل هكذا تصرفات ثم تقوم بنشر كل عمليات المداهمة التي تقوم بها العناصر الأمنية المعنية وهذا قصد التخويف وإبلاغ المواطن بمدى جاهزية العناصر الأمنية وعلى رأسهم أعوان الرقابة والتفتيش.

5: تم التدخل ميدانيا في قضية المضاربة التجارية إثر فيديو نشر عبر القنوات الفضائية الخاصة وكانت النتائج جد ممتازة وتمكنا من حجز سلع مخزنة بطريقة غير شرعية إضافة إلى سلع منتهية الصلاحية قد تضر بالمستهلك.

– لقد تدخل عناصرنا بعد مشاهدة فيديو عبر قناة فضائية وتم حجز كميات معتبرة من المواد المدعمة إضافة إلى بعض منها منتهية الصلاحية وتم تزوير تاريخ الصلاحية وهذا كله يمس الأمن الغذائي وصحة المستهلك.

6: بدون أدنى شك الأخبار والبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية لأن الإعلام يعتبر الشريك الأمثل في محاربة هذه الآفة.

– كل تحليل أو برنامج قد يساعد عناصرنا على التكفل الأمثل بالمواطن عامة والمستهلك خاصة فهو مرحب به وندعمه لأن هدفنا واحد وهو حماية المستهلك من المضاربة والمحافظة على صحته وقدرته الشرائية.

7: حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا إلى حد بعيد في التعرض لقضية المضاربة في السلع، خاصة الواسعة الاستهلاك حيث ساهمت في نشر الوعي لدى المستهلك وذلك من خلال الآراء والنصائح التي يقدمها الخبراء في مختلف البرامج.

– لكن يبقى العمل متواصل ويجب بذل المزيد لأن مع الأزمة العالمية تكثر المضاربة وخاصة في السلع ذات الاستهلاك الواسع والتي هي مدعمة من طرف الدولة.

8: وفقت القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع ولكن يبقى العمل متواصل.

– لكن يبقى العمل جماعي يخص مديريات التجارة والسلطات الأمنية (الشرطة والدرك) والجمعيات المدنية وكافة الشعب لأنها قضية تخص الرأي العام.

– المقابلة الثالثة:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

– الجنس: أنثى.

– السن: 48 سنة.

– المستوى الدراسي: جامعي.

– الوظيفة: رئيسة مصلحة الممارسات المضادة للمنافسة.

– سنوات الخبرة: 21 سنة.

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1: طبيعة نشاطنا في مديرية التجارة لولاية تيارت: الإشراف على الممارسات المضادة للمنافسة والتحقيق في كافة الممارسات التي من شأنها تظر أو تعرقل بأي شكل من أشكال مبدأ حرية المنافسة وشفافيتها.

– تهتم مصلحتنا بحماية التاجر من بعض التلاعبات وجعل المنافسة بين التجار شرعية أخذة بعين الاعتبار (الجودة، السعر، التاريخ، الصانع أي المنتج) كما تراقب مكونات المنتوج.

2: الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها: تطبيق القوانين وحماية المستهلك بالدرجة الأولى، وكذا مراقبة التجار.

– من الأهداف السامية لمديريتنا هي حماية المستهلك من جشع التاجر والحفاظ على قدرته الشرائية وتوفير المنتوج في السوق إلى جانب حماية التاجر مع مراقبته.

3: نرى في غالب الأحيان أن القنوات الفضائية الخاصة تعرض مختلف القضايا التي تهم المجتمع.

– تعتبر القنوات الفضائية الخاصة شريكا مهما لمديريات التجارة حيث تسهم عبر برامجها في توعية المستهلك والتاجر معا.

4: المجلات التي تتناولها القنوات الفضائية الخاصة بكثرة هي: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية.

– كل قناة تهتم بقضايا في مجال تخصصها ومن أهم القضايا (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية).

5: يتم التواصل معنا عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة أو إفادتهم بمعلومات في حالة إجراء أيام تحسيسية، برنامج خماسي.

– هدفنا واحد ونحن أهل الاختصاص فكل برنامج يهتم بالتجارة والاقتصاد يتم استدعاء بعض المختصين والتواصل معنا.

6: تلبي القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة حاجيات المستهلكين لأنها تقوم بالتوعية حول هذه القضايا.

– فالقنوات الفضائية الخاصة ومن خلال البرامج المقدمة تدعم برامج المديريات وذلك عن طريق التوعية والدعاية الإيجابية.

7: تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة وذلك من خلال القيام بتصريحات من أجل تكذيب الإشاعات.

– وذلك بواسطة القنوات الفضائية والإذاعة حيث يتم تكذيب الإشاعات وذلك ببث ربورتاجات حول الأسواق.

8: تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة وذلك من خلال الشكاوي التي تصل إلى المديرية.

– تحاول المديرية التدخل السريع بمعية العناصر الأمنية إثر تلقيها لشكاوي أو فيديوهات حول الممارسات التجارية غير الشرعية.

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1: تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحنا بأنها تخزين السلع لغرض الزيادة في سعرها في فترة الأزمات.

– المضاربة غير المشروعة هي جريمة يعاقب عليها القانون وهي تخزين سلع ذات الاستهلاك الواسع والمدعمة من طرف الدولة وذلك لغرض رفع من سعرها خاصة في وقت الأزمات.

2: في وقت مضى كانت تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتنا يوميا يتم التحدث فيها عن المضاربة غير المشروعة.

– بعد كل خرجة ميدانية لأعواننا نجري اجتماعا لدراسة النتائج وبحث المستجدات في الأسواق كما هناك دوريات أسبوعية مع مختلف الأجهزة الأمنية الشريكة.

3: لدى المديرية خطة واضحة وأهداف محددة للتصدي للمضاربة غير المشروعة وذلك من خلال مرسوم تنفيذي يقوم بتطبيقه إضافة إلى تكثيف رقابات وخرجات حسب الحالات.

– الخطة تتمثل في محاولة تغطية السوق بالمواد بصفة كاملة إضافة إلى تكثيف دوريات المراقبة وتطبيق القوانين بصرامة.

4: تقوم المديرية بأعمال توعوية للحد من هذه الظاهرة سواء للتجار أو المستهلكين وتكون من خلال الإذاعة، وكذا أيام تحسيسية في المدارس، المساجد، القافلات.

– تقوم المديرية بخرجات ميدانية إلى الأسواق أين يتم الاتصال المباشر مع المواطن لتوعيته ونشر فيه ثقافة الاستهلاك إضافة إلى الخطب في المساجد والمدارس وعبر الإذاعة والقنوات الفضائية.

5: يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة ولكن أعوان الرقابة هم المختصين كثيرا.

– كل فرد في المديرية له دور خاص به وتبقى أفراد الفرق المختصة بالمراقبة هم المعنيون بالمراقبة ومحاربة المضاربة.

6: تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع بالتنسيق مع الدرك والأمن وفرق مختلطة.

– بمجرد حصولنا على معلومات مؤكدة بوجود محلات مشبوهة نقوم رفقة الأجهزة الأمنية (درك أو شرطة) بمداهمة المحل وحجز ما فيه.

7: تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع لأننا نحن من نقوم بالتوجيه.

– المديرية تحاول القيام بالدور الخاص بها على أحسن وجه وذلك من خلال كشف المضاربين للمواطن حتى يكونون عبرة للآخرين.

8: تعمل المديرية ومن ورائها الوزارة الوصية في كل الظروف على تقنين السلع خاصة التي تعرف مضاربة في أسعارها بحيث تتدخل الدولة بتدقيق الأسعار فهناك مرسوم تنفيذي.

– تعتبر المواد ذات الاستهلاك الواسع والمدعمة من طرف الدولة أسعارها مقننة ويعاقب القانون على كل رافع أو خافض لها لأنها تعتبر ممارسة غير شرعية.

9: للمضاربة غير المشروعة أثارا سلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني وهي القضاء على القدرة الشرائية للمواطن وتحطيم الاقتصاد.

– يتأثر الاقتصاد الوطني بعملية المضاربة وذلك بتخزين السلع أو تهريبها عبر الحدود مما يشكل نزيف للعملة الصعبة، كما تؤثر على القدرة الشرائية لدى المواطن.

10: تتأثر أحيانا سمعة المديرية جراء عمليات المضاربة في السلع خاصة واسعة الاستهلاك.

– إذا استفحلت الظاهرة ولم تكن تدخلاتنا إيجابية فتنقص ثقة المستهلك بمؤسستنا ولهذا تصبح سمعتنا في المحك.

11: تتناسب العقوبات المسلطة مع الفعل المجرم.

– إلى حد بعيد فالعقوبات التي شرعها المشرع في القانون الجديد أصبحت تعطي ثمارا خاصة (السجن والغرامة المالية).

– المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1: تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك وذلك من خلال المعلومات التي تقدمها.

– تقدم توضيحات تشمل كيفية الاستهلاك وأسعار المواد ووفرتها أو نقصها في الأسواق وهذا قصد التوعية والتوجيه.

2: تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع جيد، لأنها تقدم إضافة جيدة.

– تقييم جيد وذلك للإضافة التي تقدمها.

3: ساهمت ولعبت القنوات الفضائية دور كبير في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع.

– أدت دورها كما يجب وساهمت في الحد من خطورة الجريمة واستفحالها.

4: القنوات الفضائية الخاصة لها دور كبير في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع.

– دورها يبقى ضروري وكبير لأن المواطن يثق في هذه القنوات وبكل الضيوف الذين يشاركون في البرامج وذلك لمصداقيتهم.

5: لم يتم التدخل من طرف مديريتنا في قضية المضاربة التجارية إثر فيديو نشر عبر القنوات الفضائية الخاصة بل يتم التدخل فقط في حالة شكوى أو من خلال خرجات.

– لم نتدخل إثر نشر فيديو ولكن تدخلنا بعد شكاوي أو معلومات تحصلنا عليها.

6: الأخبار والبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية لأنها تقدم معلومات حول قضايا المضاربة في السلع.

– كل ما يساعد مصالحنا في القيام بدورنا نتلقاه باستحسان وترحيب كبير لأن هذه القنوات تساهم في توعية المستهلك وتزرع فيه روح المواطنة.

7: حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا في التعرض لقضية المضاربة في السلع.

– وهذا ظاهرا في نسبة المشاهدة التي تحققها القناة الناشرة لهذه المواضيع.

8: وفقت القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع وذلك من خلال تكاثف الأخبار ونشر المعلومات.

– كل ما يتم نشره يكون بشفافية تامة ومصداقية ونزاهة وهذا ما يلاحظه المستهلك وتجعله واثق من هذه القنوات.

– المقابلة الرابعة:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

– الجنس: ذكر.	**– السن: 62 سنة.**
– المستوى الدراسي: ثالثة ثانوي .	**– سنوات الخبرة: 38 سنة.**

– الوظيفة: رئيس مكتب مراقبة الأسعار والممارسات التجارية ومراقبة الأسعار المضادة للمنافسة.

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1: طبيعة نشاطنا في مديرية التجارة لولاية تيارت: الإشراف على مراقبة الأسعار والممارسات التجارية ومراقبة الأسعار المضادة للمنافسة.

– يتمثل دور هذه المصلحة في مراقبة الأسعار والممارسات التجارية ومراقبة الأسعار المضادة للمنافسة وهذا أثناء الخرجات التي تقوم بها فرقها المتخصصة.

2: الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها: إلزام المتعاملين اقتصاديا والحرفيين بالممارسات التجارية بكل نزاهة وشفافية، فرض احترام المنافسة المشروعة في السوق، إجراء تحقيقات اقتصادية من شأنها السماح بضبط السوق وشرعية الممارسات.

– السهر على مراقبة سير المنافسة التجارية وإجبار المتعاملين على ضرورة احترام القواعد الصحيحة للتجارة والمنافسة كما تقوم بإجراء تحقيقات قصد ضبط السوق واكتشاف المضاربين الانتهازيين.

3: نرى في غالب الأحيان أن القنوات الفضائية الخاصة تعرض مختلف القضايا التي تهم المجتمع.

– يعتبر عرض مختلف البرامج التي تهم المجتمع من أسمى أهداف القنوات الفضائية الخاصة لأنها تعتبر همزة وصل بين السلطة والشعب وبين المصنع والمنتج والتاجر والمستهلك.

4: المجلات التي تتناولها القنوات الفضائية الخاصة بكثرة هي: الاجتماعية والاقتصادية.

– اهتمت بالقضايا التي تهم المواطن مباشرة وهي تتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

5: يتم التواصل معنا عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة أو إفادتهم بمعلومات عن القطاع.

– تعتبر القنوات الفضائية الخاصة الشريك الأمثل للمديريات عبر الوطن لذا فأعواننا مستعدون دائما لمشاركة القنوات في إعداد برامج خاصة بالمضاربة والعمليات غير المشروعة.

6: أحيانا تلبي وأحيانا لا تلبي القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة حاجيات المستهلكين لأنه أحيانا تجرى تحقيقات تلبي حاجيات المستهلك يستفيد منها مثل أسعار المواد المقننة، فتعرض القنوات الأسعار أو عن طريق التنبيه مثل جمعية حماية المستهلك.

– ليس في كل الأوقات لأن ليس كل ما يعرض صحيح ولأن القضايا تختلف وكيفية معالجتها أيضا وكيفية تلقيها من طرف المستهلك.

7: تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة عن طريق بيان في حالة إشاعات بالتعامل مع الدولة.

– تعمل المديرية على نشر تكذيب عبر وسائل الإعلام المختلفة ومن بينها القنوات الفضائية الخاصة والخاص بعدم توفر السلع وندرتها وتقدم أحيانا فيديوهات مصورة عبر مختلف الأسواق والأحياء.

8: **لا** تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة لأنها متعلقة بالخصوصية وذلك حتى يتم تحويله للعدالة.

– تعتبر عملية كشف المضاربين عملية سرية بين أعوان المديرية والأجهزة الأمنية ولا يمكن إشراك المواطنين فيها حتى يتم تقديم المضاربين إلى العدالة ثم تقوم القنوات بتصوير الحالة.

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1: تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحنا بأنها تخزين غير مبرر للسلع قصد إحداث ندرة والقانون يعرفها من المخالفات لحماية المستهلك وغرامة المصالحة (دفع في الخزينة العمومية).

– تعتبر المضاربة غير المشروعة جريمة في حق المستهلك والاقتصاد الوطني ويعاقب عليها القانون بالسجن والغرامة المالية وهي تخزين للسلع بهدف إحداث ندرة في السوق ثم تسويقها بأسعار خيالية.

2: كانت تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتنا يوميا يتم التحدث فيها عن المضاربة غير المشروعة يترأسها مدير التجارة وحتى الوزارة على المستوى الوطني ورؤساء الأمن، وعلى المستوى المحلي رؤساء المصالح، أحيانا تتم بين المدير ورؤساء المفتشين الإقليمية للتجارة وترقية الصادرات وأحيانا بين أعوان الرقابة.

– هناك اجتماعات يومية يترأسها مدير الولائي للتجارة يحضرها الأعوان والأجهزة الأمنية المحلية، وهناك دورية أسبوعية يتم من خلالها دراسة التقارير المرفوعة من قبل أعوان التدخل أين تعد فيها حوصلة للنتائج المحققة وما يدور في السوق.

3: لدى المديرية خطة واضحة وأهداف محددة للتصدي للمضاربة غير المشروعة من بينها العملية التحسيسية على مستوى الإذاعة المحلية أو المحلات أو اجتماعات مع التجار أو جمعيات حماية المستهلك، أيضا هناك فرق مراقبة توجه الرقابة لتجار الجملة بأماكن التخزين بمراقبة السجل التجاري وما هو مصرح به من مخزن ومواد (موجود منذ حوالي سنتين)، التصريح بأماكن التخزين ومتابعة غرف التبريد والتصريح بها وبمخزوناتهم في المصالح الفلاحية لدى مديرية الفلاحة.

– تتمثل الخطة في العملية التحسيسية التي تقوم بها المديرية عبر وسائل الاتصال والإذاعة وعبر اللقاءات المباشرة مع المواطن والتاجر كما تقوم فرق المراقبة بدوريات مراقبة وتفتيش للمحلات والمخازن والمستودعات وغرف التبريد. تكون عملية التحسيس بمشاركة جمعية حماية المستهلك.

4: تقوم المديرية بأعمال توعوية للحد من هذه الظاهرة سواء للتجار أو المستهلكين وتكون عبر الإذاعة، صفحة فايسبوك، إيمايل، الرقم الأخضر، وضع برامج إعلامية، توعية بطريقة مباشرة في أماكن عامة الناس.

– تعتبر عمليات التوعية من أنجح وسائل للحد من الظاهرة ويتم ذلك عبر الإذاعة والقنوات الفضائية والفايسبوك والرقم الأخضر ....إلخ.

5: **لا** يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة لأن هناك أعوان مؤهلون قانونيا لديهم بطاقات لمحاربة المضاربة المحلفين (أداء اليمين على مستوى المحكمة)← سلك تقني بإجراءات خاصة.

– كل عون مختص في مجاله فعملية محاربة المضاربة يقوم بها أعوان محلفون ومؤهلون قانونيا.

6: تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع (شهرية ويومية) من خلال برامج مراقبة يومية أسبوعية، شهرية، سنوية.

– تقوم مديرية التجارة بدوريات مبرمجة إلى محلات ومستودعات التخزين وغرف التبريد وتكون فجائية أحيانا وليس لها وقت محدد.

7: تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع لأن القانون والمواد المتبينة في الوثائق هي التي خولت لها.

– إن حماية المستهلك والمنتوج الوطني والاقتصاد مسؤولية مديرية التجارة والقانون خول لها ذلك وسمح لها باتخاذ ما تراه مناسبا لذلك.

8: لا تعمل المديرية على تقنين السلع خاصة التي تعرف مضاربة في أسعارها لأنها من صلاحية الوزير الأول، وتقنن عن طريق مرسوم تنفيذي.

– إن المديرية لا يحق لها تقنين السلع لأن هذا مسؤولية الوزارة الأولى وهي تقنن عن طريق مرسوم تنفيذي.

9: للمضاربة غير المشروعة أثارا سلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني وهي إحداث الندرة، مس الأمن الغذائي، احتجاجات ومس بالأمن العام (اضطرابات في المجتمع).

– إن تأثيرات المضاربة غير المشروعة على المجتمع والاقتصاد الوطني سلبية فهي تحدث ندرة وتمس الأمن الوطني والغذائي وتؤدي باضطرابات في المجتمع.

10: لا تتأثر سمعة المديرية جراء عمليات المضاربة في السلع خاصة واسعة الاستهلاك لأن هناك أجهزة مسخرة من الأمن وكسب معلومات.

– إن عدم تحقيق النتائج الملموسة والمحسوسة من طرف المستهلك تؤدي حتما إلى عدم ثقة المواطن بمديريتنا وهذا ما يؤثر على سمعة المؤسسة.

11: تتناسب القوانين الموضوعة والعقوبات المسلطة مع الفعل المجرم لأنها حققت نتائج كبيرة في محاربة المضاربة غير المشروعة مثل "الحليب".

– إن العقوبات المسلطة والتي سنها القانون الجديد جاءت مناسبة لمحاربة هذه الجريمة والدليل على ذلك "الحليب" وما حكمت المحكمة على المضاربين به.

– المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1: تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك وذلك من خلال التوعية والتنبيه والتصريح بالتعامل بالفاتورة أو أماكن التوزيع أو الأسعار.

– ساهمت القنوات الفضائية في عملية التوعية والإرشاد كوجوب التعامل بالفاتورة وأماكن التوزيع.

2: تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع إيجابي، لأنها تساعد على إحضار مختصين.

– التقييم إيجابي ودورها فعال وعملها محترف وهذا لما تعرضه من مواضيع تخص القطاع التجاري.

3: ساهمت القنوات الفضائية في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع.

– لقد ساهمت القنوات الفضائية في الحد من عملية المضاربة وتوعية التجار والمستهلكين.

4: للقنوات الفضائية الخاصة دور كبير في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع.

– إن البرامج والندوات المقدمة عبر القنوات الفضائية ساعدت في تحسيس المواطن بضرورة التبليغ عن وجود مضاربين.

5: لم يتم التدخل ميدانيا من طرف مديريتنا في قضية المضاربة التجارية إثر فيديو نشر عبر القنوات الفضائية الخاصة على مستوى ولاية تيارت.

– لم يتم تدخل مصالحنا إثر فيديو قدم عبر قناة فضائية.

6: الأخبار والبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية لأن هناك قنوات تبلغ وتحسس وتتدخل المديرية ميدانيا في حالة عرض أو نشر ظاهرة حول المضاربة غير المشروعة.

– كل ما يُبث عبر القنوات الفضائية الخاصة حول قضية المضاربة يكون دعما لمديريتنا ويساعدنا للقيام بعملنا يلقى الترحيب والاستحسان من طرف المسؤولين.

7: حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا في التعرض لقضية المضاربة في السلع، خاصة الواسعة الاستهلاك.

– النتائج مبهرة وهذا لنسبة المشاهدة التي وصلت إليها.

8: وفقت القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع.

– النتائج جيدة لحد بعيد ولكن يبقى العمل متواصل.

– المقابلة الخامسة:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

– الجنس: ذكر.

– السن: 51 سنة.

– المستوى الدراسي: ماجستير.

– الوظيفة: رئيس مكتب مراقبة الممارسات التجارية.

– سنوات الخبرة: 15 سنة.

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1: طبيعة نشاطنا في مديرية التجارة لولاية تيارت: مراقبة الممارسات التجارية، اتخاذ تدابير التحفظية اللازمة.

– يتمثل نشاط مصلحتنا في المديرية في مراقبة المنافسات التجارية أي استلام محاضر فرق التفتيش وإنجاز تقارير لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

2: الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها: ضبط السوق وتنظيمه، حماية الاقتصاد الوطني والمستهلك، الحفاظ على القدرة الشرائية.

– الأهداف واضحة تتمثل في تموين السوق وضبط الأسعار ومراقبة التجار لحماية القدرة الشرائية والاقتصاد الوطني.

3: نرى أن أغلب القضايا التي تعرض في القنوات الفضائية الخاصة تهم المجتمع مثل: البرامج الإعلامية والحصص الإخبارية (الاجتماعية، الاقتصادية).

– ساهمت القنوات الفضائية الخاصة في تنوير الرأي العام وتوعيته خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

4: تتناول القنوات الفضائية الخاصة كل المجالات التي تهم المجتمع وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

– إن القنوات الفضائية الخاصة ملزمة بنشر كل جديد حول ما يجري على المستوى الوطني من قضايا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ولكن المجال الاقتصادي والاجتماعي أخذ حصة الأسد.

5: يتم التواصل مع المدير عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة أو إفادتهم بمعلومات عن القطاع.

– لا يمكن لقناة فضائية خاصة برمجة حوار ولا حصة إلا بعد استشارة الوزارة المعنية على المستوى المركزي ومديرية التجارة على المستوى المحلي وهذا حتى يتحقق الهدف المراد.

6: تلبي القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة حاجيات المستهلكين لأنها تنور الرأي العام.

– إن القضايا المتعلقة بالتجارة التسويق والتوزيع تلبي حاجيات المستهلك أما ما يتعلق بالترويج والمضاربة فتبقى محتشمة وهذا نظرا لبعض الأمور الواجب بقائها سرا.

7: تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة وذلك من خلال تدخل مدير التجارة وممثل عنه بتحسيس مواطنين عند حدوث خلل.

– لقد حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا في ما يخص دراسة قضية المضاربة وذلك من خلال البرامج التي تعرضها والضيوف المدعوين الأخصائيين.

8: تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة ولكن بطريقة غير مباشرة.

– عملت القنوات الفضائية الخاصة بنشر صور وفيديوهات حول المضاربين وعمليات المداهمة وهذا يعتبر دعاية إيجابية للمديرية حتى يعلم المستهلك أنه عنصر فعال في الحد من هذه الظاهرة.

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1: تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحنا بأنها تخزين أو رفع في الأسعار أو أي عملية تؤدي إلى إحداث خلل في السوق.

– الإجابات جاءت كلها على نفس الشكل وهي أن المضاربة غير المشروعة هي تخزين السلع بغرض خلق الندرة وزيادة للأسعار.

2: تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتنا يتم التحدث فيها عن حصيلة شهرية حول المضاربة غير المشروعة تتم بمشاركة (الأمن، الدرك ... إلخ).

– إن المديرية مهتمة بقضية المضاربة حيث أصبحت قضية رأي عام لهذا فهي تجري دوريات ولقاءات يومية قصد دراسة حالة السوق ومدى تجاوب المستهلك مع التجار لأعوان المتواجدين عبر الفضاءات التجارية (الأمن، الدرك، المصالح التجارية).

3: لدى المديرية خطة واضحة وأهداف محددة للتصدي للمضاربة غير المشروعة من بينها تكثيف عمل رقابي خلال أيام الأسبوع ونهايته.

– لا بد أن للمديرية خطة تسير عليها وهي مدروسة وموضوعة حسب حالة السوق وكل عون مسؤول على تطبيقها حسب العمل المطلوب منه.

4: تقوم المديرية بأعمال توعوية للحد من هذه الظاهرة سواء للتجار أو المستهلكين وتكون عبر الإذاعة، خرجات رقابية يومية، المراقبة، لقاءات مباشرة.

– إن مديرية التجارة تسهر على تنوير وتوعية المواطن وذلك من خلال عرض مباشر عبر الإذاعة والقنوات الفضائية الخاصة إضافة إلى اللقاءات المباشرة عبر الأسواق والمساحات التجارية والمساجد ... إلخ.

5: يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة لكن أكثرهم فرق التفتيش والمراقبة.

– يختلف دور العمال في المديرية لكن الكل معني بعملية المضاربة ولكن يبقى الدور والمسؤولية الكبرى على فرق التفتيش والمراقبة التي لها خبرة ودراية.

6: تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع وتكون حسب برنامج مسطر.

– يتم برمجة خرجات ميدانية ومداهمات على المحلات والمستودعات بهدف الرقابة والتفتيش وكشف الغش وهذا بمساعدة الأجهزة الأمنية (الدرك، الأمن ... إلخ).

7: تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع من خلال تحرير محاضر.

– إن المسؤولية تقع على مديريتنا لأننا المعنيون بهذه الجريمة وتنوير وتوعية المجتمع يبقى من واجباتنا وذلك من خلال تحرير محاضر.

8: تعمل المديرية ومن ورائها الوزارة الوصية على تقنين السلع التي تعرف مضاربة في أسعارها خاصة مواد واسعة الاستهلاك (ويبقى من اختصاص الوزارة الأولى).

– إن الوزارة المعنية وعن طريق مرسوما تنفيذيا وبعد التدقيق في أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك تعمل على تقنين السلع (يبقى من اختصاص الوزارة الأولى).

9: للمضاربة غير المشروعة أثارا سلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني وهي القضاء على القدرة الشرائية للمواطن، ندرة السلع، تحطيم الاقتصاد الوطني.

– يتأثر المجتمع والاقتصاد الوطني بعملية المضاربة وذلك بالقضاء على القدرة الشرائية للمستهلك وندرة السلع مما يؤدي إلى اضطرابات أمنية في المجتمع.

10: تتأثر سمعة المديرية جراء عمليات المضاربة في السلع خاصة واسعة الاستهلاك إذا لم تقم بمهامها على أحسن وجه.

– تتأثر سمعة المديرية خاصة بعد تفشي عملية المضاربة خاصة إذا لم تحقق أي نتيجة إيجابية واضحة ملموسة يحس بها المستهلك.

11: تتناسب العقوبات المسلطة مع الفعل المجرم من ناحية القانون خاصة أثناء حوادث شهدتها البلاد.

– إن المشرع سلط أشد العقوبات على المضاربين خاصة أثناء الكوارث أو الأوبئة.

– المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1: تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك.

– تعمل القنوات الفضائية الخاصة على نشر معلومات وتقدم إضافات خاصة بما يخص الثقافة الاستهلاكية.

2: تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع إيجابي ونافع.

– يتم معالجة القضية من طرف القنوات الفضائية الخاصة بطريقة احترافية جيدة وتقييم المديرية لهذا العمل إيجابي ونافع.

3: ساهمت القنوات الفضائية في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع من خلال إيصالها للمعلومات والتوعية والتنبيه.

– إن القنوات الفضائية الخاصة ساهمت وبشكل كبير في إيصال المعلومة للمستهلك والتاجر حيث بينت مدى صعوبة العقوبات المسلطة وعظمة الجريمة.

4: للقنوات الفضائية الخاصة دور في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع وذلك من خلال الرقم الأخضر الذي وضعته.

– لقد وضعت القنوات الفضائية الخاصة رقم أخضر وذلك للتبليغ على أي مستجدة حتى يمكن التدخل بطريقة احترافية أي أن القنوات تدعو المواطن لأن يكون إيجابي ويحس بالقضية.

5: لم يتم التدخل ميدانيا من طرف مديريتنا في قضية المضاربة التجارية إثر فيديو نشر عبر القنوات الفضائية الخاصة على مستوى ولاية تيارت.

– لم تقم المديرية بأي تدخل إثر نشر فيديو بل تكون عبر شكاوي أو تحقيقات ميدانية.

6: الأخبار والبرامج التي تُبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية لأنها تساعد المديرية في التوعية والتحذير.

– إن المديرية راضية وتستحسن عمل القنوات الفضائية الخاصة لأنها تساعدها على توعية المواطن حتى يدعمها في عملها الميداني ويكون نقطة دعم وقوة لها.

7: حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا مبهرا في التعرض لقضية المضاربة في السلع، خاصة الواسعة الاستهلاك.

– تم تسجيل نجاحا مبهرا للقنوات الفضائية الخاصة في التعامل مع قضية المضاربة خاصة في السلع الواسعة الاستهلاك.

8: وفقت القنوات الفضائية الخاصة بنسبة كبيرة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع.

– وفقت بنسبة كبيرة ويبقى العمل متواصل.

– رابعا: معالجة ومناقشة الفرضيات.

– معالجة ومناقشة الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى والتي مفادها "تطرقت القنوات الفضائية الخاصة للقضايا التي تهم المجتمع من خلال عرض هاته المشكلات أو القضايا الاجتماعية خاصة التجارية منها، وتسليط الضوء عليها لمعرفة أسبابها ومدى تأثيرها على المجتمع ثم الوقوف على إيجاد حلول لهذه القضايا وكيفية التعامل معها ..." قد تحققت من خلال ما التمسناه من مقابلتنا والمتحصل عليها من الأسئلة المطروحة في المحور الثاني خاصة السؤالين الثالث (03) والرابع (04) والتي كانت تخدم هذه الفرضية حيث كانت فكرتها أن القنوات الفضائية الخاصة تقوم بعرض العديد من البرامج الاجتماعية وتغطية مختلف القضايا التي تهم المجتمع وتشغل الرأي العام للوقوف على حيثياتها وتنوير المشاهد بمعلومات عنها وتحليلها لإيجاد حلول أو مخارج لها.

وهذا ما أكدته نظرية الاستخدامات والاشباعات حيث تطابقت واتفقت مبادئها مع فرضية دراستنا إذ نجد أن "القنوات الفضائية الخاصة تقوم بتلبية رغبات الجمهور وإشباع حاجاتهم" بتطرقها للقضايا التي تهم المجتمع.

وتطابقت دراستنا مع دراسة "بوحزام نوال"، "نعيمي مليكة" في اعتماد الجمهور الجزائري على الفضائيات الخاصة في جلب الأخبار والمعلومات حول مختلف القضايا

– معالجة ومناقشة الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية والتي مفادها "شهدت ظاهرة المضاربة غير المشروعة في الفترات الأخيرة تفاقم وانتشار حاد في وسط المجتمع الجزائري حيث عرفت تطورات كبيرة ومتزايدة على مستوى السوق وتكرر التذبذب في توزيع بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتلاعب بالأسعار الأمر الذي يسبب خطورة وهاجس على القدرة الشرائية للمواطن وكذلك ضررها على الاقتصاد الوطني، في حين عملت مديريات التجارة على المستوى الوطني، وبالأخص مديرية التجارة على مستوى ولاية تيارت بالتصدي لها من خلال تكثيف الخرجات الميدانية ومداهمة مستودعات التخزين وتسليط عقوبات على المخالفين لقوانين التجارة المعمول بها" قد تحققت وتأكدت لنا من خلال ما التمسناه من إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة خاصة في المحور الثالث الذي ركزنا فيه على تعريف هذه الظاهرة وتفاقم انتشارها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي وتشكيل حاجز القدرة الشرائية للمواطن والاستعداد التام لمديرية التجارة لولاية تيارت لوضع خطة للتصدي لظاهرة المضاربة غير المشروعة من خلال القيام باجتماعات يومية وأعمال تحسيسية والرقابة المستمرة ومتابعة التجار وتكثيف الخرجات الميدانية للحد من المضاربة غير المشروعة.

وتطابقت دراستنا مع دراسة "عرشوس سفيان" في تطرقه لدراسة ظاهرة المضاربة غير المشروعة وانتشارها الواسع وخطورتها على السوق والاقتصاد الوطني.

– معالجة ومناقشة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة والتي مفادها "وفقت القنوات الفضائية الخاصة بشكل كبير في قمع الغش والحد من المضاربة غير المشروعة من خلال التغطية والمتابعة المستمرة وتسليط الضوء على السوق ومتغيراتها وسعيها لتحسيس وتوعية التجار والمجتمع المدني والمستهلك ..." قد تحققت وتأكدت لنا من خلال ما التمسناه من إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة خاصة في المحور الرابع إذ نرى تأكيد المبحوثين على دور القنوات الفضائية الخاصة وتقييمهم الإيجابي لها لما تقدمه من مساعدات للتجار والمستهلكين بتقديم معلومات عن متغيرات السوق وعرض برامج تناقش قضية المضاربة الغير المشروعة قصد التوعية من مخاطر هذه الجريمة والعقوبات المسلطة جراء هذا الفعل غير القانوني وتفوق القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من هذه الظاهرة ....

وهذا ما أكدته نظرية الاستخدامات والاشباعات حيث تطابقت مع فرضية دراستنا إذ ترى أن الجمهور وخاصة التجار والمستهلكين يعتمدون على هذه القنوات الفضائية الخاصة في الحصول على المعلومات لتلبية حاجياتهم والتعرف والإطلاع بشكل واسع وكبير على ظاهرة المضاربة.

وتطابقت دراستنا مع دراسة "مُحَمَّد سلطان سالم الفضلي" في مدى اعتماد المواطنين على القنوات الفضائية لإشباع رغباتهم والوصول إلى أهدافهم.

– خامسا: النتائج العامة للدراسة.

من بين النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا هي:

1– مكافحة الجريمة وخاصة المنظمة منها فالمضاربة غير المشروعة وجب تضافر جهود الجميع (مديرية التجارة، وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية).

2– إن القنوات الفضائية الخاصة لعبت دورا مميزا في إعلام وتنوير الرأي العام.

3– إن القنوات الفضائية الخاصة تمثل إضافة جيدة للمحافظة على الأمن واستقرار الوطن من خلال ما قدمته من معلومات للمستهلك حتى تجعل منه مواطنا إيجابيا.

4– مساهمة القنوات الفضائية الخاصة وبطريقة غير مباشرة في الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال عرضها لعمليات المداهمة التي تقوم بها الفرق المختصة وقسوة العقوبات المفروضة على المضاربين.

5– إن البرامج المعروضة والتي يؤطرها خبراء في الاقتصاد وقانونيون تساهم في نشر ثقافة الاستهلاك لدى المواطن وتغرس فيه روح المواطنة.

6– إن مديرية التجارة تسهر على مكافحة ومحاربة هذه الآفة وذلك بنشر دوريات متنقلة عبر المحلات والأسواق.

7– إن مديرية التجارة تعمل على توفير المواد ذات الاستهلاك الواسع في الأسواق وتقوم بجرد كل النقائص حتى تحافظ على الأمن العام والقدرة الشرائية.

8– إن مديرية التجارة تقوم بعمليات تحسيسية عبر القنوات الفضائية والإذاعة وتقوم بخرجات ميدانية مباشرة مع المواطن قصد تنويره وتوعيته.

9– إن مديرية التجارة من خلال السلطة العليا تعمل على تقنين الأسعار ومراقبة طريق سير السلع حتى تصل إلى المواطن.

10– إن دور مديرية التجارة له شكلين: توعوي وردعي.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف من تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختيار مدى تطبيقه مع الواقع العملي واختيار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها، وفي هذا الفصل نكون قد أوضحنا أهم الإجراءات الميدانية التي قمنا بها من أجل التحقق من مدى الإجابة على التساؤلات من خلال النتائج المتحصل عليها ومدى تحققها على أرض الواقع، ونكون قد أزلنا الغموض عن بعض العناصر التي وردت في هذا الفصل.

خاتمة.

من خلال ما تم عرضه نستنتج أن جريمة المضاربة غير المشروعة قضية الجميع وجب محاربتها للحد من انتشارها حتى لا تستفحل وينجر عنها الاضطرابات واللاأمن لأنها تمس بالقدرة الشرائية للمواطن واختفاء المنتوج الواسع الاستهلاك من الأسواق.

لهذه الأسباب وأخرى أخذت القنوات الفضائية الخاصة على عاتقها ضرورة التصدي لهذه الآفة وذلك بعرض برامج تحسيسية وتوعوية بمساهمة خبراء اقتصاديون وقانونيون كما تم تصوير مختلف مداهمات عناصر الأمن والدرك بمعية أعوان المراقبة التابعين لمديريات التجارة للمستودعات والمحلات والأسواق أين تم اكتشاف الأطنان من المواد الغذائية المدعمة مخزنة قصد تهريبها أو بيعها بأسعار خيالية بعد اختفائها من العرض.

لقد حققت البرامج والحصص المقدمة عبر القنوات الفضائية الخاصة بمساعدة أخصائيين قانونيين واقتصاديين الهدف المنشود وهذا بعدما وصلت نسبة المشاهدة للأعلى وأصبح المستهلك يمتلك لثقافة استهلاكية جيدة ويعمل جاهدا ليكون عنصرا داعما لجهود السلطات المختلفة في محاربتها للضاهرة ولجشع التجار المضاربين.

إن القنوات الفضائية الخاصة أخذت القضية محور الجد وأصبحت مادة دسمة حيث تمكنت من إبلاغ رسالتها الإعلامية ولعب دورها الوطني وهو المحافظة على السيادة الوطنية وذلك بالمحافظة على الاقتصاد الوطني وأمنه.

- الاقتراحات والتوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بمثل هكذا مواضيع لأنها تفيد المواطن ولها علاقة مباشرة بحياته اليومية.

2- ضرورة تناول القنوات الفضائية موضوع المضاربة غير المشروعة بطريقة احترافية بكل نزاهة ودون أي تجاوزات.

3- ضرورة عرض القنوات الفضائية لموضوع المضاربة غير المشروعة في أوقات يكون فيها المشاهد أمام التلفاز أي (بعد العمل وقبل النوم) وهذا قصد بلوغ أقصى نسبة المشاهدة ولتكون الفائدة والغاية من البرنامج شاملة.

4- ضرورة اختيار الضيوف والمشاركين في الحوارات الخاصة بالمضاربة غير المشروعة من أهل الاختصاص.

5- ضرورة وضع برامج تثقيفية تحسيسية على القنوات الفضائية حول المضاربة غير المشروعة تقدم من خلالها نصائح للمستهلك حول ثقافته الاستهلاكية وكيفية الممارسات التجارية للتجار.

6- نشر أخبار وفيديوهات حقيقية من الميدان تبين مداهمات أعوان المراقبة والأجهزة الأمنية للمستودعات والمحلات حتى يعتبر الاخرون.

7- نشر ومضات إشهارية تتناول أنواع العقوبات التي تطبق على المضارب.

8– تكثيف الخرجات الميدانية لأعوان المراقبة على المستودعات والمحلات وتوسيع في صلاحية الأعوان.

9– ضرورة إجراء لقاءات ميدانية بين أعوان المديرية والمواطن والتاجر يتم من خلالها تبادل الأراء والتوصيات وشرح قانون التجارة وجديد قانون العقوبات التي تخص المضاربة غير المشروعة.

10– ضرورة إشراك المجتمع المدني والجمعيات المحلية في محاربة الظاهرة والحد من توسعها.

11– ضرورة التنسيق بين أعوان الرقابة والأجهزة الأمنية المختصة (درك، شرطة) للوقوف أمام انتشار الظاهرة.

12– العمل على تغطية الأسواق بالمواد الواسعة الاستهلاك وهذا تجنبا للندرة وانتشار الفوضى والاضطرابات.

13– البحث على إيجاد حلول تحفيزية بدل العقوبات الردعية في القضاء على مثل هذه التصرفات.

قائمة المراجع.

– المراجع:

1). الكتب:

1– أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2014م.

2– بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامي (الأصول النظرية ومهارات التطبيق)**، دار الكتاب الحديث، قاهرة، ط 01.

3– بسام عبد الرحمن المشاقبة، **نظرية الاتصال**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة مزيدة ومنقحة، 2015م.

4– سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2019م.

5– سهيل رزق دياب، **مناهج البحث العلمي**، مركز التطوير التربوي بوكالة الغرب سابقا، فلسطين، (د.ط)، مارس 2003م.

6– عاطف العبد عدلي، **القنوات المتخصصة، أنواعها وجمهورها وبحوثها وأخلاقياتها**، دار الإيمان للطباعة، 2006م.

7– عاطف العبد عدلي، نهى عاطف العبد، **وسائل الإعلام، نشأة وتطورها وافاقها المستقبلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م.

8– عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام، (د.ط)**، 2007م.

9– عمار بوحوش، مُحَمَّد محمود الذنبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2007م.

10– ماثيو جيدير، (تر) ملكة أبيض وأخرون، **منهجية البحث**، دليل الباحث المبتدئ، (د.ب)، (د.ط)، (د.س).

11– مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2000م.

12– هالة اسماعيل، بغدادي، **الإخباريات الفضائية العربية الواقع والطموح**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، (د.س).

13– وايت سارة، **أساسيات التسويق**، دار الفاروق للنشر، مصر، ط1، 2001م.

2). المجلات:

14– أحمد حسين، **المواجهة الجنائية لجريمة المضاربة غير المشروعة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01، 2022م.

15– المنصف العياري، مُحَمَّد عبد الكافي، **القنوات العربية المتخصصة**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية (56)، اتحاد إذاعات الدول العربية، تونس، 2006م.

16– بلحاجي وهيبة، **تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014، بين الحق في الإعلام وضبط نشاط السمعي البصري**، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، المجلد التاسع، العدد 01، 2017م، متاحة على الموقع: ASJP.

17– بن هلال نذير، **القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة أي فعلية للقاعدة القانونية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية (الجزائر)، المجلد 13، العدد 01، 2022م.

18– بوحزام نوال، نعيمي مليكة، **القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي**، مجلة الدراسات والبحوث الجامعية، جامعة الوادي، العدد 06، أفريل 2014م.

19– ثابت دنيازاد، **جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري، دراسة على ضوء القانون 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة العربي تبسي، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022م.

20– حسان طهراوي، **خصوصية التجريم في جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون رقم 21–15**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 06، العدد 02، 2022م.

21– رايس علي إبتسام، **نظرية الاستخدامات والإشباعات وتطبيقاتها على الإعلام الجديد**، مجلة الدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران 01، الجزائر، العدد 25، 2016م، ص 03.

22– سعيد مراح، مُحَمَّد قارش، **الفضائيات الجزائرية بين الواقع والتحديات**، مجلة الحقيقة، جامعة باتنة 01، العدد 19، 2017/02/16م.

23– صبيحة بخوش، **تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990– 2015م**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016م.

24– طبيب شريفة، قلاعة كريمة، **اتجاهات الشباب الجزائري نحو القنوات الفضائية الخاصة في ظل الإعلام الالكتروني**، جامعة قسنطينة 03، المجلد 05، العدد 17.

25– عبد الكريم سعادة، **مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في ظل التشريع الجزائري على ضوء القانون رقم 21–15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م.

26– عرشوش سفيان، **جريمة المضاربة غير المشروعة وفق قانون 21–15**، مجلة الحقوق والحريات، جامعة لغرور عباس، خنشلة (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، 2022م.

27– عرفه عامر، فهد العسكر واخرون، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، الجزء اللأول، العدد 57، 2021م.

28– عيسى يونسي، سامية شينار واخرون، **العينة وأسس المعاينة في البحوث الاجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد (07)، العدد (02)، 2021م.

29– فادي سعود الجبور، **علوم الشريعة والقانون، المشاركة الدعوية في القنوات الفضائية غير الدينية**، مجلد 41، العدد 01، 2014م.

30– ليندة يوسيف، **رهانات قطاع السمعي البصري في ظل التعددية الاعلامية**، دراسة في التشريع الإعلامي الجزائري.

31– مسعود بو عبد الله، نعيم خيضاوي، **مكافحة المضاربة غير المشروعة بين النصوص القانونية والعمل الميداني (دراسة على ضوء القانون رقم 21–15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة)**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، المجلد 04، العدد 02، 2022م.

3). الرسائل العلمية:

32– بن عودة موسى، **القيم الاخبارية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مستغانم، 2018/2017م.

33– بوزيان عبد الغني، **استخدامات الشباب الجزائري للبرامج الثقافية التلفزيونية للقناة الأرضية والإشباعات المتحققة منها دراسة ميدانية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال،جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009م.

34– جناد إبراهيم، **تأثير الرقابة وأخلاقيات المهنة الصحفية على الممارسة الإعلامية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة مستغانم، 2016/2015م.

35– خديجة بريك، **جمهور البرامج الوثائقية في القنوات الفضائية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2009م.

36– سعيد مراح، **أثر متابعة البرامج السياسية وتشكيلها للوعي السياسي بالقنوات الجزائرية الخاصة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2017م.

37– عبد الرحيم حراوي ، **الخدمة العمومية في القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة،** أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2017/2016م.

38– مُحَّد سلطان سالم الفضلى، **القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010م.

39– مريم زعتر، **الإعلان في التلفزيون الجزائري،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008م.

40– مسعد مشطر عبد الصاحب، **المضامين والأشكال الفنية لبرامج التلفزيون في تلفزيون العراق،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2005م.

4). النصوص القانونية والتنظيمية:

41– المشروع التمهيدي لملف السياسة الإعلامية، **حزب جبهة التحرير الوطني،** لجنة الاعلام والثقافة مطبوعات الحزب، الجزائر، 1982م.

5). المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

42– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 09-11 المؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق ل 20 يناير سنة 2011، **الذي يتضمن تنظيم للمصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحيتها وعملها،** العدد 04، 2011م.

6). المؤتمرات والمنتديات:

43– سلامي اسعيداني، فقيري ليلى، **التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الاعلام السمعي البصري التلفزيون الجزائري ENTV نموذجا،** المركز الجامعي أحمد زبانة، معهد العلوم الإنسانية، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية، غليزان، 2016م.

7). القواميس والمعاجم:

44– علي بن هادية، بن لحسن البليش، جيلالي بن الحاج، **القاموس الجديد للطالب،** المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999م.

45– مي العبد الله، عبد الكريم شن، **المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال المشروع العريب لتوحيد المصطلحات،** دار النهضة العربية، ط1، 2014م.

8). المواقع الالكترونية:

46– جازية سليماني، **الفضائيات الخاصة بالجزائر اعتماد على الدولة وتقليد الصحافة المكتوبة**، مقال علمي متاح على الموقع: **./www.alaraby.co.ukL/**

47– مبارك الدوسري، **منهج دراسة الحالة، بحث في مرحلة الماجستير خدمة اجتماعية، scribd. com fr.**، تم الإطلاع عليه يوم: 2023/01/05م، الساعة 13:00.

48– من الموقع: **http://www.alaraby.co.uk/miscellaneous/e2e720b2-dcb0-4418-b763-78b8924a6df**، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/12/14م، على الساعة 15:30.

49– من الموقع: **Https: //sotor. com**، تم الإطلاع عليه يوم: 09 أفريل 2023م، على الساعة: 21:30.

50– مُحَمَّد شطاح، **السمعي البصري في التشريع HTTPS: //WWW.asjp.cerist.dz**، تم الإطلاع **الإعلامي الجزائري قراءة في القوانين والمشاريع**،عليه يوم: 2022/12/07م، الساعة 17:00، ص 3-4.

9). الوثائق:

51– وثائق متحصل عليها من طرف مديرية التجارة لولاية تيارت، يوم 07 ماي 2023م، على الساعة 10:00.

52– وثائق متحصل عليها من طرف مديرية التجارة لولاية تيارت، يوم 08 ماي 2023م، على الساعة 11:00.

قائمة الملاحق.

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات.

شعبة علوم الإعلام والاتصال.

تخصص اتصال وعلاقات عامة.

دليل مقابلة مذكرة تخرج ماستر بعنوان

دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة في الجزائر.

دراسة حالة لمديرية التجارة لولاية – تيارت –

في إطار القيام بدراسة علمية لنيل شهادة الماستر في اتصال وعلاقات عامة حول موضوع "دور القنوات الفضائية الخاصة في التوعية من المضاربة غير المشروعة "بولاية تيارت"، نرجو تعاونكم معنا في هذه الدراسة وهذا بالإجابة على الأسئلة المطروحة بكل مصداقية حتى يتسنى لنا الوصول إلى نتائج دقيقة ونحيطكم علما أن الإجابات سوف تحاط بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

ولكم منا كامل الاحترام والتقدير.

– دليل المقابلة:

– المحور الأول: البيانات الشخصية.

الجنس: .....، **السن:** .....، **المستوى الدراسي:** .....، **الوظيفة:** .....،

سنوات الخبرة: .....

– المحور الثاني: قضايا المجتمع الخاصة بالتجارة المتناولة على القنوات الفضائية الخاصة.

1– ما طبيعة نشاطكم في مديرية التجارة لولاية تيارت؟

2– ما هي الأهداف التي تسعى إليها مديرية التجارة لولاية تيارت لتحقيقها؟

3– هل ترى أن القنوات الفضائية الخاصة تعرض مختلف القضايا التي تهم المجتمع؟

4– أي المجالات تتناولها القنوات الفضائية الخاصة بكثرة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية، رياضية،...)؟

5– هل يتم التواصل معكم عند برمجة برنامج متعلق بقضايا التجارة من أجل المشاركة أو إفادتهم بمعلومات عن القطاع (فيما يخص التواصل معكم أو مع زملائكم، سواء على المستوى المحلي أو الوطني)؟

6– في رأيك القضايا المتعلقة بالتجارة والترويج والتسويق والتوزيع والمضاربة المتناولة في القنوات الفضائية الخاصة تلبي حاجيات المستهلكين؟

7– هل تحرص مديرية التجارة على إخبار المستهلكين بعدم وجود الندرة عبر القنوات التلفزيونية الخاصة؟

8– هل تعمل مديرية التجارة على إشراك المواطنين في عملية كشف المضاربين عبر القنوات الفضائية الخاصة؟

– المحور الثالث: المضاربة التجارية غير المشروعة واستفحالها في المجتمع.

1– كيف تُعرف المضاربة في ضوء القوانين المتواجدة على مستوى مصالحكم، أو وفق ما هو متعارف عليه؟

2– هل تجرى اجتماعات دورية داخل مديريتكم يتم التحدث فيها عن المضاربة غير المشروعة؟

3– هل توجد لدى المديرية خطة واضحة وأهداف محددة للتصدي للمضاربة غير المشروعة؟

4– هل تقوم المديرية بأعمال توعوية للحد من هذه الظاهرة سواء للتجار أو المستهلكين؟ وما نوع هذه الأعمال؟

5– هل يتم إشراك جميع العمال والموظفين في محاربة المضاربة غير المشروعة أم فيه مصالح خاصة بالعملية؟

6– هل تقوم مديرية التجارة ببرمجة خرجات ميدانية لمختلف المحلات ومستودعات تخزين السلع؟

7– هل تأخذ مديرية التجارة مسؤولياتها تجاه المجتمع في كشف المضاربين في السلع؟

8– هل تعمل المديرية ومن ورائها الوزارة الوصية على تقنين السلع خاصة التي تعرف مضاربة في أسعارها؟

9– ما هي تأثيرات المضاربة غير المشروعة على المجتمع والاقتصاد الوطني؟

10– هل تتأثر سمعة المديرية جراء عمليات المضاربة في السلع خاصة واسعة الاستهلاك منها؟

11– هل ترى أن العقوبات المسلطة تتناسب مع الفعل المجرم؟

–المحور الرابع: القنوات الفضائية الخاصة وعملية التوعية من المضاربة غير المشروعة.

1– هل تقدم القنوات الفضائية الخاصة إضافة للمستهلك؟

2– ما هو تقييم المديرية لمعالجة القنوات الفضائية الخاصة لمواضيع تخص المضاربة في السلع؟

3– في نظركم هل ساهمت القنوات الفضائية في التوعية من مخاطر الجريمة والعقوبة المسلطة جراء المضاربة في السلع؟

4– هل ترى أن القنوات الفضائية الخاصة لها دور في تحسيس المواطنين بضرورة التبليغ عن وجود أشخاص مضاربين في السلع؟

5– هل تم التدخل ميدانيا في قضية المضاربة التجارية إثر فيديو نشر عبر القنوات الفضائية الخاصة؟

6– هل الأخبار والبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية الخاصة التي تتناول قضية المضاربة في السلع تلقى استحسان مسؤولي وموظفي المديرية؟

7– هل حققت القنوات الفضائية الخاصة نجاحا في التعرض لقضية المضاربة في السلع، خاصة الواسعة الاستهلاك؟

8– في نظركم هل وفقت القنوات الفضائية الخاصة في مختلف تدخلاتها للحد من ظاهرة المضاربة في السلع؟